جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى – كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة المثنى وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالبة

ولاء حامد عبدالباري

بإشراف

أ.م.د علي جابر عبد الحسين

١٤٤٦هـ ٢٠٢٤ م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا أَنَكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

سورة البقرة - الأية (٣)

توصـية المشــرف

اشهد بأن اعداد هذه الرسالة للطالبة (ولاء حامد عبدالباري) والموسومة (دور السياسة النقدية في ظاهرة غسيل الاموال في العراق للمدة 2004 -2022) قد جرت تحت إشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ولأجله وقعت

التوقيع:

المشرف : أ.م.د علي جابر عبدالحسين

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى

التاريخ : ٢٦/٦/ 2024

توصـــــية السيـــد رئـــــيس القســـــم

بناء على الإقرار أعلاه من الاستاذ المشرف (أ.م.د. علي جابر عبد الحسين) أرشح هذه الرسالة للمناقشة ، لدراستها وبيان الرأي فيها.

التوقيع :

رئيس القسم : أ.م.د رزاق ذياب الناشي

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

التاريخ :٢٦/٦/ 2024

إقرار المقوم اللغوي

أُشهد أن الرسالة الموسومة (دور السياسة النقدية في ظاهرة غسيل الاموال في العراق للمدة 2004-2022) لطالبة/الدراسات العليا (ولاء حامد عبدالباري) قسم العلوم المالية والمصرفية /كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى, قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية, وقد أُصبحت بأسلوب علمي سليم من الألفاظ والتعبير اللغوي والنحوي, وأنها صالحة للمناقشة ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. جواد كاظم عبد

التاريخ ٢٠/٦/ 2024

الإهداء

الحمدلله حباً وشكراً وامتناناً إذ بفضله ها أنا اليوم أنظر إلى حلمٍ طال أنتظاره وقد أصبح واقعاً أفتخر به

إلى سيدي ومولاي الذي كلما تعثرت وذكرت اسمه نهضت (الإمام علي (ع))

إلى السند الذي لا ينكسر والقلب الذي لا يتهاون مع أحزاني (والدي العزيز)

إلى من ينبض القلب مع أنفاسها وهي مصدر سعادتي (أمي الغالية)

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين (أخواني الأعزاء)

إلى من تعلمت منها حب الحياة (أختي الحبيبة)

ولاء

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

(يرفع الله الذين امنو منكم واللذين أوتوا العلم درجات)

صدق الله العلي العظيم

الحمدلله رب العالمين حمداً كثيراً مباركاً، الحمدلله ما أنتهى درب ولا ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضله .

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور (علي جابر عبد الحسين المعالي) لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة فلا توجد كلمات شكر أو عبارات تقدير تمنحه حقه ولايزال العطاء والسخاء عنوانه فأرجو منه أن يتقبل كل عبارات الشكر والحب والامتنان.

وأتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية (الأستاذ المساعد الدكتور رزاق ذياب شعيبث) وإلى جميع أساتذة قسم العلوم المالية والمصرفية الذين قدموا لنا يد المساعدة وتتلمذنا على أيديهم وأخذنا منهم الكثير طيلة مدة الدراسة .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السادة رئيس اللجنة وأعضائها المحترمين لقبلوهم مناقشة رسالتي ولما سيقدمونه من ملاحظات قيمة لتصبح الرسالة بالمستوى المطلوب .

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان أيضًا إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد وإلى السادة المعاونين العلمي والإدراي فجزاهم الله خير الجزاء .

المستخلص

تعد ظاهرة غسيل الاموال من ظواهر العصر الحالي ولها الكثير من الاثار الاقتصادية والاجتماعية والمصرفية التي من شأنها ان تؤثر على قطاع الاقتصاد العراقي بصورة عامة والقطاع المصرفي بصورة خاصة ، وبما ان السياسة النقدية تعد واحدة من اهم السياسات الاقتصادية دورها في الحد من ظاهرة غسيل الاموال وذلك من خلال استحداث مكتب غسيل الاموال وتمويل الارهاب لغرض السيطرة والحد من هذه الظاهرة وذلك من خلال مجموعة من التشريعات التي تحرم التجاوز على المال العام واعادة هيكلة النظام الاقتصادي والاعتماد على القطاع الخاص من شأنه ان يقلل من البطالة وكذلك تشجيع الاستثمار الاجنبي وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة له واعطاء الاقتصاد العراقي القدرة على ضبط وتوجيه النشاط الاقتصادي.

وبناء على ما سبق يتناول هذا البحث دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في العراق خلال المدة الممتدة من ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٢٢ م ، ومن خلال هذا البحث يمكن الإجابة على مشكلة البحث المتثملة في دور السياسة النقدية في الحد من غسيل الأموال؟ حيث تبين أن السياسة النقدية قد أسهمت الحد غسيل الأموال من خلال العديد من القوانين التي اصدرها البنك المركزي العراق واهمها قانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ان الأداوت المستحدثة والمتمثلة بنافذة بيع العملة الأجنبية حيث كانت بوابة تمر من خلالها الأموال المشروعة بكل سهولة واستغلال نافذة بيع العملة الأجنبية لتمرير هذه الأموال وغيرها من العوامل الأخرى و عدم التكامل والتنسيق بين الأجهزة الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد أدى إلى التشتت وعدم السيطرة على حصر الفساد المالي والإداري ومن ثم عدم السيطرة على ظاهرة غسيل الأموال وتتشبث آفة الفساد بالهيئات القانونية والتنظيمية لتغطية عمليات تهريب الأموال وغسيل الأموال التي تجعلها تمرر القوانين والرقابة التشريعية. إلا أنه يمكن بصورة عامة التقليل من هذه الظاهرة من خلال مجموعة من التوصيات التي ذكرت والمتمثلة بـ اعتماد سياسات بديلة للحفاظ على سعر صرف العملة نظراً لتنوع مصادر الدخل الأجنبي، وعدم استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي الناتجة عن مبيعات النفط، وتنشيط القطاع الحقيقي (الزراعة والصناعة) من خلال خطط تطوير السياسة النقدية. وإعادة تشغيل المصانع والمختبرات ومرافق الإنتاج العراقية التي مرت بالكامل خلال حرب العراق لزيادة الدخل القومي وتقليل البطالة وتضييق الفجوة بين مختلف طبقات المجتمع العراقي. و إصدار قوانين صارمة تحرم تجاوز وهدر المال العام والقضاء على الفساد بكافة أشكاله وغيرها من المقترحات كل هذه تساعد على تقليل ظاهرة غسيل الأموال في العراق وحصرها عند مستوى معين .

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، غسيل الأموال ، البنك المركزي العراقي ، نافذة بيع العملة الأجنبية .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الأية	
إقرار المشرف	
إقرار المقوم اللغوي	
الإهداء	
الشكر والعرفإن	
المستخلص	أ
قائمة المحتويات	ب
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	ز
المقدمة	١
منهجية الدراسة	٢- ٣
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية وظاهرة غسيل الأموال	٤-٤١
تمهيد	٤
المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية	٥-٢٠
أولاً : مفهوم السياسة النقدية	٥-٦
ثانياً : تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	٦-١٣
ثالثاً : أهداف السياسة النقدية	١٣-١٦
رابعاً : أدوات السياسة النقدية	١٧-٢٠
المبحث الثاني: السلطة النقدية (البنك المركزي) وإدارة عرض النقد	**٢١-٣٢**
أولاً : نشوء البنك المركزي	٢١-٢٣
ثانياً : مفهوم البنوك المركزية	٢٣-٢٦

ثالثاً : وظائف البنك المركزي	٢٦-٢٧
رابعاً : استقلالية البنك المركزي	٢٧-٢٩
خامساً : سمات البنوك المركزية في البلدان النامية	٢٩-٣٠
سادساً : إدارة عرض النقد	٣٠-٣٢
المبحث الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة غسيل الأموال	٣٣-٤١
أولاً: مفهوم غسيل الأموال	٣٣-٣٤
ثانياً : مراحل ظاهرة غسيل الأموال	٣٤-٣٦
ثالثاً : مصادر غسيل الأموال	٣٦-٣٨
رابعاً : الأساليب التقليدية لظاهرة غسيل الأموال	٣٨-٤١
الفصل الثاني: السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلالية	٤٢-٨٤
تمهيد	٤٢
المبحث الأول: التحول في السياسة النقدية في العراق	٤٣-٥٣
أولاً : تبعية السياسة النقدية	٤٣
ثانياً : استقلالية السياسة النقدية	٤٤
ثالثاً : السياسة النقدية في العراق – إطار عمل	٤٤-٤٦
رابعاً : الاجراءات التشريعية والقانونية المستحدثة من قبل البنك المركزي	٤٦-٤٧
خامساً : استقلالية البنك المركزي العراقي	٤٧-٤٩
سادساً : استخدام اشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف لرفع قيمة الدينار العراقي	٤٩-٥٣
المبحث الثاني: الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية في العراق	٥٤-٧١
أولاً : أدوات السياسة النقدية	٥٤-٦٥
ثانياً : آلية استخدام أدوات السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٤	٦٥-٦٧
ثالثاً : فاعلية أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة التضخم	٦٧-٧١
المبحث الثالث: داخلية وخارجية عرض النقد وتطوراته في العراق للمدة	٧٢-٨٤

(٢٠٠٤ – ٢٠٢٢)	
أولاً : داخلية وخارجية عرض النقد	٧٢-٧٣
ثانياً : مقاييس عرض النقد	٧٤-٧٥
ثالثاً : نظريات مدارس الاتجاه التقليدي السائد في تفسير طبيعة خارجية عرض النقود	٧٥-٧٦
رابعاً : مدارس الاتجاه الحديث في تفسير طبيعة داخلية عرض النقود	٧٦-٨١
خامساً : اتجاهات عرض النقد في العراق مابعد ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٢٢	٨١-٨٤
الفصل الثالث: الأدوات المستحدثة للبنك المركزي العراقي وظاهرة غسيل الأموال في العراق	٨٥-١٢٣
تمهيد	٨٥
المبحث الأول: نافذة بيع العملة الأجنبية وأنعكاساتها على غسيل الأموال	٨٦-٩٨
أولاً: مشتريات ومبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية	٨٦-٩١
ثانياً : الأموال غير المشروعة	٩١-٩٣
ثالثاً : عمليات غسيل الأموال عبر نافذة بيع العملة الأجنبية	٩٣-٩٨
المبحث الثاني: ظاهرة غسيل الأموال في ظل بيئة الفساد المالي والإداري	٩٩-١١٣
أولاً : الهيئات المسؤولة عن مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق	٩٩-١٠٣
ثانياً : الفساد المالي والإداري في بيئة الاقتصاد العراقي	١٠٣-١٠٦
ثالثاً : الاقتصاد الخفي كبيئة لأنتشار ظاهرة غسيل الأموال	١٠٦-١٠٨
رابعاً : ظاهرة غسيل الأموال في العراق في ظل بيئة من الفساد الإداري والمالي	١٠٨-١٠٩
خامساً : المعاملات المشتبه بها كغسيل الأموال	١١٠-١١١
سادساً : الآثار النقدية لظاهرة غسيل الأموال	١١١-١١٣
المبحث الثالث : مشاهدة مستقبلية لعلاج ظاهرة غسيل الأموال في العراق	١١٤-١٢٣
أولاً: تعزيز دور البنك المركزي العراقي في معالجة ظاهرة غسيل الأموال	١١٤-١١٦
ثانياً : إجراءات وسبل معالجة عمليات غسيل الأموال في العراق	١١٦-١١٧

ثالثاً : رؤيا مستقبلية لعلاج ظاهرة غسيل الأموال	١١٨-١٢٣
الاستنتاجات	**١٢٤-١٢٥**
التوصيات	**١٢٦-١٢٧**
المصادر والمراجع	**١٢٨-١٣٨**
المستخلص باللغة الأنكليزية	**I-II**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
١	اتجاهات سعر إعادة الخصم في العراق للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٢)	٥٦
٢	الاحتياطي القانوني في العراق للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٢)	٦٠
٣	الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٦٩
٤	سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٧١
٥	اتجاهات عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٨٣
٦	مشتريات ومبيعات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي	٨٧
٧	رخص (فواتير) الاستيراد المزورة في العراق للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٢)	٩٥
٨	رخص الاستيراد الوهمية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٩٧
٩	مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	١٠٥
١٠	عدد معاملات الاشتباه الواردة في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٢)	١١٠

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	١٦
٢	مراحل غسيل الأموال	٣٤
٣	اتجاهات سعر إعادة الخصم للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٥٧
٤	الاحتياطي القانوني في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٦١
٥	الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٧٠
٦	سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٧٢
٧	اتجاهات عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٨٥
٨	مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٨٩
٩	مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٩١
١٠	رخص (فواتير) الاستيراد المزورة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٩٦
١١	رخص الاستيراد الوهمية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	٩٨
١٢	الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد في العراق	٩٩
١٣	عدد المعاملات المشتبه بها في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)	١١١

المقدمة :-

تعد ظاهرة غسيل الأموال من أخطر ظواهر الاقتصادية وأنها التحدي الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال وهي أيضًا اختبار لبيان قدرة القواعد القانونية على تحقيق فعالية مواجهة هذه الظاهرة ومكافحة أشكالها.

كما تعد ظاهرة غسيل الأموال ظاهرة لاحقة لأنشطة جرمية حققت عوائد مالية غير مشروعة فكان لزاماً إسباغ المشروعية على العائدات الجرمية وهي ماتعرف بالأموال القذرة ليتاح لها الاستخدام بيسر وسهولة حيث أن جرائمهم تدر أموالاً باهظة كتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والرقيق وأنشطة الفساد المالي والاختلاس.

وبما ان السياسة النقدية هي واحدة من أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على سلوك متغيرات الاقتصاد الكلي ، وبما أن السياسة النقدية لديها مجموعة من الأدوات (الكمية والنوعية) التي تؤثر على الأسواق المالية والمالية ، فإنها تؤدي إلى السوق الحقيقي ، ومن ثم إلى النمو الاقتصادي. منح البنك المركزي العراقي استقلاليته من خلال قانون ٥٦ لعام ٢٠٠٤ م أصبح البنك المركزي مستقلا بصورة تامة عن جميع الهيئات الحكومية ولا يخضع لأي سلطة اخرى وهذا منح السياسة النقدية دوراً فعالاً في تحقيق أهدافها المرسومة المتمثلة في رفع المستوى العام للأسعار وتقليل البطالة ، إلا أن استحداث أدوات جديدة للسياسة النقدية (نافذة بيع العملة الاجنبية) أسهم في زيادة ظاهرة غسيل الأموال وذلك من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية وهذا أدى بصورة رئيسية إلى زيادة هذه الظاهرة وتفاقمها من خلال تهريب العملة الأجنبية إلى خارج العراق واستثمارها في مشاريع استثمارية ضخمة لغرض تغطية صفة عدم المشروعية بالإضافة إلى رخص الاستيراد المزورة والوهمية ، كل هذه أدت إلى زيادة ظاهرة غسيل الأموال وتطورها في العراق .

ويبقى القطاع المصرفي الموقع الأكثر استهدافا لأنجاز أعمال ظاهرة غسيل الأموال ويرجع ذلك إلى كون المصارف تقدم مختلف الخدمات المصرفية كعمليات الصرف والتحويل النقدي بوساطة الشيكات والحوالات المالية وبطاقات الائتمان والوفاء وظاهرة المقاصة وإدارة المحافظ الاستثمارية وتدوال العملات والأسهم وبالوسائل الالكترونية وتعد المصارف راس الحربة لمحاربة غسيل الأموال ومكافحتها لحماية أنفسها من المخاطر المالية والمسؤولية القانونية .

اولا :- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في استحداث ادوات جديدة للسياسة النقدية (نافذة بيع العملة الاجنبية) فقط هذه الادوات أدت الى زيادة في ظاهرة غسيل الاموال في العراق.

ثانيا:- أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونها تسلط الضوء على ظاهرة غسيل الأموال بوصفها من الظواهر المستحدثة التي لم تنل حظها من الدراسة والبحث اللازمين لفهم هذه الظاهرة فهما علميا شاملاً ومتكاملاً على اعتبار أن ذلك الفهم هو المدخل الطبيعي للتوصل إلى مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها بالفاعلية المطلوبة كما تأتي أهمية الدراسة من كونها تنسجم مع أتجاهات الفكرالأمني المعاصر الذي أصبح يولي اهتماماً بالغاً بمختلف الموضوعات المتعلقة بعائدات هذه الظاهرة بوجه عام، وظاهرة غسيل الأموال بوجه خاص، وذلك بالنظر إلى الآثار الخطيرة والمدمرة المترتبة عليها.

ثالثا:- هدف البحث:

يهدف البحث الى :-

١) التعرف على ظاهرة غسيل الاموال والكشف عن الخلفيات والاثار الاقتصادية والاجتماعية والمصرفية لها.
٢) توضيح موقف التشريعات والقوانين والجهاز المصرفي في عمليات غسيل الاموال من خلال الاجراءات المتبعة .
٣) تحديد الاتجاهات العامة لقيم الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال لمعرفة مدى جدية التشريعات والاجراءات والاتفاقات الدولية في مواجهة عمليات غسيل الاموال.

رابعا:- فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هنالك ضعف في دور الجهاز المصرفي في مواجهة عمليات غسيل الاموال نتيجة الادوات المستحدثة للسياسة النقدية.

خامسا:- الحدود الزمانية والمكانية:

تتمثل حدود البحث في بعدين هما:- البعد المكاني المتمثل بدراسة الاقتصاد العراقي ، والبعد الزماني والمتمثل بالمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

سادسا:- أسلوب البحث وتحليل البيانات:

تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي في البحث وتحليل البيانات وعدم استخدام التحليل الاحصائي لعدم توفر البيانات الخاصة بظاهرة غسيل الاموال.

سابعا:- هيكلية البحث:

من أجل الوصول إلى أهداف البحث واثبات الفرضية فقد قسم البحث إلى ثلاثة فصول فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات . إذا يتطرق الفصل الأول إلى الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية وظاهرة غسيل الأموال ،أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلالية أما الفصل الثالث يتطرق إلى الأدوات المستحدثة للبنك المركزي العراقي وظاهرة غسيل الأموال في العراق .

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية وظاهرة غسيل الأموال

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية

المبحث الثاني: السلطة النقدية (البنك المركزي) وإدارة عرض النقد

المبحث الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة غسيل الأموال.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية وظاهرة عملية غسيل الأموال

تمهيد:

تعد السياسة النقدية الادارة الفعالة لتطبيق أسس وقواعد التصرف المالي لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتستهدف هذه السياسة المحافظة على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل اقتصاد سليم وترى السلطة النقدية أن الاقتصاد السليم يتميز بقوة عالية ومعدل نمو جيد واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية المختلفة، ويقوم البنك المركزي بتحريك عرض النقد وأوضاع الائتمان لتحقيق بعض أو جميع تلك الأهداف والأدوات التي تستخدمها هذه السياسة للتأثير في الظروف النقدية والائتمانية هي ما يسمى بأدوات السياسة النقدية ، وكيفية تأثير هذه السياسة على ظاهرة عملية غسيل الأموال ودورها في زيادة هذه الظاهرة وأنتشارها.

تمثل السياسة النقدية الجانب النقدي للسياسة الإقتصادية فإن من أهم الجوانب التي يهتم بها المسؤولون عن تنفيذها في أي دولة من دول العالم التأكد من فعالية الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في التوصل إلى الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تخطط لها الحكومات المعنية بما يضمن تحقيق درجة معينة من النمو والاستقرار الاقتصادي داخل الدولة، وفي هذا الفصل سنتطرق الجانب النظري للسياسة النقدية وظاهرة غسيل الأموال وفقاً للمباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية.

المبحث الثاني: السلطة النقدية (البنك المركزي) وإدارة عرض النقد.

المبحث الثالث: الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة غسيل الأموال.

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام وهي من أهم الوسائل الرئيسة التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي النقدي لذلك لابد من دراسة السياسة النقدية من مختلف جوانبها كتعريفاتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وأدواتها المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

تعددت المفاهيم التي أعطاها الاقتصاديون للسياسة النقدية حيث عرفت بأنها تشتمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي(الدوري،السامرائي ،٢٠٠٦، ١٨٥). أي أن السياسة النقدية عبارة عن مجموعة المبادرات والقواعد التي يتخذها البنك المركزي لإدارة عرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف والتأثير في شروط الائتمان لتحقيق أهداف معينة (Bukhari ,٢٠١٠: ٥٩).

كما تعرف بأنها ما تقوم به الدولة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية (مفتاح،٢٠٠٥، ٩٨) أي ما يعمل به البنك المركزي من إدارة النقود وحفظها في خزائنه لغرض التصرف بها في الظروف الطارئة .

تُعرّف السياسة النقدية أيضًا بأنها كل الإجراءات التي تقوم الحكومة والبنك المركزي والخزينة العامة باتخاذها بقصد التأثير على عرض واستخدام العملة والائتمان والاقتراض الحكومي وحجم وتكوين الدين الحكومي. وتهدف هذه الإجراءات إلى التأثير ليس فقط على المعروض النقدي ولكن أيضًا على سياسة الإقراض للقطاع الحكومي وتأثيرها الواضح على المعروض النقدي (Cullen,٢٠١١:١٧).

وتعرف أيضًا بأنها مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة من أجل إدارة كل من النقد والائتمان والسيولة العامة للاقتصاد (Chouchane,Verdier: ٢٠٠١, ٥٣). و تُعرَّف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على الظروف النقدية والمالية وغيرها من الظروف الأخرى سعيًا لتحقيق أهداف النمو المستدام والناتج الحقيقي والعمالة المرتفعة واستقرار الأسعار. والسياسة

النقدية هي إدارة البنك المركزي للمعروض النقدي وأسعار الفائدة من أجل تحقيق أهداف سياسة الاقتصاد الكلي مثل التوظيف الكامل واستقرار مستوى الأسعار وأسعار الفائدة ذات الأجل الطويل (Hubbard & R.Glenn,٢٠١٢: ٤٥٦).

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية وسلوك الاقتصاديين لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى اليها.

وبهذا المعنى فإن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات التي تتخذها من قبل الدولة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير استعمال النقد والائتمان وكذلك الاقراض الحكومي لذلك فإن السياسة النقدية تمثل السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي لما له من أنعكاسات واضحة على عرض النقد.

ثانياً: تطور السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

ظهر مصطلح السياسة النقدية في القرن التاسع عشر وهو نتيجة لعدة محاولات قام بها الاقتصاديون لشرح الظواهر الاقتصادية التي واجهتها الاقتصادات، مثل التضخم في أسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر والمشاكل المالية في بريطانيا العظمى.والصراع بين النقود الورقية والنقود المعدنية في أواخر القرن السابع عشر كل هذه الظروف ساعدت على البدء في دراسة منهجية لقضايا السياسة النقدية في القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادي.

١- المدرسة التجارية (الماركينتيلية):-

يعد تفكير السوق بداية التفكير السياسي والاقتصادي ، وقد ظهرت أولى سماته في نهاية النظرية اللاهوتية في القرن الخامس عشر وكانت سمته الأساسية هي الابتعاد عن الطابع الديني وعن النظرة الأخلاقية والمنهجية والفلسفية للعالم (علي،١٩٧٩، ٩٦).

امتدت فترة المدرسة التجارية كما حددها العالم (آدم سميث) في كتابه ثروة الأمم لثلاثة قرون، من أواخر القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن الثامن عشر، شارك مؤلفو هذه الفترة في افتراضات مشتركة مهدت الطريق إلى حد كبير لظهور النظرية النقدية الكمية الكلاسيكية.

ويعد (توماس مان) أفضل ممثل للفكر التجاري ، وقد أدرجت افكاره في الكتب التي نشرت بعد وفاته وأصبحت أهم مادة مرجعية للفكر التجاري البريطاني وأساس السياسة الاقتصادية في منتصف القرن الثامن عشر ومنها كتاب بعنوان (كنز انكلترا بواسطة التجارة الخارجية). (المعموري،٢٠٠٦، ٢٣٧).

ويعتقد (توماس مان) وغيره من رواد المدرسة مثل ريتشارد كانتون،أنطونيو سيرا ،وديفيد هيوم أن المال يمكن أن يحفز نشاط الاقتصاد ، وهم يشعرون بالقلق ازاء ندرة عملة دولهم وأنخفاض الأسعار المحلية إلى النقطة التي قد يتكبدون فيها الخسائر ويرى مان أن أهم مصدر للثروة الوطنية هو اهتمامه الشديد بالميزان التجاري العام وليس الخاص ، حيث أثبت أن تقلبات أسعار الصرف وحركة المعادن الثمينة لا تعتمد على ميزان تجارة مع دولة معينة بل على الميزان التجاري الإجمالي.

كان مان يتحدث أيضًا عن ذلك الجزء من الثروة ،والذي يتجلى في شكل نقود ويستثمر في التجارة الخارجية كرأس المال، لغرض الحصول على الفوائض، لذلك يميز المال بوضوح عن رأس المال،ويضيف إلى ذلك عناصر جديدة مهمة جداً إلى جانب رأس المال في لغة الميزان التجاري ،أو مفهوم الإنصاف،أو الاقتصاد (المعموري: ٢٠٠٦، ٢٣٨).

اما بالنسبة (لكانتيون) فهو يشير إلى العلاقة بين حجم النقود والمستوى العام للأسعار ،فالأخير لا يعتمد فقط على حجم النقود ،ولكن أيضًا على سرعة التداول حيث أن سرعة تداول النقود وما يحدث لها له نفس عواقب التغيير في حجم النقود في القوة الشرائية .من ناحية اخرى خلص (ديفيد هيوم) إلى أن نظرية كمية النقود هي تفسير طويل الأجل لكيفية أن التغير في النقود يؤدي إلى تغير مناسب في السعر مع تغير غير مناسب في أسعار الفائدة (كبة ،١٩٧٠، ٢٥٣).

يعتقد هيوم أن أسعار الفائدة المنخفضة هي نتيجة لازدهار الدولة وتنميتها الاقتصادية، في حين أن أسعار الفائدة المرتفعة هي دليل تراجع في الحياة الاقتصادية، ويعارض سياسة الدولة للتدخل لتحديد أسعار الفائدة، حيث يتم تحديد الأخيرة من خلال عوامل موضوعية ،وهي: العرض ، والطلب على النقود، والارباح الناشئة عن التجارة (علي،١٩٧٩،).

هاجم التجار عموماً أسعار الفائدة المرتفعة وعللوا ذلك بالحاجة إلى رأس المال والقروض لزيادة الاستثمارات، لذلك كان سعر الفائدة أقل في رأس المال النقدي .

عندما رأى جميع التجار أن الثروة في المال ، وخاصة الذهب والفضة ، يشتركون في تقديرهم الكبير للمال ، كان هذا المفهوم نتيجة طبيعية لفصل ظاهرة التبادل عن ظاهرة الإنتاج وارتباط النقود بعملتين ، فوفرة النقود أو ندرتها تسببت في وفرة النشاط التجاري ، والذي لم يستخدم فقط كوسيلة للتبادل ، ولكن أيضًا كوسيلة يستمدون من نظرتهم إلى المال كمستودع للقيمة مقابل المال. ومن ثم ، فإن المال يحفز التجارة بين المذهب التجاري ، الذين يعلقون أهمية على مبدأ الاهتمام بالتجارة الخارجية ويحققون الميزان التجاري المناسب (شقير،١٩٨٦،١٧٠).

٢ـ المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية

نظرية كمية النقود هي المساهمة الرئيسة للاقتصاديين الكلاسيكيين ، على وجه الخصوص ، تطور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي من حيث الظواهر النقدية ، والتي تتكون من مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية التغيرات في كمية النقود والعوامل الأخرى التي تؤثر على قيمته ، مثل ثبات الإنتاج على مستوى الاستخدام الكامل وثبات معدل تداول النقود التي يتميز بها الاقتصاد.

تؤكد هذه النظرية على أن التغيير في مقدار المال (المتغير المستقل) يؤدي إلى تغيير نسبي في المستوى العام للسعر (المتغير التابع) ، ثم يعكس التغيير في قيمة النقد ، فالنقود تكون مجرد عربة تحمل القيم التبادلية في الأسواق من دون أن يكون لها وظائف أخرى كالادخار والاكتناز فهي محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية (شقير،١٩٨٦،١٨٩). أن التحليل الكلاسيكي يقوم على أساس العزل ما بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن أي تغيير في كمية عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم عكسياً مع قيمتها وإذا ما كان هذا المسار مقبولاً فإنه يمكن القول أنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغير مسار الاقتصاد ، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو نتيجة لتغيير في مستوى الأسعار العام بدلاً من مستوى الإنتاج(الدليمي، ١٩٩٠،٣٨٨).

يركز التحليل الكلاسيكي في المقام الأول على معالجة الاختلالات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسة النقدية وحدها. عندما تنخفض الأسعار خلال فترات الركود أو الكساد وتتراكم السلع في السوق دون أن يتم تصريفها ، يمكن للمرء أن يلجأ إلى سياسة نقدية رخيصة (زيادة كمية المعروض النقدي) ، ولكن خلال فترات التضخم ، في هذه الحالة ، يمكن للمرء أن يلجأ إلى سياسات نقدية باهظة الثمن ـ لتقليل كمية المعروض النقدي وخفض مستوى السعر الإجمالي(المعموري،٢٠٠٦،٢٣٠).

٣- المدرسة الكنزية

بدأت أفكار كينز في الظهور بعد أزمة الكساد الكبير ، التي عانت منها الدول الرأسمالية بين المدة ١٩٢٩- ١٩٣٢ م، عندما أثبتت تلك الدول فشلها في حل المشاكل الاقتصادية وأبرزها أنتشار البطالة ، وأنخفاض مستويات الإنتاج وفشل فرض التوازن التلقائي لتؤكد الازمة تقصير المدرسة الكلاسيكية في التحليل النقدي (معتوق:١٩٨٩،٦١١). وقد ظهرت أفكار كينز في التحليل الاقتصادي على شكل أنتقادات وجهها للنظرية الكلاسيكية ، وليس هناك شك في أن كتاب كينز (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود) قد أحدث تغييرات كبيرة في الفكر الاقتصادي وفتح طريقاً جديداً للنظرية الاقتصادية.

تميز تحليل كينز بعدد من الصفات جعلته يتقدم على التحليل الكلاسيكي من النواحي النقدية ، يؤمن كينز بعدم الفصل بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي كما فعلت المدرسة الكلاسيكية وقد ركزت الكنزية على الطلب على النقود ووضحت أن هناك ثلاثة دوافع لطلب الأفراد على النقود ، وهي: دافع المعاملات ، ودافع الاحتياط ، ودافع المضاربة ، منتقدة بذلك الفرض الكلاسيكي القائل إن النقود لا تطلب لذاتها كونها وسيلة للتبادل.

ولذلك فإن نظرة كينز للنقود تقوم على افتراضات تتعارض مع افتراضات النظرية الكلاسيكية، فهي تظهر أهمية دور النقود على مستوى الاقتصاد الوطني، أي إن التغيرات في كمية النقود تؤثر على التبعيات الاقتصادية سواء التوظيف أو الإنتاج أو الاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار، مما يؤثر بدوره على الوضع الاقتصادي برمته. عندما يقوم أتباع كينز بتحليل الفعالية الإجمالية للسياسة النقدية، فإنهم يركزون على درجة قدرة السياسة على التأثير على جأنب الطلب الكلي، لأن جانب الطلب الكلي هو المتغير الأساسي الذي تنتقل من خلاله تأثيرات تغيرات العملة إلى الأنشطة الاقتصادية الحقيقية. وبما أن الإنفاق الاستثماري هو أحد المكونات الرئيسة لهذا الطلب الكلي ويرتبط عكسياً بأسعار الفائدة، فمع ارتفاع أسعار الفائدة، يبدأ هدف السياسة النقدية في التركيز على التأثير على أسعار الفائدة، ويصبح منحنى الاستثمار أكثر مرونة. وكلما ارتفعت أسعار الفائدة، زاد تأثير السياسة النقدية على الطلب الكلي ومن ثم الدخل. ولذلك تقوم السلطات النقدية بزيادة عرض النقود، مثلاً عن طريق شراء الأوراق المالية في سوق المال، ويتم تحويل هذه التغييرات إلى القطاع الحقيقي من خلال العملة. وتؤثر قناة سعر الفائدة بعد ذلك على المبلغ الإجمالي للاستثمار استناداً إلى العلاقة بين أسعار الفائدة ومعدلات كفاية رأس المال الهامشية. وسيكون للتغيرات في الاستثمار سلسلة من التأثيرات المستمرة على ناتج الدخل بسبب مضاعف الاستثمار الكينزي(توماس واخرون:٢٠٠٢، ٤-٣).

إن الدور الرئيس للسياسة النقدية هو التأثير على الطلب الفعال من خلال آلية سعر الفائدة، ويمكن أن تنعكس فعالية السياسة النقدية من خلال أشكال منحنى تفضيل السيولة ومنحنى كفاية رأس المال الحدية. أسعار الفائدة حساسة للغاية للتغيرات في عرض النقود، لذا فإن السياسة النقدية هي: عندما يكون التغير في أسعار الفائدة أكبر من التغير في كمية النقود، تكون السياسة فعالة؛ عندما يكون سعر الفائدة أقل من التغير في عرض النقود فإن السياسة غير فعالة (عبدالحميد،٢٠١٣، ٥٦) .

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن أتباع جون مايناردكينز الأوائل أصروا على أن السياسة النقدية أقل فعالية من السياسة المالية. وقد أسسوا هذا الاعتقاد على ثلاثة أسباب رئيسة، الأول هو مدى استجابة أسعار الفائدة للتغيرات في الاقتصاد. كمية النقود والتي تعتمد على شكل منحنى الطلب على النقود والذي بدوره يعتمد على الاستجابة للتغيرات في أسعار الفائدة بسبب فخ السيولة، وبخاصة إذا كان الطلب على النقود لأغراض المضاربة مرنًا تمامًا عندما يرتبط بأسعار فائدة منخفضة للغاية. والسبب الآخر هو أن الإنفاق الاستثماري لا يعتمد على أسعار الفائدة فحسب، بل يعتمد أيضًا على توقعات المستثمرين للوضع الاقتصادي. وإذا كانوا متشائمين بشأن المستقبل، فسوف تنخفض أسعار الفائدة وهذا لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنفاق الاستثماري .

٤ـ المدرسة النقودية

تعتمد أطروحة المدرسة النقدية على تقرير فريد مان الرائع بعنوان "التاريخ النقدي للولأيات المتحدة الأمريكية ١٨٦٧- ١٩٦٠ م (المعموري،٢٠٠٦، ١٤٣) ويؤكد علماء النقد على دور النقد والسياسة النقدية في الاقتصاد من خلال الأدلة التاريخية. تفسر التغيرات في المعروض النقدي التقلبات في مستويات الدخل والإنتاج والعمالة، ومن ثم فإن المعروض النقدي هو المحدد الرئيس لمستويات الإنتاج والعمالة ومستويات الأسعار على المدى القصير والطويل (ابدجمأن ،١٩٩٩: ١٢٢).

يرى فريدمان وشوارتز أن زيادة المعروض النقدي من خلال زيادة مشتريات السوق المفتوحة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية وانخفاض العائدات، مما يعني ترتيب محافظ الأدوات المالية بين الأفراد الذين لديهم المزيد من الأموال مقابل ملكية أقل للأوراق المالية وسيحاولون تقليل ممتلكاتهم النقدية، الأمر الذي من شأنه أن يدفعهم إلى شراء أوراق مالية مربحة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات وانخفاض العائدات. باختصار، تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى وجهة النظر النقدية القائمة على آلية أنتقال الأثر النقدي، والتي ترى أن زيادة المعروض من النقود تؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب الكلي، و على المدى القصير فهناك زيادة في النقد سيؤدي العرض إلى زيادة في مستويات الإنتاج والأسعار؛ وعلى

المدى الطويل، تؤثر الزيادة في المعروض النقدي بشكل رئيس على مستوى الأسعار(عبد الحميد:٢٠١٣، ١٤٣).

ونظرا لأن التقلبات في المعروض النقدي ستؤدي إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، أكد فريدمان أنه من أجل الحفاظ على التوظيف الكامل دون تضخم، يجب تعديل العملة بمعدل ثابت ومستقر على أساس معدل التغير في المعروض النقدي أي معدل التغير في العرض بالنسبة للنمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي، فهو سياسة ذات قاعدة ثابتة، لأن أحد محتويات السياسة التي أكد عليها النقديون هو أن السلطات النقدية يجب أن تتجنب عدم اليقين الاقتصادي، لأن المدرسة تقوم على مزيج من التوقعات العقلانية والتصحيح الذاتي للأسعار. لذا تؤكد هذه المدرسة الفكرية على أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة نقدية مرنة، وبخاصة عندما يتعرض الاقتصاد لصدمات في إجمالي العرض والطلب الكلي، مما قد ينتج عنها، ولذلك فإن صياغة السياسات النقدية التي تقلل من عدم اليقين هو التركيز، الذي يعني أن مهمتهم الأولى هي إعطاء نمط متوقع للنمو النقدي يتناسب مع معدل النمو الاقتصادي (أي قواعد السياسة مقابل المرونة) (ابدجمان،١٩٩٩،١٢٥).

٥- مدرسة التوقعات العقلانية

ويمكن إرجاع أصول المدرسة إلى دراسة أجراها جون موث عام ١٩٦١ م ، وتم تطوير أساليبها ورؤيتها ومجموع معارفها في أوائل السبعينيات من قبل مجموعة من الاقتصاديين العاملين في مهنة الاقتصاد. حتى سميت بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة لأنها ركزت على تطوير النظريات العامة المستمدة من جذور الفكر الكلاسيكي. ويذهب الأمر إلى ما هو أبعد من أطروحة فريدمان للوصول إلى سياسات تتوافق مع روح النظام الرأسمالي وتعزز الهروب من الأزمة المتفاقمة الناجمة عن اقتران البطالة بالتضخم تُعرف هذه المدرسة الفكرية أيضًا باسم العقلانيين (المعموري:٢٠٠٦، ١٤٦).

تفترض التوقعات العقلانية أن توقعات الأفراد والمؤسسات هي توقعات عقلانية، مما يعني أنها غير متحيزة احصائياً لأنها مبنية على معلومات كافية عن الوضع الاقتصادي، ولا تختلف هذه المعلومات نظرياً وأساسياً عن السياسات الاقتصادية الحكومية. والافتراض الثاني للنظرية هو الأيمان بمرونة الأسعار والأجور التي تفترضها النظرية الكلاسيكية، مما يؤدي إلى احتمال قيام جميع الأسواق بموازنة العرض والطلب تلقائياً(جوارتيني،استروب:١٩٩٩، ٤٦٧).

ولذلك يرى أنصار هذه المدرسة الفكرية أن تأثير السياسات الاقتصادية الحكومية، بما في ذلك السياسة النقدية، على النشاط الاقتصادي على المدى الطويل والقصير لا فائدة منه ما لم تحدث صدمة نقدية غير متوقعة. ولكي تنجح هذه السياسات، فلابد أن تكون مستقرة، وغير قضائية، ومصممة للحد من حالة عدم اليقين بين الناس. بالنسبة للجمهور، أي يجب أن يكون مفتوحًا وواضحًا حتى تكون توقعات الجمهور عقلانية وقراراتهم معقولة (ساميسلون ،هاوس:٢٠٠١، ٦٤٢).

ونظرية التوقعات العقلانية لها تطبيقات مهمة في الاقتصاد الكلي، بما في ذلك حقيقة أنه لا توجد مقايضة بين البطالة والتضخم، سواء على المدى القصير أو الطويل، بسبب مرونة الأجور والأسعار ويقين الجمهور بشأن نمو المعروض النقدي. وتؤدي الزيادة السريعة في الحجم إلى عدم وجود مقايضة بين البطالة والتضخم. والتأثير الحقيقي على الإنتاج والتوظيف، ما يغير المتغيرات الحقيقية على المدى القصير هو الزيادة غير المتوقعة في المعروض النقدي (الصدمة النقدية) (snow don &Vance, ٢٠٠٥:٢٤٤)

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن السياسة النقدية وفقاً لنظريتهم لن يكون لها أي تأثير على مستويات الإنتاج بخلاف التضخم المفاجئ وغير المتوقع، مما يؤدي إلى أنخفاض البطالة بشكل مؤقت. ولذلك يرفضون فكرة وجود علاقة بين التضخم والبطالة لأن منحنى فيليبس يأخذ عندهم الخط العمودي.

٦ـ مدرسة جانب العرض

في أوائل ثمانينيات القرن العشرين ، ظهرت مدرسة لاقتصاد جانب العرض والتي أكدت على العمل والادخار واقترحت تخفيضات ضريبية كبيرة. وكان من بين أنصارها آرثر لافر وجورج جيلدر (ساميسلون:٢٠٠١، ٦٤٧). أن اقتصاد الطلب غير قادر على التعامل مع أزمة الركود التضخمي، لذا فهو مهتم أكثر بتحفيز جانب العرض. ويرى اقتصاد العرض أن السياسة الاقتصادية لابد أن تكون موجهة نحو زيادة الإنتاجية والمعروض من السلع. وهذا ما يدفع أصحاب هذه المدرسة الفكرية إلى التأكيد على خفض معدلات الضرائب ومنح الحوافز، لاعتقادهم أن ارتفاع معدلات الضرائب له تأثير سلبي على الحوافز وهذا يقلل من كمية العمالة ورأس المال المقدمة إلى الافراد، أي يمنع العمل و الادخار والاستثمار، مما يؤدي في النهاية إلى أنخفاض مستويات النشاط الاقتصادي.

ورغم أن مدرسة اقتصاد جانب العرض وجهت أنتقادات واسعة النطاق إلى المدرسة الكينزية لأهمالها جانب العرض الكلي والتركيز على الطلب الكلي، وهناك رؤى مشتركة مع أنصار النظرية النقدية، ورغم أن أنتقاداتهم لعلماء النقد تتلخص في أنهم يركزون فقط على المعروض النقدي ويتجاهلون الجانب الحقيقي (جانب العرض) وعلى هذا الأساس يرى أنصار اقتصاديات جانب العرض أن السياسة النقدية التي يجب

اتباعها هي سياسة نقدية رخيصة وليست سياسة ائتمانية متشددة، مما سيكون له تأثير سلبي على إمكانية تعافي جانب العرض مما يعني أن الأنخفاض في تكلفة الائتمان سيؤدي إلى تحفيز الاستثمار ، ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة العرض الكلي ، وينتقل تأثير السياسة هنا، حيث يدخل المال إلى الاقتصاد من خلال جانب العرض الكلي بدلاً من الطلب الكلي، وبعبارة أخرى ، يؤمن أنصار السياسة النقدية باستخدام النقود الرخيصة ويمثلها سياسة ائتمانية ميسرة (ابدجمان:١٩٩٩، ٣٤٦).

ثالثاً: أهداف السياسة النقدية

تضع الدول المعاصرة عدة أهداف تسعى من خلالها إلى تحقيق الإستراتيجية المتوخاة من التطبيق الجيد لسياسة نقدية محكمة ، وتتمثل هذه الأهداف في أهداف أولية ، ووسيطة ونهائية.

١ـ الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعد الأهداف الأولية كبداية لإستراتيجية السياسة النقدية حيث من خلالها تقوم السلطة النقدية بالتأثير على الأهداف النهائية وهي عبارة عن حلقة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية ، وتتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات ، المجموعة الأولى تتكون من مجمعات الاحتياطات النقدية، أما المجموعة الثانية فتتعلق بظروف سوق النقد (مفتاح:٢٠٠٥، ١٢٤).

أـ المجموعة الاولى (مجمعات الاحتياطات النقدية):ـ تشمل القاعدة النقدية ومجموع احتياط البنوك التجارية ومجموع الودائع الخاصة ، وتتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية ، كما أن النقود المتداولة لدى الجمهور تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإلزامية(القانونية) والاحتياطات الاضافية والنقود السائلة في خزائن البنوك (حميد:٢٠٠٨ ، ١٢٤).

بـ المجوعة الثانية (ظروف سوق النقد):ـ تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة ،معدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى التي يقوم البنك المركزي بأدارتها، ونعني بظروف سوق النقد بصورة عامة قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو أنخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقراض الأخرى وتمثل الاحتياطات الحرة الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحاً منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى (صافي الاقتراض).

٢- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفترض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية ، والتي تعد كمؤشرات يكون تغيرها عاكساً لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد

وهي تستخدم كأدوات من أجل الوصول إلى تحقيق أحد أو بعض الأهداف النهائية للسياسة النقدية (استقرار الأسعار، التشغيل الكامل ، تحقيق معدل نمو اقتصادي معين) ويجب أن يتم إدارتها من قبل البنك المركزي وتتمثل هذه الأهداف بما يأتي(ملاك،٢٠٠٠، ١٩٣) :-

أ- المجمعات النقدية:-

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، وهي تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، كما تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

ب- سعر الفائدة:-

تتخذ السلطة النقدية من معدل الفائدة الحقيقي هدفاً وسيطاً لها ، إلا أنها تطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة وقصيرة الامد والنقود، والمشكلة في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية هو أن أسعار الفائدة تتضمن مشكلة الوقوع في التضخم مما يفقد أسعار الفائدة الحقيقية أهميتها كمؤشر ، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وأنما عوامل السوق.

ت- سعر الصرف:-

يستخدم كهدف للسلطة النقدية وذلك أن أنخفاض سعر الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقراره يشكل ضماناً باستقرار وضعية الدولة تجاه الخارج ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والمحافظة على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات (Jean pierre pattat:٣٨٨-٣٨٩) وهو ما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف مما يدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها تجاه العملات التي ترتبط بها (لطرش:٢٠٠٥، ١٧٥).

إن هذه المؤشرات النقدية (معدل الفائدة وسعر الصرف) لا تتمتع بالفاعلية المرجوة لتكون أهدافاً وسيطة للسياسة النقدية لأسباب عديدة تتعلق بمفهومها وطرائق تحديدها وتأثيراتها المرتقبة كما أن مكونات الكتلة النقدية فقدت شيئاً فشيئاً من مكانتها كأهداف وسيطة بالرغم من قدرة البنوك المركزية على التحكم فيها بسهولة نسبية، وهذا يسبب التقلبات التي يمكن أن تحدث نتيجة عدم استقرار الطلب النقدي، مما ينتج عنه عدم استقرار سرعة دوران هذه المجموعات هذا ما أدى إلى تحول أساسي في استراتيجية السياسة النقدية ، حيث أصبحت تحاول الوصول إلى الهدف النهائي للسياسة النقدية بشكل مباشر لتراجع الثقة في الأهداف الوسيطة لبلوغ الأهداف النهائية المتعارضة فيما بينها ، وتقوم هذه الاستراتيجية الجديدة عملياً على مقارنة تعتمد على استهداف التضخم الذي أثبت فاعليته في مختلف الدول.

٣ ـ الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية بوصفها وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية العامة إلى تحقيق عدة أهداف والتي يتم التعبير عنها بالمربع السحري لكالدور والمتمثلة في: النمو الاقتصادي، التشغيل التام، التوازن الخارجي واستقرار الأسعار (الحد من التضخم)، ويمكن تصنيف الأهداف النهائية للسياسة النقدية كما يأتي : (الشيباني،٢٠١٦، ٢٢)

أ- استقرار المستوى العام للأسعار:-

حيث يرتبط الاستقرار في الأسعار بالاستقرار الاقتصادي العام والاستقرار في عرض النقد، إضافة إلى أن الاستقرار في الأسعار يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي على حد السواء.

ب- العمالة الكاملة:-

يعد تشغيل الايادي من الأهداف العامة والذي يسهم في توظيف الموارد البشرية والطبيعية، إضافة إلى الحد من البطالة.

ت- زيادة النمو الاقتصادي:-

وهو هدف عام يسعى إليه الجميع من خلال زيادة حجم الناتج الإجمالي وزيادة دخل الافراد ورفع المستوى المعيشي وزيادة الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة في النقد الاجنبي والمحلي للإسهام في زيادة معدلات النمو والإسهام في التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها.

ث- تحقيق توازن ميزان المدفوعات:-

حيث إن ميزان المدفوعات عبارة عن المرآة التي توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي والذي يظهر من خلال حساب الدائن والمدين لفترات الميزان ويوضح القوة في حالة وجود فائض، والضعف في حالة وجود العجز لذلك تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات وهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الاجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة.

الشكل (١) الأهداف النهائية للسياسة النقدية

المصدر : من اعداد الباحثة

رابعاً:- أدوات السياسة النقدية

لتحقيق الأهداف المذكورة سابقاً وتطبيق السياسة النقدية بفعالية يجب استخدام عدة أدوات لذلك وتنقسم هذه الأدوات إلى الأدوات الكمية والأدوات النوعية.

١ـ الأدوات الكمية للسياسة النقدية

الأدوات الكمية هي الأدوات التي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته (معدل الفائدة) ومن ثم على الكميات النقدية الاجمالية المعروضة في الاقتصاد ، ويطلق عليها الصفة التقليدية لأنها نمت مع نمو البنوك وتتمثل هذه الأدوات في سياسة سعر إعادة الخصم ، نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة.

أـ سياسة سعر إعادة الخصم:ـ

وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تقدمها المصارف التجارية إليه عند حاجتها للسيولة فالمصارف التجارية تحتفظ بأوراق تجارية بمبالغ كبيرة سبق أن قامت بخصمها لحساب زبائنها المتمتعين بتسهيلات مصرفية كنوع من الائتمان الممنوح لهم(ساكر، ٢٠٠٦، ١١٥) ،فإذا أراد البنك المركزي توسيع قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان فإنه يخفض سعر إعادة الخصم مما يشجع المصارف التجارية على تقديم الأوراق التجارية التي بحوزتها إليه لإعادة خصمها والحصول على حاجتها من السيولة التي تعتمد عليها في منح الائتمان.

أما إذا أراد البنك المركزي تقليل قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان فإنه يرفع من سعر إعادة الخصم فترتفع كلفته وعندئذ تحجم المصارف التجارية إعادة الخصم وتنخفض من ثم السيولة المتاحة لديها للإقراض مما يمكن البنك المركزي من تنفيذ أهدافه من هذه الإجراء(علي،٢٠١٣، ١٠٨-١٠٩).

من بين المزايا الرئيسة تتمثل في تمكين البنك المركزي من تأدية دوره كملجأ أخير للإقراض ومن ثم التخفيف أو التقليل من الازمات المالية والمصرفية حيث تلجأ المصارف والمؤسسات المالية إلى إعادة خصم ما لديها من كمبيالات لتعزيز سيولتها النقدية وهذا من خلال استخدام ما يعرف بنافذة تسهيل إعادة الخصم (حميد ،٢٠٠٨،٦٢).

بـ عمليات السوق المفتوحة:ـ

وتعني دخول البنك المركزي مع المصارف الأخرى في عمليات بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات حكومية أو غير حكومية بما يؤثر على سيولتها ومن ثم على قدرة تلك المصارف على منح الائتمان ومن ثم حجم النقد المعروض في السوق وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية وأضيفت هذه الوسيلة لتجعل معدل إعادة الخصم أكثر فاعلية سنة ١٩١٣م في بنك أنكلترا حيث استعملت كوسيلة

تدعيمية في بادئ الأمر وهذا يجعل أسعار خصم البنوك المركزية أكثر فاعلية وبمرور الزمن أصبح تطبيق هذه الطريقة الرئيسة للسيطرة على الائتمان (عبد الله:٢٠٠٨، ٣٢)

فإذا أراد المصرف تخفيض النقد المعروض لدى المصارف وفي السوق لمعالجة حالات تضخمية مثلا فإنه يقوم بالحد من قدراتهم الائتمانية وذلك من خلال تحفيزهم على شراء الأسهم والسندات منه (وبخاصة الحكومية منها والمتمثلة بأذونات الخزينة) سواء بتخفيض سعرها أو زيادة ما تحققه من فوائد(سعر الفائدة) أو بإلزامها بالشراء، ومن ثم يحصل منهم على كميات كبيرة من النقد ويمنحهم بدلاً عنها تلك الأوراق المالية، وهو ما يخفض السيولة لدى تلك المصارف ومن ثم يحجم قدراتها الائتمانية ومن ثم تخفيض حجم النقد المعروض. وعلى العكس من ذلك فإذا ما أراد البنك المركزي معالجة حالات كساد معينة وتحريك الاقتصاد من خلال تشجيع المصارف الأخرى على منح الائتمان ومن ثم زيادة كمية النقد المعروض يقوم بشراء الأوراق المالية من المصارف الأخرى فيضخ لهم كميات كبيرة من النقود ويأخذ بدلاً عنها الأوراق المالية فتزداد لديهم النقود ومن ثم تزداد السيولة لديهم مما يزيد من قدراتهم الائتمانية ويزيد من المعروض النقدي (سعيد:٢٠١٧، ٢٤-٢٦)

ت- نسبة الاحتياطي القانوني:-

وهي إلزام البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي على شكل رصيد دائن دون أخذ أي نسبة فائدة من هذه البنوك ويتمكن البنك المركزي من تغير هذه النسبة عند اللزوم (بن عابد: ٢٠٢٤، ٧٦-٧٧) ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة ليتحكم في المعروض النقدي فعندما يبلغ الائتمان حده الأعلى يقوم البنك بالضغط على الودائع المتاحة لدى البنوك وذلك برفع نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي وعلى العكس تنخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي، وأول من استخدم هذه الأداة بشكل مباشر هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٣٣م (عاطف، ٢٠٠٩ :٦٠).

٢- الأدوات النوعية للسياسة النقدية

يقصد بها تلك الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة ، وتستخدم هذه الأدوات بشكل كبير في الدول النامية لأنه يتعذر عليها استعمال الأدوات الكمية بسبب ضعف نمو أسواقها المالية واجهزتها المصرفية ويمكن تلخيص أهم الأدوات النوعية المستعملة من طرف البنوك المركزية عبر العالم فيما يأتي:

أ- تنظيم الائتمان الاستهلاكي :-

لقد ظهر هذا النوع من إدارة الائتمان في الدول الصناعية في عقد الاربعينيات من القرن الماضي ، وقد استخدمت هذه الأداة في الولايات المتحدة في مدة الحرب العالمية الثانية لتنظيم القروض المقدمة لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة عن طريق البيع بالتقسيط ويؤثر البنك المركزي من خلال تحديد مقدار الدفعة الأولى من قيمة السلعة إذا يقوم برفع مقدار المبالغ المقدمة وينتج عنه تقيد الائتمان وبالعكس في حالة توسيع الائتمان، أضف إلى ذلك قدرته على التأثير على مقدار الأقساط الشهرية من خلال زيادة مدة السداد (المعموري :٢٠١٨، ٢٢).

ب- الاقتراض بوساطة السندات مع تحديد هامش ضمان:-

حيث يمكن للأشخاص الاقتراض من البنوك بضمانة السندات المتوفرة المشتراة بمدة سابقة مع التقيد بشرط هامش الضمان الذي يمثل الفرق بين القيمة السوقية للسند وقيمة القرض فإذا كان البنك المركزي يتبع سياسة أنكماشية فإنه يرفع هامش الضمان وبالعكس في حالة اتباع سياسة توسعية (الجنابي،ارسلان:٢٠٠٩، ٢٧١) .

ت- تنظيم الائتمان الممنوح للأغراض العقارية:-

يمكن للبنك المركزي الإسهام في حل مشكلة السكن التي تعد من المشاكل الرئيسة في العالم ، ويتم ذلك من خلال تسهيل الحصول على القرض لشراء وبناء المساكن وكذلك يسهم في تخفيض الدفعة المقدمة وإطالة مدة القرض ثم تخفيض قيمة الأقساط وعادة ما تكون هذه القروض متوسطة وطويلة الأجل (المعموري، ٢٠١٨: ٢٢).

ث- الإقناع الأدبي:-

يتمتع البنك المركزي بالتأثير في البنوك التجارية وإقناعهم في تنفيذ سياسة ائتمانية معينة كالحد أو التوسع في الائتمان داخل الاقتصاد ويتم ذلك عن طريق طلب التعاون وبيان الفوائد التي تأتي من هذه السياسة (حريس واخرون:٢٠٠٢، ١١٦).

وقد استخدمت بريطانيا أسلوب الإقناع الادبي في عام ١٩٤٦م عندما أنشأت بنوك انكلترا ، وتتوقف فاعلية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في اجراءاته وكذلك مدى استقلالية قراراته ويكون الإقناع الأدبي أو ما يمكن تسميته بسياسة المصارحة من خلال الصحف والمجلات

وخطب المسؤولين في المناسبات المختلفة وهذه السياسة في أغلب الأحيان لا تكون فعالة إلا إذا دعمت بوسائل أخرى كتغيير سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني (عبدالرحيم:٢٠٠٨، ٢٤١).

ح- التأثير المباشر:-

في بعض الاحيان يلجأ البنك المركزي للتدخل المباشر بحكم ما يتمتع به من سلطة نقدية بهدف تنظيم الائتمان عن طريق إصدار الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية وعليها الالتزام بهذه التعليمات التي تمثل مجموعة من الأنشطة منها تحديد سقوف الائتمان وتحديد حد أقصى لائتمان العميل الواحد وإعطاء أسعار فائدة مختلفة للقروض وحسب النشاطات يرفع النشاطات الإنتاجية ويخفض النشاطات غير المرغوب بها من أجل تقليصها (الغزالي:٢٠٠٩، ٣٢٧).

المبحث الثاني

السلطة النقدية (البنك المركزي) وإدارة عرض النقد

يعد البنك المركزي الهيئة المسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي لدولة ما (أو مجموعة من الدول) ويكون هدفه بشكل عام الحفاظ على الاستقرار المالي والمالي للدولة ، وتعزيز النمو الاقتصادي ، والسيطرة على التضخم والإسهام في الحد من البطالة. وكذلك إدارة عرض النقد والتحكم فيه، لذلك سنتاول في هذا المبحث كل ما يتعلق بالبنك المركزي وادارة عرض النقد.

اولا :- نشوء البنوك المركزية

أن تاريخ نشوء المصارف يعود إلى العهد البابلي إذا برزت مجموعة من الصيارفة وبدأت ظاهرة التسليف والأيداع، وأن مسلة حمورابي خير دليل على ذلك، إذا كانت تنظم المعاملات المالية والمصرفية في المعابد، ويقوم الكهنة بظاهرة التسليف الذي يستحق بعد شهر بكفالة من قبل عميلين للمعبد يتعهدون بضمان السداد، ويمارس هذا المعبد تجارة الائتمان والصيرفة، كما أن هناك مصارف أخرى كما في مصرف " موراشو" إذا يقوم بعمليات التمويل بوساطة أوامر مكتوبة على الألواح الطينية وغيرها من المصارف العراقية، التي كانت لها فروع خارج العراق لإتمام معاملات الاعتماد والحوالات .

أما في عهد الفينيقيين فقد تطورت المصارف وأصبحت لها شهرة واسعة مع العديد من الحضارات وكانت للتجارة المصرفية في زمن الفينيقيين أثر بالغ على الروم واليونان علماً أنهم يستخدمون النقود الفينيقية.

وشهدت المصارف تطوراً على مر الحضارات اليونانية والمصرية والرومانية وأخذت طرائق واتجاهات جديدة كالتسليف القصير والمتوسط والطويل الأجل. وفي العصور الوسطى اتسع عمل المصارف في القرن الحادي عشر إذا شمل تبديل النقود فضلاً عن إيداعها وإقراضها وكانت هذه المصارف معروفة من خلال أماكن تواجدها والزمن الذي نشأت فيه مثل مصارف إيطاليا حيث كانت ثلاثة أنواع من المصارف : - هي مصارف الإيداع والائتمان والتمويل المصرفي. أما في القرن الرابع عشر فقد شهد السحب على المكشوف بعد أن كانت عمليات السحب وعمليات التمويل النقدي تعتمد على الضمانات مقابل الائتمان، أصبحت بدون ضمان وتتم تبرئة المدين " حال تسجيل القيد في سجل المصرف" وقد شهد القرنان الخامس عشر والسادس عشر اتساعاً واضحاً للعمليات المصرفية في جميع أنحاء الدول الأوربية (بو ذياب:٢٠٠١، ٨٠-٨٣).

أما في القرن السابع عشر فقد تم أنشاء مصرف إنكلترا عام ١٦٩٤ م لتمويل الحرب ضد فرنسا، ومنذ ذلك التاريخ أصبح مصرف أنكلترا هو القائد للمصارف الأخرى بوصفه الوحيد الذي يمثل مصرفاً مساهماً بشكل كبير قياساً بالمساهمين المحدودين في المصارف الأخرى. وقد إصدر البرلمان الأنكليزي قانوناً يحول مصرف إنكلترا إلى مصرف محتكر عام ١٦٩٧ م. أما في فرنسا فقد أُسّسَ مصرف فرنسا المركزي في عام ١٨٠٠ لإنقاذ الاقتصاد من الركود وهدفه الأساس هو الإصدار النقدي.

وتوالت مصارف أوربا بعد ذلك كمصرف هولندا عام ١٨١٤، ومصرف النمسا عام ١٨١٧، ومصرف النرويج عام ١٨١٧، ومصرف الدنمارك الوطني عام ١٨١٨، والمصرف البلجيكي الوطني ١٨٥٠، ومصرف أسبانيا عام ١٨٥٦، ومصرف روسيا عام ١٨٦٠، ومصرف ألمانيا عام ١٨٧٦، ومصرف اليابان عام ١٨٨٢، ومصرف ايطاليا عام ١٨٩٣.

أن جميع المصارف السابقة نشأت لأسباب متعددة أما لحالة ركود أو حالة تحديد التداول النقدي أو لإصدار نقدي أو لتضخم جامح وغيرها من المسببات التي أدت إلى نشوء هذه المصارف (الدوري،مهدي:٢٠٠٦، ١٧).ولكن بعد القرن العشرين قامت الكثير من الدول بأنشاء بنوك الإصدار، والسبب في منح الدول حق إصدار الأوراق النقدية إلى مصرف واحد لسهولة إشراف الدولة عليه وإزالة الإفراط في الإصدار ، وكذلك إدراك الحكومات لخطورة حق إصدار العملة من قبل مؤسسات مصرفية خاصة في حين أن ظاهرة إصدار النقد تمس المصلحة العامة لذلك اتجهت معظم الدول إلى تأميم تلك البنوك المركزية. وجاء مؤتمر بروكسل سنة ١٩٢٠ م فأصدر توجيهاً يحث الدول التي لم تؤسس مصرفاً مركزياً بعد أن تبدأ في أنشائه بالسرعة الممكنة من أجل مصلحة التعاون الدولي بالدرجة الأساس.

وتجدر الإشارة هنا إلى اختلاف العوامل التي دعت إلى أنشاء البنوك المركزية في كل دولة بسبب تطورها الاقتصادي والاتصال بالعالم الخارجي، ولكن على العموم يمكن إجمالي هذه العوامل والمبينة بما يأتي (سعيد:٢٠٠٤، ١٣-٢٢): -

١- الأزمات المالية التي حدثت في أوربا بسبب توسع أعمال المصارف التجارية.

٢- أهمية الدولة ومركزيتها وفرض سيطرتها على ظاهرة الإصدار النقدي.

٣- تقديم العون المالي للدولة عند الحاجة.

٤- رغبة الدولة في تغيير مصدرأموالها المقترضة من البنوك التجارية إلى بنك واحد تشرف عليه هي بشكل مباشر أو غير مباشر.

٥- وجود بنك مركزي يزيد من ثقة الجمهور بالمصارف التجارية كونه المشرف عليها ويساعدها وقت الأزمات.

٦- تعميق الثقة بالعملة الوطنية.

٧- التوصية التي صدرت من المؤتمر الدولي الذي عقد في بلجيكا عام ١٩٢٠ بضرورة تأسيس البنوك المركزية.

ثانيا :- مفهوم البنك المركزي

إن مفهوم البنك المركزي يتكون من كلمتين الأولى البنك وتعني طاولة الأعمال للتجار والثانية المركزية فتعني المركز الذي يتخذه النظام النقدي في أي دولة (خليل:١٩٨٩، ٥٢٩) ولإيضاح مفهوم البنك المركزي لابد من الإشارة إلى مفاهيم عدة منها ، مفاهيم تعود لمفكرين من الغرب وأخرى لمفكرين من العرب:-

فيرا سميث:- لقد ركزت فيرا على وظيفة الإصدار النقدي ، فهي ترى أن الصيرفة المركزية هي نظام مصرفي يتولى فيه بنك واحد الاحتكار الكامل أو الجزئي لإصدار الأوراق النقدية ومن هذا الاحتكار لإصدار الأوراق النقدية اشتقت الوظائف والخصائص الثانوية للبنوك المركزية (١٣٦: Vera,١٩٣٦) .

أما شاو فقد عرف البنك المركزي بأنه البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه أي ركز على وظيفة التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه (٨٠-٧٠ :Show, ١٩٣٠) .

وقد ركز سايرز في تعريفه على وظيفة البنك المركزي كبنك للحكومة، إذا يقول " أن البنك المركزي هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات الخاصة للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات، فضلاً عن وسائل أخرى يتبعها ليستطيع أن يؤثر في سلوك المؤسسات المالية بحيث يحث هذا السلوك السياسة الاقتصادية للدولة (الدوري،مهدي،٢٠٠٦: ٢٥)

أما الاقتصادي دي كوك فقد عرف البنك المركزي بأنه البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة كتقنين العملة، والقيام

بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، واحتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية،وإدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية، وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية في الائتمان بما يتناسب ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية (دي كول:٢٠٠٢، ٢٤)

أما الاقتصادي ساملسون فقد ركز على وظيفة بنك البنوك من خلال التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود.

لقد عرف البنك المركزي بأنه ذلك البنك الذي يرعى تدفق النقود والائتمان بحيث يساعد على النمو الاقتصادي المنتظم، وعلى استقرار الوحدة النقدية، وعلى التوازن الطويل الأجل في المدفوعات الدولية (عزيز،٢٠١٤، ٢٩٠).

وعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة مصرفية هدفها الرقابة على كمية النقود واستعمالاتها بصورة تسهل تنفيذ سياسة نقدية معينة (علي:٢٠٠٠، ١٨٨).

وليس من السهولة أيجاد تعريف محدد لمفهوم البنك المركزي كما هو عليه الحال في المصارف التجارية مثلاً التي يرتكز نشاطها في الإقراض قصير الأجل والحصول على الأرباح والمصارف الإسلامية التي تمارس نشاطها على وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ، أو المصارف المتخصصة التي يرتكز عملها في الاقراض طويل الأجل لقطاعات الاقتصاد الرئيسة، أو الصيرفة الشاملة التي تمارس المصارف فيها معظم أنواع الصيرفة السابقة، لذلك فإن طبيعة وظائف البنك المركزي هي التي تعطي وتوضح مفهوم البنك المركزي ودلالاته وأبعاده ، فالعديد من الاقتصاديين الذين قدموا تعريفات للبنك المركزي هم في واقع الأمر أعطوا تعريفات للوظائف التي يقوم بها والخصائص المتأصلة في هذه الوظائف (ثويني:٢٠٠١، ١٨).

ويعد البنك المركزي أعلى سلطة في الجهاز المصرفي وعند التعرض لشخصية نقدية بهذا المستوى لابد أن ينصرف إلى أذهاننا أن هذا البنك هو مؤسسة مصرفية هدفها إدارة كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية التي يجري وضعها من قبل البنك نفسه (القريشي،الشمري:٢٠١٠، ٣٧٨).

كما يمكن القول إن البنك المركزي هو مؤسسه نقدية حكومية تهيمن على النظـــام النقدي و المصرفي في الدولة وتقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبـــة الجهاز المصرفي ، وتوجيه الائتمان لتدعيم

النمو الاقتصادي والمحافظـــة على الاستقرار النقـــدي عن طريق توفير الكميـــات النقدية المناسبة داخل الدولـــــة وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي (سيجل:١٩٨٦، ٢٢٥).

فضلاً عن ذلك فإن الصيرفة المركزية مـــاهي إلا نظام يتولى فيه بنك واحد الاحتكار الكامل أو الجزئي لإصدارالأوراق النقدية (Vera:١٩٣٦.١٤٨) .

كما أن هناك مفاهيم أخرى للبنك المركزي تقتصر على وظيفة أو اكثر من وظائفه . فمن يعرفه بأنه المصرف الوحيد الذي يمتلك السلطة الكاملة لإصدار النقد. وهو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه . وهو البنك الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي . وأيضًا يمكن تعريفه بأنه البنك الحكومي الذي يدير العمليات المالية للحكومة ومن خلالها يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية الأخرى بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة .

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف البنك المركزي بأنه البنك الذي تنشئه الدولة لأغراض الإدارة والإشراف على ظاهرة إصدار النقود ولا يهدف إلى تحقيق الربح وكما يتولى القيام بجميع الخدمات المصرفية للحكومة ويشاركها في رسم السياسات النقدية والمالية.

وتمتاز البنوك المركزية بالخصائص الآتية (عجمية،شيحة،٢٠٠٣، ١٠٧- ١٠٩).

١- البنك المركزي مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة.

٢- يكون البنك المركزي ممثلاً للسلطة النقدية في الإشراف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني والتحكم في عرض النقد.

٣- هناك بنك مركزي واحد في كل دولة مع امكانية أن يكون لهذا البنك عدة فروع في مناطق الدولة المختلفة وأقاليمها يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية (١٢) مؤسسة إصدار نقدي يحكمها بنك الاحتياطي الفدرالي.

٤- أن البنك المركزي لا ربحي أي يركز أعماله مع الدولة والمؤسسات المصرفية الأخرى ولا تتعامل مع الافراد الا نادراً لذا فهي تنشد الصالح العام ولا يكون الربح هو الهدف الأول لها.

٥- يكون البنك المركزي احتكارياً أي أنه مؤسسة احتكارية وحيدة في أي دولة يحتكر الإصدار النقدي وبعض الأعمال المصرفية الأخرى .

ويمثل البنك المركزي أهمية متميزة في النظم النقدية والمصرفية بمعظم دول العالم المعاصر، وتختلف تسميات هذه المؤسسة من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يطلق على هذه المؤسسة اسم بنك الاحتياطي الفيدرالي وفي فرنسا (بنك فرنسا) وفي السعودية والبحرين يطلق عليها تسمية (مؤسسة النقد) ،في حين أن التسمية الشائعة دول العالم هي (البنك المركزي) كما هي تسمية البنك المركزي العراقي. وعلى الرغم من هذا الاختلاف في التسميات الا أن هذه المؤسسات هي ذات وظائف متشابهة إلى حد ما، كما أن أغلب البنوك المركزية لا تمارس أعمال الصيرفة الاعتيادية التي تمارسها البنوك التجارية في حين أن القلة المتبقية تزاول الأعمال المصرفية التجارية إلى جانب أعمالها الإشرافية كما هو الحال في فرنسا.(السامرائي،الدوري:٢٠٠٦،١٠-٢٠).

ثالثاً:- وظائف البنك المركزي

يقوم البنك المركزي بالعديد من الوظائف المختلفة وهي كما يأتي :-

١- وظيفة إصدار العملة : -

يتم إصدار العملة وفق أسس محددة يأتي في مقدمتها احتياجات التعامل في الاقتصاد وكذلك وفق متطلبات السياسة الاقتصادية وعلى أساس التشريعات التي تحكم هذه الظاهرة (العصار،الحلبي:٢٠٠٠، ١٠٥)

إن ظاهرة خلق النقود (اصدارها) تعبر عن القدرة على تحويل بعض الأصول (حقيقية ،شبه نقدية أو نقدية من نوع مغاير) إلى وحدات نقدية قابلة للتداول وتحظى بالقبول بموجب القانون ، وبعد إكمال ظاهرة الإصدار يستطيع البنك المركزي توزيع هذه النقود المصدرة على البنوك التجارية من خلال قروضه لها أو صرفها نقدا إلى دوائر الدولة عند سحبها المبالغ اللازمة لعملها (الغزالي واخرون ،٢٠٠٥:١٦٥).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قدرة البنوك المركزية على خلق النقود تستند إلى محدد مهم وهو حجم القاعدة النقدية ومدى ملائمتها وحاجة الاقتصاد لها. والقاعدة النقدية (Monetary base) تساوي الاحتياطيات المصرفية المتكونة من ودائع البنوك لدى البنك المركزي والعملة في خزائن المصارف مضافاً إليها مجموع النقود في التداول لدى الجمهور (أوراق نقدية وعملات معدنية) أي أن القاعدة النقدية تضم النقود ذات القدرة العالية (مفتاح :٢٠٠٥، ٨٨).

٢- يقوم البنك المركزي بوظيفة بنك الحكومة

تقدم البنوك المركزية للحكومة كافة الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها فالدولة تودع في البنك المركزي ما تحصله من ايرادات وتنفق بإصدار صكوك مسحوبة على حسابها لديه ، بالإضافة إلى أن الدولة تلجأ للبنك المركزي للاقتراض في حال عجزت الايرادات العامة عن تغطية النفقات. وفضلاً عن ذلك يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطيات الدولة من العملات الأجنبية (حسين،سعيد ،٢٠٠٤: ٣٥١).

ويمكن إجمال وظائف البنك المركزي كبنك الحكومة بما يأتي(يسري:٢٠٠٧، ١١٨):-

أ- مسك حسابات الحكومة من استلام ودائع ومباشرة مدفوعات.

ب- إصدار القروض العامة والإشراف على ظاهرة الاكتتاب.

ج- تقديم الاستشارات حول السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها.

د- يتولى البنك المركزي الرقابة على الصرف الاجنبي ومعاملات الحكومة مع الخارج.

٣- يقوم البنك المركزي بوظيفة بنك البنوك

وفي هذا المجال يقبل البنك المركزي الودائع من البنوك التجارية ويقوم بإقراضها عند الحاجة. وتتعامل البنوك التجارية مع البنك المركزي كما يتعامل الأفراد معها سواء أكان ذلك بالإيداع أم بالإقراض ، لكن البنوك التجارية عادة لا تلجأ للاقتراض من البنك المركزي إلا في حالات حرجة وطارئة بصفته الملجأ أو المصدر الأخير للإقراض كما أنه (البنك المركزي) يضع الحدود الدنيا والعليا لأسعار الفائدة التي تحصل عليها المصارف التجارية أو تدفعها ويضاف إلى ذلك كله فإن البنك المركزي يقوم بإجراء عمليات المقاصة بين البنوك التجارية (العيسى:٢٠٠١، ٢٩٧).

رابعاً:- استقلالية البنك المركزي

لاحظنا من خلال وظيفة البنك المركزي كبنك للحكومة وجود علاقة وثيقة بينهما أدت إلى أن يكون البنك المركزي جزءاً من أجهزة الدولة النقدية وواقعاً تحت سيطرتها في أغلب الأحيان وبخاصة في الدول النامية. وهذه العلاقة أعلاه تطورت على مر الزمن نتيجة تطور وظائف البنوك المركزية وتشابكها مع أهداف وخطط الدولة الاقتصادية مما استوجب تحديد نوع العلاقة بينهما بما يضمن إدارة الدولة لهذه البنوك والإشراف عليها بوصفها مسؤولة عن السياسة الاقتصادية ككل (سعيد:٢٠٠٤، ٣٦)

فلقد كانت العلاقة بين البنوك المركزية والدولة قبيل الحرب العالمية الأولى تعتمد مبدأ عدم التدخل والحفاظ على استقلاليتها لكي تتمكن من أداء دورها على أكمل وجه ، ولكن هذا الأمر تغير بعد أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ – ١٩٣٣) عندما تملكت معظم دول العالم رؤوس أموال مصارفها المركزية بصورة كلية أو جزئية لمواجهة الأزمات النقدية والبطالة وتزايد حجم النفقات العامة. وقد قامت الدنمارك (١٩٣٦) وفرنسا(١٩٤٥) وبريطانيا(١٩٤٦) والنرويج (١٩٤٩) بتأميم بنوكها المركزية تأميماً كاملاً (Try and others, ٢٠٠٠:١١١).

ويجب أن نأخذ بالحسبان أن سيطرة الدولة أو ملكيتها للبنك المركزي يجب أن لا تتقاطع مع استقلاليته في وضع السياسة النقدية وتحديد أهدافها النهائية والوسيطة وفي اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف المرسومة (rose, ١٩٩٧:٤٥٦).

ولقد أثبت تمتع البنك المركزي باستقلاليته جدواه على صعيد الأهداف المرسومة للسياسة النقدية وبخاصة السيطرة على التضخم والحفاظ على مستوى الأسعار مستقراً. إذا كان معدل التضخم في دول يتمتع فيها البنك المركزي باستقلالية عالية مثل (ألمانيا) و(سويسرا) وعلى مدى مدة زمنية امتدت من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٠ يساوي (٣.٥٪) في حين أنها ولنفس المدة الزمنية في إيطاليا التي لا يتمتع البنك المركزي فيها باستقلاليته بل كان معدل التضخم يرتبط مباشرة مع وزارة المالية (١٢.٥٪) .

وهناك العديد من الدراسات التي ركزت على علاقة استقلالية البنك المركزي ببعض المؤشرات الاقتصادية ، نذكر منها على سبيل المثال الدراسة التي أعدها كل من (Grilli, Masciandaro and Jabllini)وقد شملت (١٦) دولة أوربية فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة زمنية(١٩٥٠-١٩٨٩) وأظهرت هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي ومستوى التضخم، ودراسة أخرى أجراها (Long and Summers) على نفس مجموعة الدول في أعلاه وللمدة الزمنية نفسها بينت وجود علاقة طردية بين درجة استقلالية البنك المركزي وحجم الناتج المحلي الإجمالي في الدول موضوع الدراسة (مسعد،٢٠٠١: ٥٤-٥٥). واستقلالية البنك المركزي إذا ما أثرت بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي فإنها سوف تؤثر بشكل سلبي في مستوى البطالة مما يجعل العلاقة بينهما عكسية ، لأنه إذا ما تمتع البنك المركزي باستقلالية جيدة تمكن من إيصال سياسته النقدية إلى أهدافها مما يزيد الناتج المحلي الإجمالي والطلب الكلي نتيجة زيادة الدخول الأمر الذي يشجع على زيادة التشغيل ويقلل من معدلات البطالة.

وهناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس درجة استقلالية البنك المركزي وهي (الخولي، عوض الله:٢٠٠٥، ٢٢٥-٢٢٦)

١- مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى تدخل الحكومة في ذلك.

٢- مدى التزام البنك المركزي في تمويل العجز في الإنفاق الحكومي .

٣- مدى قدرة السلطة الحكومية في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وإعفاء مجالس إداراتها .

٤- المكانة الخاصة لهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية وما إذا كان هو الهدف الوحيد أو الرئيس مع أهداف اقتصادية أخرى.

٥- مدى خضوع البنك المركزي للمساءلة والمحاسبة.

خامساً: سمات البنوك المركزية في البلدان النامية

أن اداء البنك المركزي في الدول النامية يعاني من مشكلات معينة محكومة بصفات تتعلق بحال هذه البلدان وهذه المشاكل هي نقدية بالدرجة الاساس وتتمثل بما يأتي:-

١- مدى استعمال النقد:-

تتصف الدول النامية على العموم بكونها ذات نسب نقدية منخفضة أي أن نسبة عرض النقد إلى الدخل القومي تكون قليلة مقارنة بالدول المتقدمة التي ترتفع فيها هذه النسبة. فلقد كانت هذه النسبة في مصر على سبيل المثال عام ١٩٩٩ تساوي (٢٢٪) ولنفس السنة في اليابان كانت هذه النسبة تساوي(٤٨.٥٪). والسبب في التهرب من السيولة النقدية في الدول النامية يعود إلى جملة من الأسباب أهمها عدم وجود هيكل متكامل لأسعار الفائدة مع وجود أسواق مالية ونقدية غير منتظمة فضلاً عن تخلف العادات المصرفية والاعتماد على الدفع النقدي المباشر بالإضافة إلى التدهور المستمر في قيم العملة الوطنية.

٢- تركيب عرض النقد :-

إن درجة تخلف قطر ما يمكن أن تقاس جزئياً بتركيب عرض النقد فيه وفي البلدان النامية هناك تفضيل للعملة يمكن قياسه من خلال (نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد) وهذه النسبة تكون مرتفعة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. وبالعودة إلى البلدين أعلاه نجد أن نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد في مصر عام ١٩٩٩ كانت (٦٥٪) في حين أنها في اليابان ولنفس السنة كانت تساوي(٢٥٪). وهذا الاختلال

في تركيب عرض النقد يؤدي إلى أن تكون مرونة عرض النقد محكومة بمرونة إصدار العملة (الحمدي: ٢٠٠٥، ١٦٤-١٦٥).

٣- صعوبة التحكم في مطلوبات الجهاز المصرفي من الودائع:-

أن عدم الاستقرار الاقتصادي الذي تعاني منه الدول النامية يؤثر في حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي لأنه في مدة الأنتعاش الاقتصادي يحدث تغير في الطلب على العملة بصورة أكبر من مدة الأنكماش، وعدم الاستقرار هذا يولد صعوبة في التحكم في الودائع والقروض من قبل البنك المركزي باستخدام متطلبات الاحتياطي القانوني كون الأفراد في حالة الأنتعاش يحتفظون بالأموال لديهم ولا يودعونها في المصارف كما هي الحال في الدول المتقدمة (السيد علي :٢٠٠٣، ٢٢٦).

سادساً: إدارة عرض النقد

يمكن السيطرة على كمية النقود في التداول من خلال تحكم البنك المركزي بعرض النقد الذي يعبر عن مجموع الوحدات النقدية القائمة بوظائف النقود التي تكون في حوزة الأشخاص الاقتصادية في مجتمع ما في لحظة زمنية معينة (يحيى:٢٠٠١، ٣٨).

وظاهرة التحكم هذه تنبع من كون البنك المركزي مصدراً للنقـود القانونية وكذلك بصفـته البنك الذي تحتفظ فيه البنوك التجارية بودائعها واحتياطياتها النقدية فضلاً عن كونه المصدر الأخير لإقراضها ، وهذا الأمر يجعلـه متحكماً بكمية النقـد القانونـي (Lawful Money) بصـورة مباشرة وبصورة غير مباشرة بكمية نقـود الودائع (Deposits Money)(دويدار، حشيش، ٢١٤، ١٩٨٣).

وتتطلب هذه المهمة وجود مقاييس لعرض النقد تسهل ظاهرة التحكم بشكل لا يؤدي إلى انخفاض المعروض النقدي مما يسبب الركود الاقتصادي أو إلى ارتفاعه مما يؤدي إلى التضخم وهذه المقاييس هي:

١- عرض النقد بمعناه الضيق (M١):-

ويساوي النقد المصدر مضافاً إليه الودائع الجارية (DD) مطروحاً منه النقود لدى البنوك التجارية. ويعد هذا القياس الأضيق لعرض النقد والأكثر سيولة(سلمان ، داوود:٢٠٠٠، ٢٤٩). والـذي يصبـح متكوناً مـن العمـلة في التداول (C) مضافاً إليها الودائع الجارية (DD) .

٢ – عرض النقد بمعناه الواسع (M٢):-

وفي هذا المجال نضيف لعرض النقد الضيق الحسابات أو الودائع لأجل وحسابات التوفير (أشباه النقود) ذات السيولة الأقل أو ما يطلق عليها بالودائع الزمنية. وعرض النقد بهذا المعنى ما اصطلح على تسميته بـ(السيولة المحلية)(العيسى:٢٠٠١، ٢٩٥).

٣– عرض النقد بمعناه الأوسع (M٣):-

ويضم هذا المقياس بالإضافة إلى عرض النقد الواسع كل الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية أي لدى مؤسسات الادخـار الأخرى كالبنوك الادخارية وجمعيات الادخار والإقراض (اسماعيل:١٩٩١، ١١٥).

ويعد عرض النقد بالمعنى الواسع مؤشراً جيداً ومفيداً على اتجاهات نمو العرض النقدي وأظهر استقراراً أكثر من بقية المقاييس (ساميسلون،هاوس:٢٠٠١، ٥١٤).

يتمتع البنك المركزي باستقلالية تامة عن الحكومة في صياغة السياسات وأدوات الإدارة، ويتبع مجموعة من الإجراءات والتدابير لإدارة ومراقبة عرض النقود لتحقيق استقرار الأسعار وضمان سلامة النظام المالي. وتهدف هذه الإجراءات والتدابير في المقام الأول إلى تعزيز الثقة في العملة المحلية والنظام المصرفي. وقد حاول الحد من التسرب النقدي لدى البنوك من خلال تخفيض العملة المحلية المتداولة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد استخدام إشارات أسعار الفائدة كأداة لجذب الودائع الادخارية، وأعطى البنوك الحرية في تحديد أسعار الفائدة بشكل مستقل وتنفيذ أنشطة التحويل الخارجي لتحسين القدرة على الودائع والائتمان.

وتتبع العديد من البنوك المركزية في كل من الدول المتقدمة والنامية أهدافاً متوسطة تعتمد على نمو المجموعات النقدية، وهو الاتجاه الذي ينبع من معتقدات قوية مبنية على النظرية النقدية المعاصرة لميلتون فريدمان والتي تتطلب من البنوك المركزية الحفاظ على الاستقرار وسط نمو اقتصادي وضعف معدلات النمو. ويبلغ الإجمالي النقدي معدل نمو سنوي قدره ٤٪ للأموال الأساسية .

لذلك، قامت معظم الدول المتقدمة بوضع أنواع مختلفة من أهداف عرض النقود للسيطرة على التضخم منذ منتصف السبعينيات، وأساس تحديد هذه المجموعات النقدية هو افتراض أن الطلب على النقود مستقر وأن هناك علاقة وثيقة بين الهدف النهائي. والعرض النقدي المحدد (Alan and Stuart wal,٢٠٠٤:٢٨٧)

وفي ظل سياسات تحرير سعر الصرف، يصبح التحكم في العملة الأساسية هو المتغير المستهدف أو الوسيط بدلاً من تثبيت سعر الصرف. وتسعى البنوك المركزية إلى تحقيق استقرار الأسعار من خلال توجيه الأدوات للتأثير على نمو المعروض النقدي، مثل أسعار الفائدة، حيث لا يوجد توثيق لمستويات التضخم على المدى الطويل.

وتصبح إمكانية نمو القاعدة النقدية عاملاً فعالاً في تحقيق أهداف استقرار الأسعار، في حين تعتمد قدرة البنك المركزي على مستوى معرفتها التجريبية بفعالية أدوات القاعدة النقدية. وأدى هيكل القطاع المالي وإدخال بعض الأدوات المالية إلى إضعاف العلاقة التقليدية بين عرض النقود والإنتاج والأسعار، وأعادت بعض البنوك المركزية النظر في السياسات النقدية المطبقة (ثوماس:٢٠٠٦، ٧٨)

ويركز مفهوم فعالية السياسة النقدية على كيفية استخدام البنك المركزي لأدواته للسيطرة على عرض النقود ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، اعتماد سياسة نقدية توسعية، شراء السندات الحكومية للبنك المركزي، خفض نسبة الاحتياطي القانوني، خفض سعر الخصم. ، ومن ثم فإن تخفيض أسعار الفائدة سيؤدي إلى زيادة العرض والنقد والاستثمار من خلال توسيع الإقراض المصرفي في الاقتصاد، مع زيادة الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع مستويات الدخل، أي أن النشاط الاقتصادي يكون توسعيا عند تطبيق السياسة النقدية والعكس صحيح. أن قدرة البنك المركزي على التأثير على المعروض النقدي تساعد المخططين في الحصول على متغيرات السياسة التي تسهم في التوظيف الكامل .

المبحث الثالث

الإطار النظري والمفاهيمي لظاهرة غسيل الأموال

في الاونة الاخيرة إن دراسة ظهور ظاهرة غسيل الأموال أصبحت ذات أهمية كبيرة لما لها من تأثيرات سلبية مباشرة على أنشطة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة وكل من الأفراد والجماعات على الرغم من أن هذا المصطلح لم يكن شيوعه شعبياً وإنما بقى محصوراً بين الأفراد والهيئات المتخصصة والحكومية وكل ما يعرفه الناس أن الأموال العامة تنهب بوسائل متعددة من قبل الأشخاص والهيئات المتنفذة.

أولاً: مفهوم غسيل الأموال

ظاهرة غسيل الأموال أصبحت مشكلة تعاني منها معظم بلدان العالم لما لها من أنعكاسات سلبية تؤثر على المؤسسات واقتصاديات الدول بشكل عام . من أجل التعرف أكثر على مفهوم غسيل الأموال لابد من بيان مجموعة من المفاهيم الخاصة بهذا المصطلح نذكر منها ما يأتي:

المفهوم الأول :- هي ظاهرة دولية منظمة يرتكبها أفراد ومؤسسات ومنظمات مالية أو غير مالية من خلال اجراء سلسلة من المعاملات المالية المتعاقبة التي تنطوي على أموال غير مشروعة تم الحصول عليها عن طريق ارتكاب جريمة يحاسب عليها القانون بمساعدة الوسطاء كغطاء للمعاملات والفساد المالي والإداري بهدف حماية أموالهم غير المشروعة من الملاحقة القضائية (الشافي:٢٠٠١،١٦).

المفهوم الثاني:- إن تعريف المبادئ التوجيهية للمجلس الأوروبي لغسل الأموال الصادر عام ١٩٩٠ هو الاكثر شمولاً وهو عبارة عن ظاهرة تحويل الأموال المتأتية من الأنشطة الاجرامية بقصد إخفاء أو إنكار المصدر غير القانوني لتلك الأنشطة أو تقديم المال أو المساعدة لكل من ارتكب جرما بقصد تجنب المسؤولية عن الاحتفاظ بعائدات هذه الجريمة (ابو فطيم، ٢٠٠٥ :٣).

المفهوم الثالث:- هي جميع الاجراءات المتبعة لتغيير طبيعة الأموال التي يتم الحصول عليها بطريقة أو بأخرى غير مشروعة وغير قانونية فغسيل الأموال هي كل معاملة مصرفية هدفها إخفاء أو تغيير هوية وأصل الأموال المستحصلة عليها بوسائل غير مشروعة وغير قانونية عن ارتكاب إحدى الجرائم حتى تظهر كأنها مشروعة (حسين:٢٠٠٨، ٢) .

المفهوم الرابع:- يعرف المشرع العراقي ظاهرة غسيل الأموال بأنها كل من يحاول أن يدير تعاملاً مالياً يوظف عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني عارفاً بأن المال المستخدم هو عائدات بطريقة ما لنشاطات غير قانونية وغير مشروعة (المادة(٣)غسيل الأموال:٢٠٠٤).

من خلال المفاهيم السابقة يمكننا القول إن ظاهرة غسيل الأموال هي ظاهرة ضخ وتدوير الأموال وإخفاء صفة هذه الأموال أو توظيف المتحصلات النقدية بطريقة أو بأخرى لأنشطة غير قانونية من شأنها أن تنعكس بشكل سلبي على كل مؤسسات الدول واقتصادياتها.

ثانياً:- مراحل ظاهرة غسيل الأموال

تمر ظاهرة غسيل الأموال بعدة مراحل وسلسلة من الإجراءات واتفق أغلب خبراء المال والاقتصاد والمهتمين بالشأن الاقتصادي بأن ظاهرة غسيل الأموال تمر بثلاث مراحل ويمكن أن تحصل جميعها دفعة واحدة ويمكن أن تحصل كل دفعة بشكل منفرد عن الآخر ومن خلال هذه المراحل يحاول غاسلو الأموال جعل أموالهم تبدو كانها جاءت بوسائل شرعية من أجل إبعادها عن المسائلة القانونية وهذه المراحل هي :-

الشكل (٢) مراحل غسيل الأموال

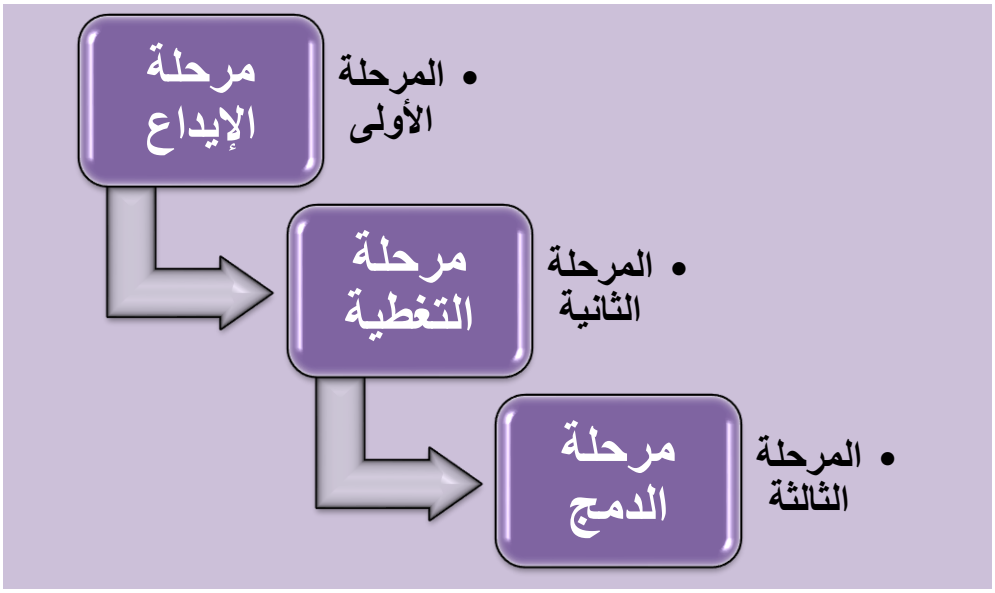

المصدر: من إعداد الباحثة

١- المرحلة الأولى (مرحلة الإيداع النقدي):-

وتسمى أيضًا مرحلة التوظيف (الإحلال) وهي أكثر المراحل خطورة وأصعبها وذلك بسبب التعامل مع العائدات الإجرامية بصفة مباشرة أي بمعنى أنها كل الأموال الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة والتي تكون على شكل نقود سائلة من أجل القيام بالخطوات اللاحقة وذلك بإدخالها بالنظام المصرفي أو تجزئتها إلى مبالغ ونقلها بكميات صغيرة للنظام المصرفي أو تجزئتها إلى مبالغ ونقلها بكميات صغيرة في حقائب بوساطة المسافرين أو عن طريق نقلها بالبحر مع تجار عاديين في بعض الأحيان كما يمكن الاعتماد على عدد كبير من الاشخاص (العملاء) بحيث يتم من خلالها إيداع مبالغ صغيرة ومتعددة في عدد مختلف من الحسابات في مصرف واحد أو أكثر في الدولة نفسها أو بالخارج ومن ثم تجميعها بعد ذلك مصرفياً في حساب واحد بطريقة لا تثير الكثير من الشبهات ويتولى العملاء مهمة تفتيت هذا الحجم الهائل من الأموال إلى مبالغ صغيرة ويمكن أيضًا تحويلها إلى بضائع مختلفة صالحة للنقل أو الشحن أو بإدخالها بمشاريع تجارية مختلفة وهي أضعف المراحل للكشف عنها فمتى نجحت ودخلت إلى المصرف فمن الصعوبة كشفها لاحقاً(الخريشة : ٢٠٠٦، ٤٨). أي تشمل هذه المرحلة دخول الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي والمصرفي دون لفت الأنتباه فيتم توزيع الأموال على عدد من المعاملات لتقليل العوائق التي ستواجههم من قبل الحكومة.

٢- المرحلة الثانية (مرحلة التغطية):-

وتسمى كذلك مرحلة التمويه (التجميع) ويتم اخفاء علاقة الأموال غير النظيفة بمصادرها الأصلية عبر شبكة معقدة من الصفقات المالية الشرعية والتحويلات الغامضة والمعقدة داخلياً وخارجياً من خلال عدة أعمال ومنها (خطابات اعتمادات غير اصلية،شراء ثم إعادة بيع عقارات أو أغراض ثمينة،شراء تذاكر اليانصيب الرابحة ،تحويلات مصرفية وبرقية وتحويل ألكتروني وشراء حصص في محافظ الاستثمار) (حسين:٢٠٠٨، ٨). أي أن هذه المرحلة تتعدد الأعمال والتصرفات القانونية التي يقوم بها غاسلو الأموال بعد إيداعها فيحاولون تغيير صفة المال الذي تم إيداعه وبخاصة في البنوك فيتحرك المال إلى أكثر من دولة فإذا نجح غاسلو الأموال بمرحلة إيداع الأموال وبخاصة في البنوك وقاموا بالتمويه بإجراء تغيير طبيعة المال المودع فإنهم سيدخلون في المرحلة الثالثة بعد أن ابتعدت الأموال ذات المصدر غير المشروع عن مصدرها الاصلي فيصعب رصدها وبخاصة أن هذا المال انتقل خارج الدولة فيصعب تتبع مصدرها.

٣- المرحلة الثالثة (مرحلة الدمج):-

وتسمى كذلك مرحلة التكامل وهي آخر مرحلة ويتم فيها ضخ الأموال في الاقتصاد مرة أخرى لتبرير ثروات غاسلي الأموال وجعلها تبدو من مصدر نظيف لكي تكسبها مظهراً شرعياً وتكون بعيدة عن الشكوك والشبهات . ويتم في هذه المرحلة كذلك تسييل الأصول غير النقدية مثل الأوراق المالية أو الاستثمارات في الذهب والمعادن والعقارات وتجميع الأموال من دول مختلفة إلى حساب واحد يأخذ الطابع القانوني ويسمح لصاحبه بالتصرف فيه دون أن تكون هناك أي شبهة بمصدر هذه الأموال وهدفها هو دمج الأموال نهائياً بالأموال المشروعة لضمان إخفاء المصدر القذر وهي المرحلة الأصعب اكتشافاً لكون الأموال قد خضعت مسبقاً لعدة مستويات من التدوير والتحويل والممتدة لعدة سنوات والاقل خطورة وأماناً بالنسبة للمبيضين (علي:٢٠١٣، ١٩). وفي العراق فإن ظاهرة غسل الأموال غير مشروعة لا تتطلب الولوج في هذه المراحل لغرض تبييضها بحيث تتعداها مباشرة إلى المرحلة الثالثة (مرحلة الدمج أو التكامل) ودخولها باقتصاد الدولة وبسلاسة في الاستثمارات والمشاريع وشراء العقارات أو تحويل الأموال إلى خارج الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المصارف الحكومية والاهلية ومكاتب الصيرفة وبالعكس وهذا أيضًا ما يشمل تمويل مصادر ومراكز الإرهاب حيث أن ظاهرة تبييض الأموال القذرة وتمويل مراكز الإرهاب مرتبطة فعلياً بنفس الجريمة وهي وجهان لعملة واحدة (رشيد،عبد القادر،٢٠١٦،٨).

ثالثاً :- مصادر غسيل الأموال

ظواهر غسيل الأموال هي عمليات تابعة تقضي اكتمالها وحصولها وقوع جريمة أخرى سابقة لها وهي ما تسمى بالجريمة الأولية أو الجريمة الأصلية والتي تحصلت منها الأموال غير المشروعة ، وأهم هذه المصادر هي:

١- أنشطة الإتجار بالسلع والخدمات غير المشروعة وفقاً لقوانين وتشريعات الدولة مثل المتاجرة بالمخدرات بأنواعها المختلفة وأنشطة البغاء وشبكات الرقيق الأبيض والإتجار بالأعضاء

٢- أنشطة التهريب عبر الحدود للسلع والخدمات المستوردة دون دفع الرسوم أو الضرائب الكمركية المقررة مثل تهريب السلع من المناطق الحرة وتهريب السكائر والسلع المعمرة والسلاح والتصدير غير المشروع للنفط وغيرها عبر الحدود (جمال:٢٠٠٨، ٣٣).

٣- أنشطة السوق السوداء والتي يتحقق منها دخول طائلة للمتعاملين فيها بمخالفة قوانين الدولة مثل الإتجار بالعملات الأجنبية في الدول التي تفرض رقابة صارمة على التعامل بالنقد الأجنبي وكذلك الإتجار بالسلع

التي تعاني منها الدول من نقص بالمعروض بالمقارنة مع الطلب حيث يعمل التجار على رفع أسعار بيعها بشكل كبير وبمخالفة ضوابط التسعير التي تحددها السلطة المحلية وكذلك الاحتكار.

٤- أنشطة الرشوة واختلاس الأموال والفساد المالي والإداري والتربح من الوظائف العامة وذلك من خلال الحصول على دخول غير مشروعة مقابل القيام أو الامتناع عن عمل يكون وفق اختصاص الموظف الحكومي وهو نوع من أنواع الإتجار بالوظيفة (عبدالله:٢٠١٣، ١٢٤).

٥- الدخول الناتجة عن التهرب الضريبي من خلال التلاعب بالحسابات أو إخفاء مصدر الدخل وعدم سداد الضرائب المستحقة على النشاط التجاري والخدمي والصناعي والزراعي وتحويل الأموال إلى خارج البلاد بإيداعها بإحدى البنوك الأجنبية (كامل:٢٠٠٥، ١٦).

٦- العمولات التي يحصل عليها بعض الأفراد والمشروعات مقابل عقد صفقات الأسلحة والسلع الرأسمالية أو الاستثمارية أو الحصول على تكنلوجيا متقدمة أو صفقات تجارية كبيرة القيمة وعادة ما يكون من خلال النفوذ الوظيفي والعلاقات مع المسؤولين (الفساد السياسي) لإنهاء الإجراءات بسرعة والتجاوز على بعض أو كل الشروط والضوابط لعقد الصفقات أو المقاولات (عبدالله: ٢٠١٣، ١٢٥).

٧- الدخول الناتجة عن الأنشطة السياسية غير المشروعة مثل الأنشطة الجاسوسية الدولية والتي تحصل عادة على دخول منتظمة من الجهات التي يعمل لها وتودع الأعمال باسمها بحساب جاري بأحد البنوك الأجنبية خارج موطن الاصل(رشيد، عبد القادر،٢٠١٦، ٥) .

٨- الدخول الناتجة عن طريق السرقات أو الاختلاسات من أموال عامة أو الاختطاف وأخذ الرهائن بالقوة ومن ثم تهرب هذه الأموال إلى الخارج بإيداعها في احد البنوك التجارية الأجنبية وكذلك تزييف النقود وبطاقات الائتمان (اكبر:٢٠١٤، ٧).

٩- الاقتراض من البنوك المحلية بدون ضمانات كافية وتحويل الأموال إلى الخارج وعدم سداد مستحقات البنوك المحلية وكذلك الدخول بشركات وهمية (مزورة) أو شركات غير رصينة على مشاريع تعود للدولة واستلام المبالغ لدفعات العقد كسلف وامأنات وهروبهم مع الأموال خارج البلاد حتى تسقط الجرائم والأحكام بالتقادم (اكبر: ٢٠١٤، ٦٤).

١٠- جمع أموال المودعين وتهريبها إلى الخارج وإيداعها في البنوك الأجنبية دون وجود ضمانات كافية لأصحاب الأموال مع قيام الأشخاص الذين يجمعون هذه الأموال بتحويلها إلى الخارج لحساب أشخاص

آخرين أو تحويل الأموال إلى عقارات أو محلات تجارية كبيرة ومن ثم بيعها إلى ذويهم تمهيداً لعودتها إلى داخل الدولة مرة أخرى بصورة مشروعة (اكبر: ٢٠١٤، ٦٤).

١١- الدخول الناتجة عن طريق النصب والاحتيال والمهربة إلى الخارج مثل الاحتيال على راعي العمل في الخارج أو مكاتب الإتجار بالعمالة المهاجرة والمهجرين للحصول من طالبي اللجوء أو الهجرة لغرض العمل على مبالغ كبيرة مقابل عقود وهمية (مزورة) أو تأمين جوازات سفر أو شهادات دراسية أو شهادات صحية مزورة الخ ومن ثم تهريب حصيلة هذه الأموال إلى الخارج تمهيداً لإعادتها إلى داخل الدولة مرة اخرى حينما تسمح الظروف بذلك من الناحية القانونية (رشيد،عبد القادر،٢٠١٦،٦).

١٢- الدخول الناتجة من الغش التجاري والذي يعمد على إدخال بضائع رديئة غير مطابقة للمواصفات وخارج الضوابط المفروضة من قبل السيطرة النوعية حيث يعمد التجار في العراق بإنزال تجارتهم في ميناء دولة محايدة بتجاوز الشركة العالمية المعتمدة من قبل الدولة وفرعها في دولة الإمارات أو السيطرات النوعية الموجودة في منافذ الدولة ونقلها عن طريق البر (ترانزيت) ودخولها إلى الدولة عن طريق المنافذ الشمالية دون الاستفسار على ختم السيطرة النوعية على أوراق دخول البضاعة كونها متوجهة بالعبور إلى بغداد أو بالاتفاق مع موظفي منفذ معين بعيد عن الرقابة والسيطرة ويعد هذا النوع من تستراً تجارياً من قبل موظفي المنفذ (كامل:٢٠٠٥،١٦).

١٣- الدخول الناتجة عن طريق تزوير الشيكات المصرفية أو عن طريق المضاربات غير المشروعة بالأوراق المالية وسحب الأموال من خلال الشيكات أو الحوالات أو الاعتمادات المستندية والحصول على أقيامها وأرباحها خارج الدولة وإيداعها بأحد المصارف ومن ثم إعادتها إلى الداخل عن طريق الجهاز المصرفي (اكبر:٢٠١٤، ١٤).

رابعاً:- الأساليب التقليدية لظاهرة غسيل الأموال

هناك عدة أساليب يتم من خلالها بتبييض الأموال وتختلف هذه الأساليب باختلاف الظروف المحيطة بكل ظاهرة وطبيعتها من مكان إلى أخر ومن أهم هذه الأساليب هي:-

١- الإيداع والتحويل عن طريق المصارف :- وذلك بإيداعها بأحد المصارف ومن ثم تحويلها إلى أحد البنوك الموجودة في الخارج.

٢- إعادة الاقتراض:- حيث يتم إيداع الأموال غير المشروعة في بلد خارجي تتوافر فيه مزايا بعدم وجود ضرائب على الدخل وأنعدام الرقابة على البنوك وتأسيس الشركات والاستقرار السياسي والنقدي ووسائل

الاتصال الحديثة ويقوم بأنشاء شركات وهمية ويطلب قروضاً من البنوك المحلية في دول أخرى بحجة تمويل الشركات المفتوحة من قبله وبضمان الأموال المودعة في البنك الأول (بركات،٢٠١٦: ٢٢٤).

٣- استخدام الشركات الوهمية:- وهي شركات ذات وجود قانوني فقط حيث تدفع الضرائب المستحقة للدولة وتسمى بالشركات الوهمية أو شركات الواجهة ومن الممكن أن تكون شركات محلية أو أجنبية وهي كيان بدون هدف تجاري وهي واجهة لإخفاء الاعمال غير المشروعة وذلك لفتح الحسابات المصرفية لدى البنوك والتي يتم من خلالها نقل الأموال منها واليها أوالقيام بمشروعات أو تجارة كبيرة ومزج الأموال غير المشروعة بأرباح الشركات وبنسب لكي لا ينكشف أمرها وتقوم بتزوير مستنداتها عن طريق الاستعانة بخبراء بمجال المحاسبة والقانون لكي تظهر بأنها حققت أرباحاً طائلة في حين أنها على العكس(ادريس،٢٠١٢،١٨٨).

٤- استخدام المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تلعب دوراً في عمليات التبادل المالي عن طريق المشاركة والإسهام في هذه العمليات مثل شركات الصرافة والسمسرة (بركات ،٢٠١٦:٢٥٥).

٥- الصفقات النقدية :- كأن يكون شراء السيارات الباهظة أو القطع الفنية النادرة أو تحويلها إلى ذهب أو مجوهرات والتي يمكن بيعها في الخارج وإيداعها في بنك الدولة الأجنبية ذاتها (المطيري،٢٠٠٤ :٤٧).

٦- الفواتير المزورة في مجال الاستيراد والتصدير:- وذلك من خلال شراء أو بيع السلع والخدمات بين شركتين عن طريق عمليات صورية وذلك بشراء وبيع السلع والخدمات من الشركة التي يراد تحويل الأموال القذرة اليها ومن ثم رفع قيمة السلع والخدمات الواردة بالفاتورة ويكون الفرق هو المال المغسول أو عن طريق ارسال فواتير مزورة بصفة كلية فيكون إجمالي المبلغ المدفوع المال المغسول (المهرب) أي بضاعة وهمية ليس لها وجود أصلاً وهذا ما يحدث في العراق حيث يكون التحويل إلى هذه الشركات عن طريق البنك المركزي والمصرف العراقي للتجارة (رشيد،عبد القادر ،٢٠١٦، ١٠).

٧- الإقرار الكمركي ويعمل على غسل الأموال وتهريبها إلى خارج الدولة وذلك بإقرار الشخص الداخل إلى الدولة بمبلغ المال الذي بحوزته بأقل مما هو فعلاً بحوزته وعدم قيام الموظف المسؤول بالطلب منه بالكشف عن المبلغ أو عده اما بسبب تهاونه بالعمل أو كونه متواطئاً وعند خروجه من الدولة يقوم بإخراج المبلغ المقرور والمراد غسله وتهريبه بصورة رسمية بحجة عدم توفر الفرص بالبلد لغرض الاستثمار أو أي مبرر آخر منعه من الاستثمار أو بالعكس (رشيد،عبد القادر ،٢٠١٦، ١٠).

٨- تهريب الأموال القذرة إلى الخارج عبر الحدود عن طريق السابلة أو داخل هياكل السيارات أو بالطائرات الخاصة أو بالحقائب الدبلوماسية أوعن طريق الأشخاص المسؤولين والمتنفذين وهذا ما يحصل في الدول (لشهب :٢٠١٠، ٩٧).

٩- استخدام بطاقات الائتمان (البطاقة الذكية):- وهي بطاقات يصدرها البنك لزبائنه ليقوموا بالصرف من منافذ السحب الألكتروني باستخدام رقم سري ثم يقوم بالسحب من البنك في الدولة الأجنبية وبذلك تحول الأموال القذرة إلى خارج الدولة ويتخلص من القيود المفروضة على نقل الأموال من قبل سلطة الدولة.

١٠- التصرفات العينية : حيث يقومون ببيع السلع العينية وإيداع الأموال في البنوك ومن ثم الاقتراض من بنوك أخرى بضمان أموالهم المودعة بشراء الاسهم والسندات أو المساهمة بشركات ومشروعات اقتصادية متعددة بالخارج وتمويل الارباح الناتجة من شراء الاسهم أو المساهمة بالشركات بإعادتها إلى موطنها الأصلي (عوض الله:٢٠٠٥، ٩٤).

١١- غسيل الأموال على مستوى الدول والغرض منه تمويل المنظمات الإرهابية أو الدول الراعية للإرهاب أو المفروض عليها عقوبات اقتصادية دولية كنوع من الدعم المادي وذلك بشراء السلع من قبل الدولة ذات النظام الديمقراطي من دولة أخرى تدور بنفس الفلك أو الحلف ذات نظام شمولي بأسعار مضاعفة لدعم دولة أخرى أو الدولة نفسها والمنظمات الإرهابية وإعطاء الشرعية لهذه الأموال بالتوجه للغرض المعني بحجة الاستيراد(لشهب،٢٠١٠،٩٧).

١٢- وهناك أساليب حديثة بظاهرة غسل الأموال حيث إن الطرائق الألكترونية بنقل الأموال ذات المصدر غير المشروع يخفي ظاهرة الغسل وذلك بأنتقال الأرصدة من شخص لآخر ومن مكان لآخر دون الحاجة إلى خدمات المصارف وبذلك تنعدم قدرة السلطات الامنية بتعقب المعاملات المالية ومن ثم ينعدم الأثر المادي والمستندات الورقية باستخدام هذه العمليات الألكترونية لأنها لا تحتاج إلى وسيط ثالث وهي (ادريس ،٢٠١٢،٥٨):-

أ- استخدام نوادي أنترنت القمار.

ب- استخدام البطاقات الألكترونية.

ج- استخدام أنظمة التحويل الألكترونية وهي:-

١- نظام الفيد واير:- ويستخدم في الولايات المتحدة حيث تقوم المؤسسات المصرفية بالاتصال هاتفياً مع غاسل الأموال باستخدام شفرة محددة متفق عليها ثم يقوم النظام بمضاهاة العبارة المشفرة ثم إدخالها إلى الجهاز الألكتروني لمعالجتها وإرسالها إلى الجهة المستلمة ويتم التحويل بعد ذلك إلى اموال على أوراق المصرف الاحتياطي الفيدرالي.

٢ - نظام شيبس :- نقل النقود من البطاقة الذكية إلى بطاقة أخرى ألكترونيا دون تدخل البنوك بواسطة الهاتف المعدة لذلك.

٣- نظام سويفت :- التحويل البرقي للنقود وهو الأكثر شيوعا بغسل الأموال.

٤- استخدام النقود الألكترونية.

٥- استخدام الشيكات الألكترونية.

الفصل الثاني

السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلالية

المبحث الأول :- التحول في السياسة النقدية في العراق.

المبحث الثاني :- الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية في العراق.

المبحث الثالث :- داخلية وخارجية وتطور اتجاهات عرض النقد في العراق.

الفصل الثاني

السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلالية

تمهيد:-

تحتل السياسة النقدية مكانتها بين السياسات الاقتصادية الأخرى حيث تلعب دوراً فعالاً في خلق اقتصاد أكثر استقراراً من خلال التأثير على المعروض النقدي ومدى الائتمان. ويعكس هذا الاهتمام عواقب الأزمة الاقتصادية لأن السياسة النقدية أداة رئيسة من بين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى لما لها من تأثير فعال على المتغيرات الاقتصادية المختلفة وتعكس الترابط بين التأثيرات الاقتصادية والآثار النقدية .

وفي العراق، كانت السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٤ مختلفة كثيراً عن الماضي من حيث إدارة السياسة النقدية واتخاذ القرار وغيرها من الأدوات المستخدمة. وينص القانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦ على أن البنك المركزي يعمل كرافعة مالية حيث يقوم بتمويل عجز الموازنة من خلال إصدار النقد، وبخاصة بعد الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق، وهي الحرب مع إيران وفرض الحصار الذي أدى إلى ارتفاع التضخم بشكل حاد .

أما بالنسبة لوضع السلطة النقدية بعد عام ٢٠٠٤ فقد طرأت تغيرات كثيرة بعد تحول النظام الاقتصادي العراقي إلى اقتصاد السوق، وبعد صدور القانون رقم ٥٦ عام ٢٠٠٤ أصبح البنك المركزي مستقلاً ويمثل أعلى سلطة نقدية. ولصياغة القرارات المتعلقة بإدارة أدوات السياسة النقدية، سنوضح في هذا الفصل السياسة النقدية في العراق (٢٠٠٤-٢٠٢٢) من خلال الموضوعات الآتية:-

المبحث الأول :- التحول في السياسة النقدية في العراق.

المبحث الثاني :- الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية في العراق.

المبحث الثالث :- داخلية وخارجية عرض النقد وتطوراته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

المبحث الأول

التحول في السياسة النقدية في العراق

أولاً:- تبعية السياسة النقدية

لقد كانت السياسة النقدية تعمل في ظل قانون (٦٤) لعام ١٩٧٦ الذي جعل الميزانية العمومية للبنك المركزي مجرد تابع للسياسة العامة الموازنة لارتباطه المباشر والوثيق بسياسات تمويل العجز الحكومي إذا شكل الاقتراض المباشر والمستمر من البنك المركزي وعاءً مهماً للتضخم ، وارتفاع المستوى العام للأسعار خلال تلك الأعوام الماضية و إذا استعمل البنك المركزي خلال هذه المدة لتنفيذ سياسته النقدية الأدوات المباشرة (النوعية أوالأنتقائية) من خلال فرض القيود على حجم الائتمان ووضع سقوف عليا ودنيا لأسعار الفائدة إذ إن مثل هذه الإجراءات تعطي نتائج جيدة وسريعة في السيطرة على حجم الائتمان وتوجيهه نحو الوحدات الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى دعمها وقد رافق تلك الأدوات استخدام الأدوات الكمية غير المباشرة أيضًا ، وقد شهدت تلك المدة ارتباطاً قوياً مابين البنك المركزي و وزارة المالية ومن ثم خضوع السياسة النقدية إلى قرارات واراء السلطات السياسية وبالأخص ما يتعلق بسياسة الإصدار النقدي المتبعة ونتيجة لما كان يتمتع البنك المركزي كونه يمثل الرافعة المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة دون حواجز وبشكل متزايد مما ولد زيادة متسارعة في نسب التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار مع نمو المعروض النقدي بشكل كبير فضلاً عن ضياع فرص النمو الاقتصادي في القطاعات الحقيقية .(عبدالرحيم:٢٠١٠، ٧)

إن الافراط في الاستحواذ على العملة الأجنبية وإحلال حوالات خزينة وزارة المالية بديلا عنها أثر ذلك بشكل سلبي على سياسة البنك المركزي العراقي بحيث أصبحت سياسة غير قادرة على مواجهة ضغوطات السيولة المحلية من جانب وضغوط الطلب على العملة الأجنبية لتمويل التجارة الخارجية من جانب اخر، ومن ثم ازداد الأمر بزيادة إحلال حوالات الخزينة محل العملة الأجنبية من خلال عمليات تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي التي تؤدي إلى زيادة موارد السيولة المحلية من دون توافر غطاء حقيقي من النقد الاجنبي مما أدى إلى تدهور القيمة الخارجية للدينار العراقي، (كريم:٢٠١٠، ٨٩-٩٠). وعلى هذا الاساس أصبحت السياسة النقدية في العراق تواجه صعوبات وتحديات في تحقيق أهدافها وفي مقدمتها التضخم وتحقيق أسعار صرف مستقرة للدينار العراقي إذ أصبحت من الأمور الصعبة في استمرار عمل السياسة النقدية .

ثانياً:- استقلالية السياسة النقدية

توافرت لصانعي القرارالاقتصادي والنقدي مع ظاهرة التغيير السياسي في العراق فرصة جيدة لرسم سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاصلاح النقدي بعد ذلك بدأت ظاهرة رفع الحواجز والمحددات أمام عمل البنك المركزي وكان في مقدمتها إصدار قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ م، الذي وضع حداً للأوضاع التشريعية الماضية التي أعطت السماح للدولة في إدارة الجانب النقدي وقراراته الذي منع البنك المركزي من إقراض أي جهة حكومية باستثناء تسويق أذونات الخزانة الصادرة من الدولة العراقية بوصفه الوكيل المالي لها (تويج:٢٠١٠، ١٩٣).

ووفقاً للقانون الجديد أصبح البنك المركزي العراقي سلطة مستقلة في إدارة شؤون النقد في الدولة وفي توجيه السياسة النقدية وفقاً لما يراه مناسباً لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الدولة. لقد اتسمت السياسة النقدية في العراق خلال هذه المدة بمسار نقدي جديد يختلف عن الماضي من حيث الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية إذا اعتمدت على الأدوات الكمية غير المباشرة والتي تشتمل على(الاحتياطي القانوني ،السوق المفتوحة،سعر الخصم) يضاف إلى ذلك بعض الأدوات الأخرى كمزادات العملة الأجنبية والتسهيلات القائمة وقد تطورتنفيذ السياسة النقدية من حيث الأهداف حيث أنتقل من هدف خفض التضخم وتثبيت الأسعار إلى الحفاظ على نظام نقدي ومالي مستقراً وصولاً إلى الرخاء الاقتصادي وتوفير فرص عمل مع التركيز بشكل خاص على تقوية وتدعيم قيمة الدينار العراقي لكي يصبح عملة وطنية جذابة وبنفس الوقت الحد من ظاهرة الدولرة (الرحيم:٢٠١٠، ٨)، ويبقى الهدف الأساس للسياسة النقدية هو خفض التضخم الذي يلقي بظلاله على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى مستوى معيشة الشعب بشكل خاص .

ثالثاً:- السياسة النقدية في العراق: إطار عمل

نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وضعت السلطات النقدية العراقية مجموعة من الأُسس والقواعد واتخذت العديد من التدابير على المستوى النقدي، الغرض منها تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي من أجل خلق الاقتصاد، تتمثل الأهداف الرئيسة للبنك المركزي العراقي في السعي لتحقيق مستويات أسعار مستقرة والحفاظ عليها والسعي إلى أنشاء نظام مالي تنافسي يعتمد على اقتصاد السوق. ولذلك تعمل البنوك المركزية أيضًا على تعزيز النمو المستدام وفرص العمل والرخاء،(البنك المركزي العراقي:٢٠٠٨، ٢٥) ويمكننا تحديد أهم الإجراءات لتحقيق ذلك على النحو الآتي (حسن،٢٠٠٨، ٣-١٥)(الشبيبي،٢٠٠٧، ١٧-٢٥)

١- تم استبدال العملة الوطنية في (١٥ كانون الثاني ٢٠٠٤) بقيمة (٤) تريليون دينار عراقي.ولهذه الخطوة العديد من المزايا، بما في ذلك العديد من الفئات الإضافية، وإجراءات إضافية لمكافحة التزييف، وزيادة استدامة العملة،واستخدام العملة الموحدة في جميع أنحاء العراق، مما يعيد الثقة بالدينار العراقي ويساعد في تحسين وضع الدفع بشكل كبير.

٢- تحرير القطاع المالي وبخاصة سعر الفائدة :- في ١ إذار (مارس) ٢٠٠٤، أعلن البنك المركزي أنه سيتخلى عن تحديد أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة أو تدفعها للعملاء، وكذلك الغاء خطة الائتمان التي كانت تفرض في السابق تخصيصاً مجانياً لموارد الائتمان بين مختلف قطاعات الاقتصاد وسمحت لآلية العرض والطلب بالعمل بفعالية. ويعد هذا الإجراء أهم ركائز استراتيجية الاصلاح المالي لأنه يسمح للمقرضين باتخاذ القرارات بدلاً من التقيد بالتوجيهات الورقية الصادرة عن البنك المركزي العراقي.كما يوفر التحرير حوافز للشركات والمشاريع لزيادة الإنتاج وتحسين الربحية، وهو ما يمكن أن يزيد من إنتاجية الاقتصاد إذا بدأت المنافسة في تأمين التمويل المتاح. ويتطلب التحرير أيضًا أن تتنافس البنوك على قروض العملاء وودائعهم.وستكون الأسعار المفروضة والخدمات المقدمة والنتيجة الصافية لهذه التدابير هي تخصيص أكثر كفاءة لرأس المال في جميع جوانب الاقتصاد العراقي.

٣- السماح للمصارف الأجنبية بفتح مكاتب تمثيلية والمشاركة مع البنوك المحلية دون تحديد نسبة المشاركة، أو فتح فروع في العراق دون تحديد رأس المال.

٤- التحول من الرقابة التنظيمية المصرفية أو ما يسمى بقاعدة الربح إلى الرقابة الوقائية التلقائية ، والتي يستطيع البنك المركزي العراقي بموجب قوانينه وقانون البنوك الجديد (٢٠٠٤) رقم (٩٤) تنفيذ الرقابة من خلال اللوائح التنظيمية والرقابية بعيداً عن الإجراءات الإلزامية التي تمكن الجهاز المصرفي من العمل ، وتكوين نظام مؤسسي مرن وفعال ، وتوحيد العمل المصرفي.

٥- إعادة تنظيم البنوك الحكومية (مصرف الرافدين، مصرف الرشيد،المصارف المتخصصة) ، وفي كانون الأول من عام ٢٠٠٦ تم إعادة هيكلة الرقابة المصرفية والائتمانية التابعة للبنك المركزي العراقي. ووقعت وزارة المالية والبنك المركزي مذكرة تفاهم مكنت من إعادة هيكلة النظام المصرفي العراقي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية.ويأتي ذلك تنفيذاً لأحد بنود اتفاقية الحوافز بين العراق وصندوق النقد الدولي بشأن إعادة هيكلة مؤسسات الدولة العراقية ، وتشمل إعادة الهيكلة تخفيض

عدد الموظفين في البنك وعدد الإدارات والوحدات وعدد المستويات في الهيكل التنظيمي للبنك، الهدف من تقليص الحجم هو زيادة الكفاءة والفعالية .

رابعاً: الإجراءات التشريعية والقانونية المستحدثة من قبل البنك المركزي

كان على البنك المركزي العراقي أن يتخذ سلسلة من الإجراءات من أجل مواكبة التطورات والمستجدات التي شهدها الاقتصاد العراقي في الواقع منذ عام ٢٠٠٣. كما كان لا بد من تكييف آليات البنك المركزي مع التوجهات الفكرية الجديدة بما يتماشى مع الأهداف المرسومة للبنك المركزي من حيث الأهداف والتوجهات المستقبلية وصناعة القرارات السياسية: تحقيق نظام مالي رشيد قائم على آليات السوق، وخلق بيئة اقتصادية تنافسية قائمة على آليات العرض والطلب. ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات على النحو الآتي:

١- استقلالية البنك المركزي العراقي :- يمنح القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ البنك المركزي العراقي الحق في اتخاذ قرارات مستقلة. لقد أصبح البنك المركزي العراقي مستقلاً ولا يتلقى حتى تعليمات من الجهات الحكومية. ويحظر القانون أيضًا على البنك المركزي إقراض الحكومة أو أي مؤسسة مملوكة للدولة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، باستثناء حالة شراء الأوراق المالية الحكومية في إطار عمليات السوق المفتوحة .

٢- تشريع قانون البنوك رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) كأساس تعتمد عليه المؤسسات المصرفية بما يعزز الثقة في المؤسسات المصرفية ويحقق الأهداف الرقابية لهذا القانون فيما يتعلق بالمهام التي يؤديها البنك المركزي العراقي بوصفه السلطة النقدية. ويمكن توضيح هذا الارتباط من خلال بنود وأحكام قانون البنوك الجديد ، وتنص المادة (٣) من القانون على أنه (لا يحق لأي شخص مزاولة الأعمال المصرفية في العراق دون ترخيص أو تصريح صادر من البنك المركزي العراقي). أما المادة (٥٦) من القانون فتنص على أنه (يجوز للبنك المركزي اتخاذ أي إجراء أو فرض عقوبات إدارية في الحالات التي يتضح فيها بأن المصرف أو المسؤول الإداري في المصرف أو أي شخص آخر قام بخرق أحكام هذا القانون أو أمر صادر عن البنك المركزي العراقي قام بإدارة عمليات مصرفية سليمة غير سليمة وآمنة). وبموجب هذا القانون تغيرت الأدوات التنظيمية للبنك المركزي من قوة مقيدة لعمل البنوك إلى قوة مراقبة لعمل البنوك ويتولى مسؤولية تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي ، خالياً من القيود التي تحد من انسيابه وفعاليته .

٣- تشريع قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (٩٣) لسنة (٢٠٠٤) والذي صدر لضمان مساءلة المؤسسات المالية فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة، ويهدف إلى تمكينها من توخي الحذر في المعاملات المالية الدولية والمعاملات على المستوى المحلي، إذا مع الأنفتاح الخارجي وإطلاق المؤسسات المالية عمليات تمويل سريعة كان لابد من قوانين لحماية الأموال وفهم مصادرها، ولا يمكن غسل الأموال في العراق دون معرفة مصادرها. وقد أنشئ مكتب الإبلاغ المالي وبدأ عمله بموجب الأمر الإداري المرقم (١٣٠٨) الصادر في (١٩ ابريل لسنة ٢٠٠٤) .كما تم إلغاء المديرية العامة لمراقبة التحويلات الخارجية، وقام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل مكتب الإبلاغ عن غسيل الأموال ليصل بالوضع الفعلي إلى مستوى الوحدات النظيرة له في الدول العربية المجاورة .

خامسا:- استقلالية البنك المركزي العراقي

تعد استقلالية البنك المركزي في مختلف الدول من الموضوعات الأساسية في عمل هذه البنوك بعد أن توسعت مهامها وصلاحياتها من بنوك الإصدار إلى بنوك مركزية بعد إنشائها وظهورها الأول وهو ما تعنيه هذه الكلمة من مسؤولية جدية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام وخفض أسعار الفائدة ومكافحة البطالة والحفاظ على سعر الصرف وتحسين القيمة الحقيقية للعملة المحلية مقارنة بالعملات الدولية مما يساعد على تحسين الرفاه الاقتصادي فضلاً عن الالتزامات تجاه البنوك الأخرى والملجأ الأخير للإقراض بالإضافة إلى تنفيذ ظاهرة رقابية على البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقديم المشورة للدولة ومؤسساتها في الأمور النقدية والمالية والاقتصادية .

إن مسألة الاستقلالية هي مسألة محورية ومهمة في ظاهرة الإصلاح المالي ولكن بشرط عدم إهمال شروط الشفافية والمسؤولية لأن البنك المركزي يبقى مسؤولاً أمام السلطة السياسية في حالة ارتكاب خطأ يهدد سلامة الاستقرار النقدي وتكون المسؤوليات واضحة مما يخلق بيئة سليمة وفعالة لممارسة عمليتي الرقابة والمساءلة فيتم تحديد مهام البنك المركزي والتي ترسم استناداً إلى المعرفة بخصائص ومعوقات الاقتصاد الوطني، وأن نجاح البنك المركزي المسؤول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية يتوقف إلى حد بعيد على وجود سياسة واضحة ومدروسة لمعالجة الفجوة التضخمية وأسعار الصرف (عبد الرحيم:٢٠١٠، ٨)

هناك سلسلة من التغيرات القانونية التي شهدها قانون البنك المركزي العراقي تمثلت بالغاء قانون تأسيسه رقم (٤٣) لعام ١٩٤٧ بالقانون رقم (٧٢) لعام ١٩٥٦ م والغاؤه وإصدار قانون جديد له برقم (٦٤) لعام ١٩٧٦ وتعديله بالقانون رقم (١٢) لعام ١٩٩١ وكان آخرها صدور قانون رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ بهدف الارتقاء بعمله وضمان استقلاليته ليكون بجانب البنوك المركزية المتطورة عالمياً .

وقد منح القانون المشار اليه أعلاه البنك المركزي صفة الاستقلالية بما يقوم به من أعمال، ونصت الفقرة (٢) من المادة (٢) على أن يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال لما يقوم به من أعمال من أجل تحقيق أهدافه ، ولا يتقلى أي أوامر وتعليمات من أي شخص أو جهة بما فيها الجهات الحكومية الا إذا ورد فيه نص يقضي بغير ذلك ، فضلاً عن احترام هذا الاستقلال. وأنسجاماً مع احكام المادة (٢٦) من القانون أعلاه التي حظرت على البنك المركزي اقراض الدولة ، أو أي هيئة عامة مملوكة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء شراء الأوراق المالية الحكومية في إطار عمليات السوق ، وبذلك أصبح البنك المركزي مستقلا في أدواته أيضًا ولم يعد الممول الأكبر لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة كما كان يفعل ذلك مجبوراً خلال المدة الماضية لتلبية احتياجات الإنفاق العام وبالصورة التي أدت إلى زعزعة وتدمير عناصر الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الكلي وتدهور النمو وضياع فرص الاستثمار والاستقرار. وتتجلى استقلالية البنك المركزي العراقي بصورة واضحة في النواحي الآتية :-

١- ارتباطه بمجلس النواب وعدم خضوعه لأي جهة اخرى استناداً لقانونه رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤.

٢- عدم قيامه باقراض الدولة ومؤسساتها أو كفالتها لدى الغير، أو شراء أدوات الدين العام الحكومي، الا من السوق الثانوية بهدف توفير السيولة للمصارف في الحالات الضرورية، وذلك استناداً لاحكام المادة (٢٦) من قانونه .

٣- تدقيق حساباته من قبل مدقق دولي، اضافة إلى التدقيق الاعتيادي الذي يقوم به ديوان الرقابة المالية الاتحادي ووفقاً للمعايير الدولية .

٤- قيامه بنشر تقاريره وبياناته المالية على موقعه الألكتروني ، وإن هذه البيانات منشورة ومتاحة للمؤسسات المختلفة والجمهور .

ووفقاً للقانون المذكور أعلاه تتمتع السياسة النقدية بالقدرة على ضمان استقرار الأسعار والحفاظ على مستوى مناسب من التضخم والحفاظ على نظام مالي يعزز التنمية المستدامة ويخلق فرص عمل من خلال التأثير على المعروض النقدي والتحكم في اتجاهات عملته ومن ثم السيطرة عليه في ظل الاستقلال يعمل البنك المركزي العراقي على الحد من المشاكل المالية في السنوات الاخيرة الناجمة عن الديون الخارجية التي اثقلت كاهل الاقتصاد العراقي وأدت إلى تغييرات خطيرة في السياق المالي الدولي .وهذا ما ضاعف أهمية البنك المركزي العراقي كمؤسسة عن السلطة التنفيذية وفق احكام القانون الذي حدد مهام السلطة التنفيذية بالآتي (صالح:٢٠٠٨، ٣١):-

١- أسهمت ظاهرة استبدال العملة القديمة وإصدار العملة الجديدة وتبديلها في تعزيز قيمة الدينار العراقي واستقرار الطلب على النقود مع القضاء على ظاهرة طبقية العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية .

٢- تحرير القطاع المالي وبخاصة أسعار الفائدة والقيود على نوع الخطط الائتمانية وتقييد حرية تخصيص موارد الائتمان في مختلف قطاعات الاقتصاد .

٣- يتم فتح المجال للبنوك الأجنبية للعمل في العراق سواء أتم ذلك بشكل فروع أم بشركات مستقلة وخلق مناخ منسجم مع توجهات السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق .

من ناحية أخرى فإن البنك المركزي العراقي ولأجل تنفيذ احكامه يتطلب من البنك القيام بالوظائف والأعمال الآتية :-

أ- صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق بما في ذلك سياسة الصرف الأجنبي.

ب- إدارة الاحتياطات الأجنبية.

ت- تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة .

ث- إصدار العملة المحلية وإدارتها.

ج- مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب .

سادسا : استخدام إشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف لرفع قيمة الدينار العراقي

أن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي المنشأة بموجب القانون رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) تعطي الأولوية للسيطرة على التضخم والاستجابة لارتفاع أسعار الفائدة والعمل على خفضها بما يحقق الاستقرار الدائم في المستوى العام للأسعار من خلال الإبقاء على نسبة الفائدة المرتفعة للدينار العراقي (استقرار القوة الشرائية للعملة المحلية) مما يوفر فرص استقرار قوية، ويحقق أهدافه من خلال استخدام إشارتين لسعر السوق وهما إشارة سعر الفائدة على الدينار العراقي وإشارة سعر صرف الدينار العراقي إلى الدولار الأمريكي(صالح ،٢٠١٠: ٢٥)، وذلك من خلال استخدام احتياطيات النقد الأجنبي للحفاظ على استقرار سعر الصرف، واستخدام أدوات الفائدة كأدوات نقدية لتعزيز الثقة بالعملة المحلية ، ويكون ذلك من خلال ما يأتي :-

١- استخدام احتياطيات النقد الأجنبي للتدخل المباشر للحفاظ على استقرار سعر الصرف.

ويتحقق تراكم البنك المركزي العراقي من العملات الأجنبية (التي تمثل احتياطياته الدولية) من خلال المقايضة مع الخزينة بالدولار الأمريكي، معظمها من صادرات العراق النفطية، مقابل الحصول على ما يريده من الدينار العراقي . ويصدر الدينار من قبل البنك المركزي العراقي لأنه يمثل تراكما للعملة الأجنبية التي تشكل احتياطيات العراق الدولية (غطاء العملة الوطنية).

ويستخدم جزئياً كوسيلة للتأثير على أسواق المال للتحكم في مستويات السيولة والطلب الزائد الذي تولده الموازنة العامة من خلال الإنفاق العام. لأن نظام سعر الصرف الذي يعتمد عليه العراق هو نظام قريب من مفهوم المرونة (سعر الصرف المدار) ، والذي يسمح للبنك المركزي بشراء أو بيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، طالما أنها تمثل دين البنك المركزي لحاملها ويتم استهداف أنشطة البيع والشراء هذه من خلال السوق المركزي (مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي) هو من أجل الحفاظ على استقرار العملة المحلية، يكاد يكون البنك المركزي العراقي هو المورد الوحيد للعملة الأجنبية في العراق .

إن استخدام أسعار الصرف من خلال زيادة قيمة العملة الوطنية للحد من التضخم. ويتم تحقيق ذلك من خلال تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي كبائع أو مشترٍ للعملات الأجنبية (علي،٢٠١٤: ٦٥)، لمنع عملاته من الأنخفاض أو الارتفاع. وفي هذه الحالة، يقوم البنك المركزي العراقي بشراء (أو بيع) عملته من سوق العملات وبيع (أو شراء) العملات الأجنبية ويعتمد ذلك على حجم احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي (شامية،٢٠١٣ : ٣٣)

يشير عرض النقود إلى مجموعة وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال مدة زمنية معينة، ويشير إلى جميع وسائل الدفع المتداولة المملوكة لمختلف الأفراد والمؤسسات (شهاب،٢٠١٣: ١٤). عندما يتدخل البنك المركزي العراقي في سوق الصرف الأجنبي كبائع للعملة الأجنبية، فإن ذلك يؤثر على القاعدة النقدية ومن ثم عرض النقود.

وتتم ظاهرة تخفيض المعروض من العملة المحلية بطريقتين (اسماعيل،٢٠١٣ :٢٠) إما أن يقوم البنك المركزي بشراء العملة المحلية، أي سحب جزء من عملة البنك المركزي مباشرة من التداول، أو أن ترتفع قيمة العملة المحلية ويتقلص المعروض من العملة المحلية، تشجيع الواردات وتقليل الصادرات، مما يجعل بعض الصادرات تقوم بتدوير العملة خارج الاقتصاد. بهدف التأثير المحلي على الأسواق الخارجية.

عند وصف العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف، بافتراض أن المتغير الأول (عرض النقود) هو المتغير المستقل والمتغير الثاني (سعر الصرف) هو المتغير التابع بعلاقة عكسية ، عندما يتدخل البنك المركزي كبائع للعملة الأجنبية لخلق طلب مقصود على العملة المحلية، فإن ذلك يؤدي إلى أنخفاض في القاعدة النقدية، مما يؤدي بدوره إلى أنخفاض في المعروض النقدي، وتكون النتيجة النهائية زيادة في المعروض النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الصرف (الغالبي،الجبوري،٢٠٠٨ : ٢٤).

٢- استخدام أسعار الفائدة كأداة نقدية لزيادة الثقة في العملة المحلية .

وتعتمد السلطات النقدية على إشارة سعر فائدة الدينار العراقي لتحقيق هدف خفض معدل النمو السنوي للمستوى العام للأسعار وتحقيق الاستقرار المالي. أن التحرير المالي الذي يشهده السوق العراقي ينعكس فعلياً على السوق الوطنية من خلال حرية الجهاز المصرفي وقدرته على تحديد معدلات الائتمان والاقتراض (التحرير المالي) والذي يعد ركيزة مهمة لتعزيز الوساطة المالية وهي أساس طبيعة الاستقرار المالي، وبخاصة بعد التخلي عن التدابير القسرية التي كانت تنفذها السياسة النقدية السابقة من خلال وسائل مباشرة تتمثل في تحديد سقف للائتمان المصرفي، أو تحديد مقدمي الائتمان، أو فرض أسعار فائدة إدارية تتجاوز نطاق قوى وتوازنات السوق.

على مدى فترة طويلة من الزمن، اكتسبت إشارة سعر الفائدة للدينار العراقي، إلى جانب إشارة سعر الصرف الاسمي، زخمًا قويًا لتحقيق الاستقرار، مما ساعد على الحفاظ على أسعار الفائدة الحقيقية بشكل إيجابي، مع تجاوز المعدلات الاسمية معدل التضخم، ومن ثم تعزيز التضخم. أن قدرة النظام المالي على الاستقرار تعطي الفرصة لاستقرار سوق العملات (صالح، ٢٠١٠: ١٨)

أن تأثير إشارات سعر الفائدة الاسمية على قيمة الدينار يتم من خلال محورين رئيسين:

أ- التأثير على تدفقات رأس المال (قيمة الدينار في الأسواق الخارجية):-

يشير تدفق رأس المال إلى نقل الحقوق الناتجة عن رأس المال من الأفراد أو الأشخاص الطبيعيين أو الكيانات القانونية في دولة ما إلى دولة آخرى. ويعني ذلك أن القوة الشرائية غير المخصصة للاستهلاك تنتقل من دولة إلى أخرى، أي أن رأس المال النقدي ينتقل من الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين والمشاريع في دولة إلى دولة أخرى، ومن ثم تكوين أصول في دولة أخرى لتحقيق عوائد مالية (موسى،٢٠٠٩ : ٢٣).

وأحد الأسباب المهمة لهذا التحول هو فرق أسعار الفائدة بين الدول، فعندما يرتفع سعر الفائدة في دولة ما وينخفض سعر الفائدة في دولة آخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المالي في تلك الدولة. يزداد

الطلب على الدولة الأولى وعملتها. علاوة على ذلك، لن يقوم المستثمرون في الدولة الأولى بالاستثمار في الدولة الثانية، مما سيؤدي إلى أنخفاض المعروض من عملة الدولة الأولى في الدولة الثانية، ومن ثم تقليل المعروض من عملة الدولة الأولى، في حين أن الطلب على عملة الدولة الأولى قد ازداد (الوزني، الرفاعي، ٢٠٠٩: ٦٦). على سبيل المثال، عندما يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة عن طريق شراء السندات من السوق المفتوحة، ستكون النتيجة في أن المستثمرين في البلاد سيحققون أرباحًا بأسعار فائدة أقل، مما سيدفعهم للبحث عن فرص استثمارية في الخارج ، حيث يقوم المستثمرون ببيع ممتلكاتهم من تلك العملة للحصول على عملة الدولة التي يخططون للاستثمار فيها، مما يؤثر على سعر الصرف، وهذا يؤدي إلى أنخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة قرار البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة (أوسليفان واخرون:٢٠١٤،٢٥).

ويحدث العكس إذا قام البنك المركزي ببيع السندات في السوق المفتوحة. وفي العراق، لا تقيد السياسة النقدية للبنك المركزي تدفق التدفقات النقدية باستثناء الأنشطة غير المشروعة، وهي ظاهرة اقتصادية طبيعية تساعد في الحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي القائم على المنافسة في السوق والمنافسة العادلة. وفي الوقت نفسه، كانت هناك رغبة في الأندماج في السوق المالية الدولية والأنفتاح. تتواجد الأعمال المصرفية في كل مكان في التعاملات مع العالم، إلا أن تخلف النظام المصرفي وضعف الوسطاء الماليين وهيمنة القطاع العام ما يقارب حوالي (٨٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي تاركا (٢٠٪) للقطاع الخاص، وبخاصة صناعة الخدمات. مما حد من دور أسعار الفائدة في التأثير على تدفقات رأس المال وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي (داغر:٢٠١٤، ١٨).

ب- تأثيرها على قرارات الأنفاق الخاص (قيمة الدينار في السوق الداخلي واعتماده كمخزن للقيمة):-

وبعد عام ٢٠٠٤، حدث تحول في أسعار الفائدة، اتسم بدرجة عالية من التحرير، من خلال التحرير الكامل لأسعار الفائدة على الودائع والقروض والاستثمارات المالية، ومن خلال اعتماد هيكل جديد لأسعار الفائدة بالدينار. وهناك مرونة في وتيرة زيادة الادخار لمواكبة متغيرات السياسة المالية التوسعية. وبموجب هذا الهيكل، يصبح سعر الخصم الذي أعلنه البنك المركزي هو السعر الرئيس لأسعار الفائدة على الودائع وأسعار الفائدة على القروض لتتقلب حول نطاق معين (الوائلي: ٢٠٠٤، ١٢).

ولتحقيق ذلك، يحدد البنك المركزي سعر الفائدة الرسمي لإصدار القروض المضمونة قصيرة الأجل للغاية (ليلة واحدة إلى أسبوعين). ويطلق على هذا السعر الرسمي في كثير من الأحيان اسم سعر السياسة

النقدية. ويستخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية، وبخاصة عمليات السوق المفتوحة، لتغيير القاعدة النقدية وضمان التوازن بين العرض والطلب على الأوراق المالية والقروض قصيرة الأجل بأسعار فائدة محددة سلفا. ولكي تلعب السياسة النقدية ، وبخاصة سياسة أسعار الفائدة، دوراً مهماً في تشغيل الاقتصاد الحقيقي ، يجب أن تظل الأسعار مستقرة أو تتغير ببطء.

وعلى هذا الأساس، وبافتراض استقرار المستوى العام للأسعار، فإن التغيرات في أسعار الفائدة الاسمية ستؤدي إلى تغيرات في نفقات الاستهلاك الخاص الحقيقية والنفقات الاستثمارية في اتجاهين متعاكسين. معدل العائد على الادخار يدفع الأفراد إلى تقليل ميلهم إلى الاستهلاك، كما يدفع المستثمرين إلى التخلي عن الاستثمار في مشاريع ذات عوائد أقل إذا اقتصروا مشاريعهم الاستثمارية على تلك المشاريع التي لن يقل العائد المتوقع فيها عن معدل الفائدة. وبالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض لتمويل الأنفاق الاستهلاكي الخاص والأنفاق الاستثماري، فإن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي أيضًا إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض لتمويل الاستثمارات في رأس المال العامل والتخزين. ولذلك تستخدم البنوك المركزية أسعار الفائدة كأداة غير مباشرة لزيادة قيمة عملاتها، انطلاقاً من فكرة أن رفع أسعار الفائدة يضمن القيمة الحقيقية للمدخرات إذا كانت القيمة الشرائية للعملة معرضة لخطر الأنخفاض بسبب التضخم. أن رفع أسعار الفائدة الاسمية لتحقيق أسعار حقيقية أيجابية يشجع المدخرين على الاحتفاظ بأموالهم المتبقية في شكل أصول مالية، ومن ثم تشجيع الادخار النقدي (أسماعيل ،٢٠١٣: ٢٣). عندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في الاكتتاب في سندات الدين المحلية. وأدى ذلك إلى ضخ السيولة الفائضة من خلال الاقتراض العام لنوعين من السندات: سندات الخزانة ، وسندات سياسة البنك المركزي.

المبحث الثاني

الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية في العراق

أولاً: أدوات السياسة النقدية

من أجل مواكبة الاتجاه الجديد للسياسة النقدية في قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، وتفعيل آلية اقتصاد السوق من خلال سلسلة من الإجراءات الفنية والقانونية وكذلك الخطوات المهمة على المستوى النقدي. ولمواكبة هذا التحول، استخدمت البنوك المركزية مجموعة جديدة من الأدوات النقدية بالإضافة إلى مجموعة جديدة من الإجراءات الفنية والقانونية، والتي سنحاول جعلها جذرية في هذا المبحث، وفيما يأتي بيان ذلك :

١- سعر السياسة (أعادة الخصم)

يعد معدل إعادة الخصم واحداً من أقدم الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على مقدار الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية لأسواق المال(غدير، ٢٠١٠: ٤٠). يشير إلى الفائدة التي يقوم البنك المركزي بخصمها على الأوراق المالية والتي تقوم البنوك التجارية بخصم الائتمان للأفراد والمؤسسات للحصول على الاحتياطيات النقدية(يونس، ٢٠٠١: ٨٧).

يعتمد تحديد سعر السياسة (إعادة الخصم) في العرض والطلب على السيولة في سوق النقد، ولذلك سيقرر البنك المركزي زيادة سعر السياسة، مما سيزيد من تكلفة حصول البنوك التجارية على العملة أو الائتمان أو النقد. وستؤدي هذه الزيادة في التكاليف إلى قيام البنوك التجارية بارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للعملاء، مما يؤدي إلى أنخفاض الطلب على الائتمان من قبل رجال الأعمال والأفراد والمؤسسات. ولذلك فإن تخفيض إجمالي الأنفاق سيساعد في تخفيف الضغوط التضخمية إلى حد ما، في حين أن العكس هو الصحيح خلال فترة الركود الاقتصادي(السمحان واخرون ،٢٠١١: ٢٥٩).

وبما أن سوق العملة في العراق لم يتم تطويره بعد، فلا يمكن الاعتماد على سياسة الأسعار لفهم السياسة النقدية للبنك المركزي. ولذلك يركز البنك المركزي على سعر الفائدة بين البنوك ويحدد سعر فائدة إرشادي يسمى (سعر البنك)، وللبنوك الحرية الكاملة في تحديد سعر الفائدة فيما بينها وتحديد السعر بناء على ذلك. الأسواق الأولية والثانوية وأسعار الفائدة على الإقراض المصرفي، من خلال وظيفة الاقتراض كملاذ أخير وأسعار الفائدة على الودائع الاستثمارية. ومن خلال اعتماد سعر الفائدة المصرفية، يسعى البنك المركزي

العراقي إلى تحقيق الاستقرار في سوق النقد من خلال الحفاظ على السيولة المصرفية عند مستوى يتوافق مع ذلك السعر(البنك المركزي،٢٠٠٩: ٩).

ونلحظ من الجدول رقم (١) اتجاهات سياسة سعر إعادة الخصم المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي بوصفها أداة رقابية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

جدول (١) اتجاهات سعر اعادة الخصم للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

السنة	سعر اعادة الخصم % (١)	معدل التغير السنوي % (٢)
٢٠٠٤	٦	-
٢٠٠٥	٧	١٦.٦
٢٠٠٦	١٦	١٢٨.٦
٢٠٠٧	٢٠	٢٥
٢٠٠٨	١٥	٢٥
٢٠٠٩	٧	٥٣.٣
٢٠١٠	٦	١٤.٣
٢٠١١	٦	٠
٢٠١٢	٦	٠
٢٠١٣	٦	٠
٢٠١٤	٦	٠
٢٠١٥	٦	٠
٢٠١٦	٤	٣٣.٣
٢٠١٧	٤	٠
٢٠١٨	٤	٠
٢٠١٩	٤	٠
٢٠٢٠	٤	٠
٢٠٢١	٤	٠
٢٠٢٢	٤	٠

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على:بيانات البنك المركزي العراقي للعمود رقم (١) وبيانات رقم (٢) احتسب على أساس الصيغة الرياضية (السنة الحالية – السنة السابقة/ السنة السابقة)*١٠٠

من بيانات الجدول أعلاه نلحظ أن سعر إعادة الخصم لعام (٢٠٠٤) بلغ (٦٪) ثم ارتفع في عام (٢٠٠٦) فبلغ (١٦.٧٪) لعام (٢٠٠٦) وهذا يشير إلى أن البنك المركزي كان يتبع سياسة نقدية أنكماشية تهدف إلى خفض مستويات التضخم والحفاظ على مستويات منخفضة منها، كما فرض ضوابط غير مباشرة على البنوك التجارية لتحقيق هذا الهدف .

ويتضح من الجدول اعلاه أن السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي قامت برفع معدل إعادة الخصم إلى (٢٠٪) في عام (٢٠٠٧) بتغير يقدر بـ (٢٥٪)، وفي عام (٢٠٠٨) لم تستمر في زيادة معدل إعادة الخصم بل بدأت بتخفيضه ليصل إلى (١٥٪) بتغير يقدر بـ(٢٥٪). وهذا يدل على تحول في السياسة النقدية من سياسة أنكماشية إلى توسعية يتم من خلالها فرض ضوابط غير مباشرة على عمليات البنوك في تقديم الائتمان للوحدات الاقتصادية المحتاجة للائتمأن وفقاً للظروف الاقتصادية الراهنة.

استمر البنك المركزي العراقي في تخفيض معدل إعادة الخصم للمصارف التجارية، حيث وصل إلى (٧٪) في عام (٢٠٠٩)، مع تغيير بنسبة (٥٣.٣٪). استمر معدل إعادة الخصم حتى عام ٢٠١٠، ثم أنخفض بعد ذلك إلى (٦٪)، بمعدل تغير بلغ (-١٤.٣٪) وظل على هذا النحو حتى عام (٢٠١٥). وهذا يدل على أن البنك المركزي استمر في اتباع سياسة نقدية توسعية تهدف إلى تحفيز الاقتصاد وزيادة استعداد البنوك التجارية لإقراض القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى أموال.

ولم يتوقف البنك المركزي عند هذا المعدل لإعادة الخصم على الأوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية مقابل القروض واستمر في تخفيضه إلى (٤٪) في عام (٢٠١٦)، بنسبة تغيير (-٣٣.٣٪). حافظ البنك المركزي على نفس معدل إعادة الخصم حتى عام (٢٠٢٢). وهذا يعني أن البنك المركزي أبقى على نفس السياسة مستقرة حتى عام (٢٠٢٢). ونلحظ ذلك من خلال الرسم البياني الآتي :

الشكل (٣) اتجاهات سعر إعادة الخصم للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

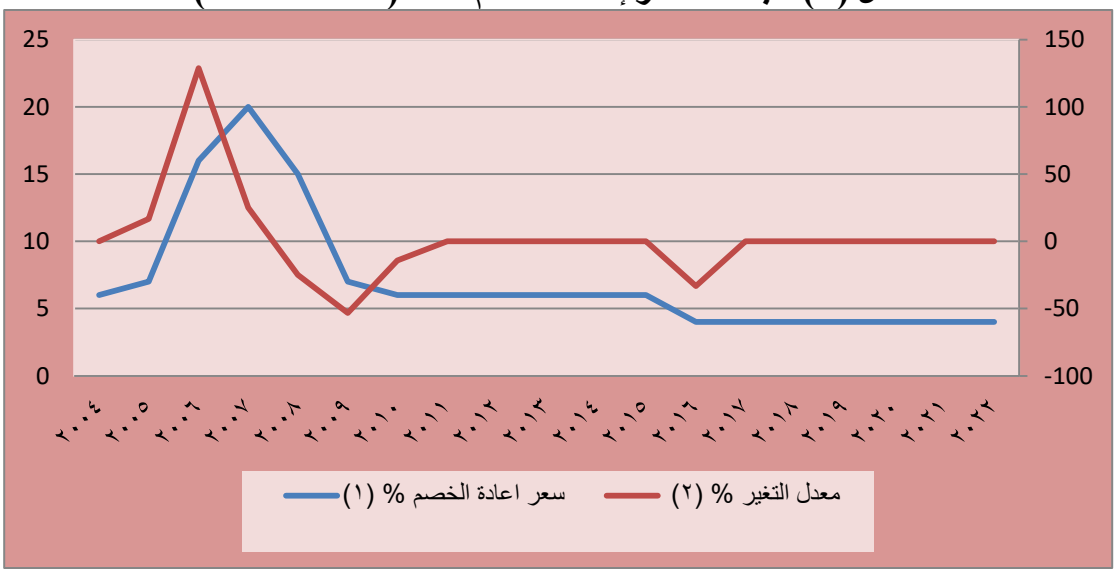

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (١)

٢- عمليات السوق المفتوحة

تشير عمليات السوق المفتوحة إلى قيام البنك المركزي بشراء وبيع أذون الخزانة والسندات الحكومية والأوراق المالية العامة قصيرة الأجل أو طويلة الأجل بشكل مباشر أو من خلال أسواق رأس المال من خلال المعاملات مع البنوك والأفراد والشركات.

وتتجلى أهمية هذه الأداة في تأثيرها على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية. إذا أنخفض مستوى النشاط الاقتصادي وأراد البنك المركزي معالجة الركود، فإنه يتدخل في سوق المال لشراء بعض السندات والأوراق المالية من الأفراد أو المؤسسات أو البنوك التجارية. تعمل الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية على تحسين قدراتها الائتمانية، ويزداد المبلغ عدة مرات، وتؤدي زيادة الاحتياطيات النقدية إلى زيادة القوة الشرائية للاقتصاد الوطني، ومن ثم زيادة إجمالي النفقات. وفي المقابل، يحدث التضخم وترتفع الأسعار(شامية،٢٠١٣: ٣٣٠). عندما يعاني الاقتصاد من مستويات عالية من النشاط الاقتصادي. ونلحظ أن البنوك المركزية تدخل هذا السوق كبائعين أو مشترين للأوراق المالية الحكومية بهدف التأثير على حجم الاحتياطيات النقدية المتبقية التي تحتفظ بها البنوك التجارية ومن ثم خلق الائتمان حسب الظروف الاقتصادية (المشهداني،آل طعمة،٢٠١٢: ٥٢). يمكن لعمليات السوق المفتوحة أيضًا أن تتبنى استراتيجيات مختلفة، على سبيل المثال، من أجل تحقيق نمو نقدي طويل الأجل، قد يختار البنك المركزي استراتيجية تعتمد على تراكم احتياطيات النقد الأجنبي. يتم أنشاء احتياطيات العملة، سواء كانت مرتفعة أو منخفضة، من خلال التدخل المباشر في أسعار الصرف. بالنسبة للعملات الأجنبية (البنك المركزي العراقي،٢٠٠٩: ١٠).

ومن أهم عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي ما يأتي :

أ- مزاد العملات الأجنبية

يستخدم البنك المركزي مزادات يومية لشراء وبيع العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي) بغرض التحكم في المعروض النقدي للعملة الاجنبية والسيولة الإجمالية لتقليل التضخم وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار. تم تنفيذ المزاد في ٤ أكتوبر ٢٠٠٣ حيث أصبح البنك المركزي هو (السوق المركزي للعملة الأجنبية) (الشبيبي،٢٠٠٧: ١٩).

ب ـ مزاد تحويلات الخزينة

أنشأت وزارة المالية (مزاد الحوالات) ووجهت البنك المركزي ليكون وكيلاً مالياً عنها في مزاداتها، حيث سيتم طرح إصدارات الحوالات على البنوك المرخصة في العراق للمزايدة، على أن تتم المزادات على أساس شهري. -أساس أسبوعي. تم تطبيق هذه الأداة بتاريخ (٢٠٠٤/٧/١٨) (البنك المركزي العراقي،٢٠٠٥: ١٨)

٣ـ متطلبات الاحتياطي القانوني

تحتفظ البنوك بنسبة معينة من الودائع على شكل أصول نقدية، بهدف توفير حد أدنى من السيولة للبنك وحد أدنى من الضمان للبنك المركزي من المودعين. ويستخدم البنك المركزي هذه النسبة للتحكم في قدرة البنوك التجارية على أنشاء الودائع وتوفير الائتمان. لذلك، إذا أراد البنك المركزي زيادة المعروض النقدي من خلال تحسين القدرة الائتمانية للبنوك التجارية، ففي هذه الحالة سيقوم البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي القانوني؛ على العكس من ذلك، إذا كان البنك المركزي يريد تقليل المعروض النقدي عن طريق خفض نسبة الاحتياطي القانوني ، فستقوم البنوك التجارية بإصدار القدرة الائتمانية، ثم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الالزامي في هذه الحالة (عبد الحميد،٢٠١٣: ٢٣).

ونسبة الاحتياطي هي نسبة مئوية يحددها البنك المركزي العراقي ويمكن تعديلها في أي وقت. يحتفظ المصرف باحتياطيات على شكل أرصدة بالدينار العراقي في الحساب الاحتياطي للبنك المركزي بفائدة قدرها (٢٠٪) من ودائع القطاع الخاص في الاحتياطي القانوني (ودائع الطلب) و(٥٪) من ودائع القطاع الخاص في احتياطيات خزينة البنك (ودائع التوفير)، الاحتياطيات القانونية هي ودائع بالعملة الأجنبية. وكما مبين في الجدول الآتي :-

جدول (٢) الاحتياطي القانوني في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)
(المبالغ بالمليار دينار)

السنوات	الاحتياطي القانوني	معدل التغيير
٢٠٠٤	٣.٦	--
٢٠٠٥	٢.٩	٠.٧
٢٠٠٦	٤.١	١.٢
٢٠٠٧	١٢.٢	٨.١
٢٠٠٨	١٦.٦	٤.٤
٢٠٠٩	٩.٤	-٧.٢
٢٠١٠	٧.٢	-٢.٢
٢٠١١	٧.٤	٠.٢
٢٠١٢	٧.٨	٠.٤
٢٠١٣	٩.٦	١.٨
٢٠١٤	١٠.٦	١.٠
٢٠١٥	٩.٤	-١.٢
٢٠١٦	٨.٧	٠.٧
٢٠١٧	٦.٥	-٢.٢
٢٠١٨	١٠.٤	٣.٩
٢٠١٩	٩.٦	-٠.٨
٢٠٢٠	٩.٢	-٠.٤
٢٠٢١	١٢.٨	٣.٦
٢٠٢٢	١١.٤	-١.٤

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٢) ومعدل التغير احتسب من خلال المعادلة (السنة الحالية-السنة السابقة) *١٠٠

وكما مبين في الجدول رقم (٢) فإن نسبة الاحتياطي الالزامي بلغت منذ عام ٢٠٠٤ (٣.٦) مليار عام ثم انخفض عام ٢٠٠٥ ليصل إلى (٢.٩) وبمعدل تغيير (٠.٧) واستمر بالزيادة بشكل واضح في السنوات اللاحقة إلا أن العامين (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) شهدا ارتفاعا كبيراً جداً في هذا الاحتياطي ليصل إلى (١٢.٢) دينار في عام ٢٠٠٧ و (١٦.٦) دينار وبمعدل تغيير (٨.١) وفي عام ٢٠٠٨وبمعدل تغيير بلغ (٤.٤) ، بعدها اخذ بالتذبذب خلال المدة (٢٠٠٩-٢٠١٨) حيث كان في عام ٢٠١٨ حوالي (١٠.٤) دينار علما أن هذه التغيرات في الاحتياطي الالزامي هي تابعة للتغيرات في مقدار الودائع الخاضعة للاحتياطي وفي عامي (٢٠١٩ و ٢٠٢٠) شهد الاحتياطي الالزامي أنخفاضا واضحاً عما كان عليه في عام ٢٠١٨ حيث بلغ

الاحتياطي الالزامي لسنة ٢٠٢٠ (٩.٢) دينارا . أما في عام (٢٠٢١ و٢٠٢٢) سجل الاحتياطي الالزامي نهاية عام ٢٠٢١ ارتفاعا ليبلغ (١٢.٨) مقابل (٩.٢) في عام ٢٠٢٠ م ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع نسبة الوادئع للمصارف الخاصة . وفي عام عام ٢٠٢٢ شهد أيضًا ارتفاعاً وذلك بسبب تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد ازمة كورونا وللحد من الضغوط التضخمية التي شهدها عام ٢٠٢٢ الناجمة عن الحرب الأوكرانية وتعثر سلاسل الامداد حيث سجل الاحتياطي الالزامي (١١.٤) دينار وكل هذه سببها ارتفاع أوأنخفاض الوادئع الخاضعة للاحتياطي. الاحتياطي القانوني في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) وهذا ما نلحظه من خلال الرسم البياني الآتي:-

الشكل (٤) الاحتياطي القانوني في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

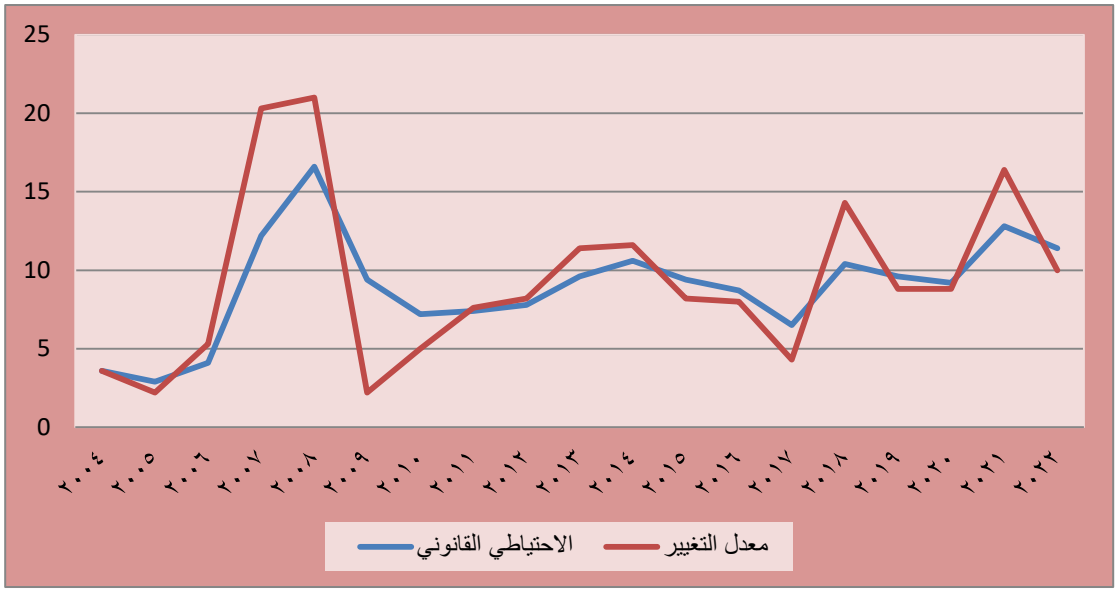

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٢)

٤ـ التسهيلات القائمة

عندما يكون النظام المالي لدولة ما متخلفاً ، فيجب على البنك المركزي أن يعتمد بشكل أكبر على التسهيلات القائمة بدلاً من عمليات السوق المفتوحة لتحقيق أهداف السياسة النقدية. والغرض منه هو تزويد البنوك بشبكة أمان لتمكينها من إدارة السيولة الفائضة لديها ضمن نطاق متواضع لأسعار الفائدة. يسمح القانون الجديد رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ للبنك المركزي بتقديم تسهيلات القروض والودائع بموجب المادة (٢٨) وممارسة مهام الإقراض كملاذ أخير بدلاً من التعرضات السابقة والتسهيلات المسبقة. تم استخدامه من قبل ولا يسمح به هذا القانون (البنك المركزي العراقي ،٢٠١٠، ١٢). وتبدأ آلية العمل هذه من خلال مؤشرات أسعار السياسة النقدية أو أسعار فائدة البنك المركزي، والتي تساعد على إرسال إشارات تؤثر على اتجاه

أسعار الفائدة، كغرض تشغيلي، ومن ثم التحكم في مستويات السيولة وتقليل التضخم(موسى ،٢٠١٢: ١٤). ويستمر البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية بمعدل فائدة سنوية ٤%، ويستمر العمل بأسعار فائدة الاستثمار (٧) أيام، و(١٤) يوماً، و(٣٠) يوماً، مع تعديل أسعار الفائدة بحيث تكون الاستثمارات يتم تنفيذها وفقاً للمعدلات الجديدة. وكالاتي-:

أ- استثمار لأجل (٧) يوم بفائدة (١٪) بدلاً من (٠.٥٪)

ب- استثمار لأجل (٣٠) يوم بفائدة (١.٥٪)بدلاً من (١٪). حيث تم الغاء العمل بالاستثمار لأجل (١٤) يوم اعتبار من ٢٠١٧/٩/١ وذلك بموجب الاعمام المرقم بالعدد ٦/٦ ٢٦١٤ في تاريخ ٢٠١٨/٨/٨ (البنك المركزي العراقي،٢٠١٩: ١٥) . وهناك نوعان من التسهيلات القائمة:

أ- تسهيلات الاقراض القائمة

بدأت هذه التسهيلات في أغسطس ٢٠٠٤، حيث قدم البنك المركزي التسهيلات للبنوك وفقاً للأهداف الأساسية للسياسة النقدية بهدف الحفاظ على نظام مالي سليم وآمن. وتنقسم هذه التسهيلات إلى ثلاثة أنواع (الشيباني : ٢٠٢١،٤٤):

١) الائتمان الأولي: يمنح البنك المركزي الائتمان الأولي للبنوك التي يرى أنها في حالة جيدة كمصدر للدعم والتمويل. ويقتصر استخدام البنك لهذا الاعتماد على مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما (٢٠٪) من رأسماله، أو تمديدها بموافقة البنك المركزي. سعر الفائدة أعلى بنقطتين مئويتين من سعر السياسة النقدية.

٢) الائتمان الثانوي: وهو الائتمان قصير الأجل الذي يقدمه البنك المركزي للبنوك بفترة استحقاق لا تزيد عن شهر ويعد مصدر دعم للبنوك غير القادرة على جمع الأموال من السوق. ويبلغ سعر الفائدة ثلاث نقاط مئوية أعلى من سعر الفائدة على السياسة النقدية.

٣) تسهيلات الإقراض كملاذ أخير:- في الظروف الاستثنائية، يجوز للبنك المركزي أن يكون مقرض الملاذ الأخير لمصرف مرخص من البنك المركزي العراقي أو حاصل على ترخيص منه لتقديم المساعدة المالية لذلك البنك لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. والبنك المركزي غير ملزم بتقديم مثل هذه المساعدة المالية إلا إذا رأى البنك المركزي أن البنك قادر على الوفاء بالتزاماته وأن الدعم ضروري للحفاظ على استقرار النظام المالي. سعر الفائدة النهائي على القرض هو سعر الفائدة البنكي بالإضافة إلى ٣.٥ نقطة مئوية.

ب- تسهيلات الإيداع القائمة

تم إطلاق تسهيلات الودائع الحالية التي يمكن من خلالها قبول الودائع بالدينار العراقي أو الدولار الأمريكي من البنوك التي لديها أرصدة زائدة للاستثمارات لليلة واحدة. وستوفر هذه التسهيلات أساسًا متينًا لأسعار الفائدة قصيرة الأجل للغاية، مما يساعد البنوك على إيجاد درجة من الاستقرار عند التنبؤ بأسعار الفائدة المستقبلية وقبل التطورات في سوق الأوراق المالية الحكومية. تسهيل الودائع يمكن أن يسحب السيولة الفائضة من القطاع المصرفي تلقائياً. تنقسم تسهيلات الإيداع الحالية إلى (الشبيبي،٢٠٠٧: ٣٣-٣٥):-

١) وديعة بالدينار العراقي وتشمل استثمارات لليلة واحدة ابتداء من ٢٠٠٥/٣/١. وهذا استثمار قصير الأجل للغاية ويتم احتساب الفائدة سنويًا (أي ٣٦٥ يومًا). ويتغير هذا السعر من وقت لآخر حسب الوضع الاقتصادي، بالإضافة إلى الوديعة رباعية المراحل عشرة أيام وثلاثين يوما: اعتبارا من ٣ يوليو ٢٠٠٥، يتم احتساب الفائدة وفقاً لفترة استثمار الوديعة، ويمكن أيضًا أن تكون الفائدة تحسب على أساس السنة (٣٦٥) يوم.

٢) الودائع بالدولار الأمريكي بما فيها الاستثمارات لليلة واحدة وقد تم تنفيذ هذا النوع بتاريخ (٢٠٠٥/٣/١). يتم احتساب الفائدة سنوياً ويمكن تكرار الاستثمار يومياً ، على أن يصل طلب الاستثمار لليلة قبل الساعة ١٢ ظهراً من يوم العمل الذي يبدأ فيه الاستثمار، بالإضافة إلى إيداع ثلاثين يوما لمدة تسعين يوما، وقد تم إدخال هذا النوع في أغسطس ٢٠٠٥ سيتم تطبيقه اعتباراً من اليوم الخامس عشر من الشهر، وسيتم احتساب الفائدة سنوياً. وفي حالة أنقطاع الودائع لأي سبب من الأسباب، فإن البنك المركزي سيدفع فقط ماهو مقابل فترة الاستثمار.

وبالإضافة إلى الوسائل الكمية غير المباشرة، يتخذ البنك المركزي أيضًا بعض التدابير للتأثير بشكل مباشر على حجم الائتمان للبنوك التجارية، وهو ما يسمى بالرقابة الكمية المباشرة، والتي لا تستخدم إلا بشكل مؤقت وأحياناً (في ظل ظروف استثنائية). وتتطلب هذه السيطرة عدة صور. ، ومن أهمها تحديد سلم الائتمان، أي تحديد الحد الأقصى للائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية إصداره في فترة زمنية معينة، بناءً على الظروف الاقتصادية الوطنية، وعندما يكون التضخم والأسعار مرتفعة، سيتم تخفيض هذا الحد، خلال فترة الركود الاقتصادي وفترة التحسن الاقتصادي، معبراً عنها بنسبة مئوية من إجمالي الأصول المالية المملوكة للبنك التجاري، أو كنسبة مئوية من رأسماله أو الودائع المتاحة. يتم أنشاء الائتمان المستهدف لحماية أموال المودعين وسلامة الوضع المالي للبنوك التجارية.

كما يمارس البنك المركزي العراقي ضوابط نوعية، بما في ذلك سلسلة من التدابير التي تهدف إلى تشجيع أنواع مختلفة من الإنفاق أو الاستثمارات الإنتاجية، وتوجيه تدفق الائتمان إليها، وخلق التوسع المطلوب أو تثبيط التوسع غير الضروري، من بين أنواع أخرى من الاستخدامات عن طريق التأثير المباشر في الائتمان المصرفي نفسه. وأهم هذه الضوابط هي (الشيباني :٢٠٢١، ٤٤-٤٥)

١) يختلف تحديد سعر الفائدة حسب نوع الائتمان. تكون أسعار الفائدة على القروض أقل بالنسبة للأنشطة التي تشجعها الدولة، وترتفع بالنسبة للأنشطة الأقل أهمية للمجتمع.

٢) تحديد حصص ائتمانية مختلفة للأنشطة الاقتصادية، على سبيل المثال، زيادة الائتمان الصناعي للدول التي تهدف إلى بناء قاعدة صناعية وخفض الائتمان للاستهلاك.

٣) مع زيادة مدة القرض التنموي يتم تحديد فترات مختلفة للقرض حسب الغرض.

٤) يشترط الحصول على موافقة البنك المركزي عندما يتجاوز الائتمان حداً معيناً.

وبالإضافة إلى الأساليب المذكورة أعلاه، فإن البنك المركزي العراقي يستخدم أيضًا وسائل أخرى، لا تقل أهمية وأكثر مرونة، مثل الإقناع الأخلاقي، وهو جهود البنك المركزي لإقناع المؤسسات المالية والمالية. تتبع المؤسسات المصرفية بشكل عام، والبنوك التجارية بشكل خاص، سياسة نقدية محددة يرغب البنك المركزي في اتباعها استجابة للظروف الاقتصادية. والواقع أن نجاح مثل هذا النهج يعتمد إلى حد كبير على طبيعة ومدى العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية. ولذلك، تقوم البنوك المركزية بإعداد إعلانات وتقارير لشرح الاتجاهات في سوق المال بهدف توفير المعلومات للبنوك التجارية. تقوم البنوك التجارية بجمع أبرز المعلومات والبيانات المتعلقة بالأنشطة الائتمانية كمؤشرات تحدد من خلالها هذه البنوك أنشطتها بناء على هذه الاتجاهات.

٥- نافذة بيع العملة الأجنبية

وهذه تعد من الأدوات النقدية الجديدة المستخدمة في عصرنا الحالي، وهي من الأدوات التي تؤثر على الطلب الكلي وتعمل على استقرار المستوى العام للأسعار، وهدفها هو خفض معدل التضخم من خلال التأثير بشكل مباشر على معدل التضخم. وتعد زيادة المعروض النقدي والتحكم في مستويات السيولة والحفاظ على قيمة العملة (عبد النبي ،٢٠١٦ :٤)، من الأدوات التي طورتها الولايات المتحدة لتصحيح اتجاه التنمية الاقتصادية في الدول التي تعاني من الأزمات المالية وأزمات العملة. وبخاصة في الدول التي تعاني من الدولرة (عبد الرحمن،٢٠١٧: ٣٢). تختلف آراء الاقتصاديين حول تعريف نافذة مزاد العملة، إذا يرى

بعضهم أن مزاد العملة هو نافذة لبيع وشراء العملات الأجنبية، في حين يعرفها آخرون على أنها آلية بسيطة يستخدمها البنك المركزي لبيع العملة يتم الاحتفاظ بكمية معينة من العملات الأجنبية في مزاد علني لتحديد سعر البيع وكميته (اسماعيل ،٢٠١٢: ١٢)، وتعرف أيضًا بإنها السوق للعملات الأجنبية، فإن الطلب على العملة يلبي المعروض من العملة، ومن ثم يشكل سعر الصرف. من ناحية أخرى، يشترط على البنوك المشاركة في نافذة بيع العملة فتح حسابات خاصة لدى البنك المركزي لأغراض السياسة النقدية بشكل عام ومزادات العملات الأجنبية بشكل خاص (الوادي،العساف،٢٠٠٩: ٧٨).

نافذة بيع العملات هي نوع من نوافذ بيع العملات أحادية الاتجاه، وهي آلية تعتمدها بعض البنوك المركزية كوسيلة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي تُستخدم أساليب تثبيت سعر الصرف لسد الفجوة في الطلب المحلي على العملات الأجنبية (Bank of Thailand,٢٠١٣:٣٢٨). أن ضعف دور الوساطة المالية يجعلها وسيلة التدخل الوحيدة القادرة على تحقيق استقرار سعر الصرف واستقرار المستوى العام للأسعار. كما أنها مصدر مهم لتمويل تجارة القطاع الخاص والطلب المحلي على السلع والخدمات، وتبذل الجهود لتقليل الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي، إلا أن ذلك ينعكس في زيادة قيمة العملة ويستبعد تحقيق استقرار نسبي للأسعار(Werne,٢٠٠١:٢٥). ومن خلال نافذة بيع العملة، يمكن للسلطات النقدية تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال تغطية العملة بالكامل من الاحتياطيات، مع تلبية الحاجة إلى الدولار، والسماح للتجار بتداول العملات الأجنبية بحرية لتمويل تجارتهم، وتحقيق الاستقرار في السوق المحلية من خلال توفير إمدادات السلع الأساسية (سعدون، فخري، ٢٠١١: ١٠٠).وتسمح هذه الأداة للبنك المركزي بالتأثير على زيادة المعروض النقدي أو نقصانه. فشراء العملات الأجنبية يزيد من المعروض النقدي وبيع العملات الأجنبية يؤدي إلى عكس ذلك. يؤدي تثبيت سعر الصرف بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية إلى استقرار الأسعار في الدولة ودعم العملة الوطنية وزيادة قيمتها .

يمكن شرح الغرض من نافذة العملة في أي بلد على النحو الآتي(عكاوي،سلمان،٢٠٠٤: ٢٢):-

أ- المساهمة في استقرار سعر الصرف، وتوفير مقياس ضد التضخم، والحفاظ على المستوى العام للأسعار، وبخاصة فيما يتعلق بواردات السلع النهائية.

ب- تعمل نافذة العملة كسوق يقوم البنك المركزي من خلالها بالإشارة إلى سعر الصرف وتحديد المنطقة المناسبة لاعتمادها كمقياس اسمي لتوقعات التضخم.

ت- وتسهم في تمويل القطاع الخاص فيما يتعلق بالمعاملات في السلع والخدمات المطلوبة في السوق المحلية.

ث- كما أنها الوسيلة التي تمتثل من خلالها البنوك لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وإذا فشلت في الحفاظ على متطلبات الاحتياطي القانوني المحددة، يتم بيعها في المزاد العلني .

وتعمل نافذة بيع العملة باتجاهين يمكن توضيحها بما يأتي-:

١) نافذة بيع العملة ذات الاتجاهين: تتدخل البنوك المركزية بشكل مباشر في سوق الصرف الأجنبي، سواء مشترين كانوا أم بائعين للعملة الأجنبية، شريطة أن يكون سعر الصرف مستقراً وأن يقتصر مصدر عرض العملة على عدد محدود من الأعضاء المشاركين، ممثلين في الحكومة أو قطاع التصدير الخاص والبنوك المركزية والبنوك والمؤسسات الأخرى.

٢) نافذة بيع العملة ذات الاتجاه الواحد: وهنا يدخل البنك المركزي كبائع وحيد للعملة الأجنبية، بهدف تلبية الطلب المحلي وتمويل الواردات. ويحدث احتكار مصدر عرض العملة في الدول ذات الاقتصادات الريعية التي تعاني من اختلالات هيكلية، حيث يتم تلبية الطلب على السلع والخدمات عن طريق الاستيراد ويحتكر البنك المركزي بيع العملة الأجنبية منفرداً، فيكون مزاد العملة سوقاً للصرف ويكون للبنك المركزي دور في التصرف في مبيعات العملة والتأثير في سوق الصرف (رحيم،٢٠٢٠: ٤٤).

ثانياً:- آلية استخدام أدوات السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٤

وعادة ما تترجم السياسة النقدية أهدافها إلى مهام ظاهرة تتسم بالكفاءة والفعالية والمرونة من خلال الإدارة المباشرة للأدوات النوعية والأدوات الكمية غير المباشرة، وتتجلى الكفاءة في جذب الموارد والمدخرات النقدية إلى الجهاز المصرفي وتخصيصها على النحو الأمثل. ومن حيث الفعالية تشير إلى التأثير السريع للأدوات على القطاعين المالي والاقتصادي من أجل تحقيق أهداف البنك المركزي، ويتم تحديد المرونة من خلال تغيير الأدوات حسب الاحتياجات، بشكل منتظم أو غير منتظم، على أن تكون وبطبيعة الحال، الأدوات النقدية إذ يعتمد الاختيار على الأهداف النهائية لصانعي السياسة النقدية ودرجة تطور الاقتصاد (يحيى،٢٠٠١: ١٢٩) .

وعلى هذا الأساس فإن أهداف البنك المركزي العراقي في المرحلة الجديدة تنعكس في القانون الجديد ("قانون البنك المركزي العراقي") والذي يتمثل في تحقيق استقرار الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي مستقر وتنافسي يقوم على أساس سوق. السوق، حيث أكد القانون السابق على تحقيق نظام اشتراكي في إطار السياسة المالية للقطاع العام الوطني من خلال ضمان استقرار العملة العراقية، ومن ثم تحقيق التوازن الداخلي والخارجي كما يسهم في تسريع النمو الاقتصادي وتوفير الأموال والموارد المالية اللازمة لبرامج التنمية.

تعتمد السياسة النقدية العراقية على الفلسفة الحالية، وهي ما يسمى بالقاعدة المستندة إلى المعلومات، وهو نهج جديد يستبدل التدخل المباشر في السوق بالأنشقاقات والأنحرافات غير المرغوب فيها التي يمكن أن تترك في فعالية الوساطة المالية. ويبدأ عمل السياسة النقدية العراقية في هذه المرحلة بما يسمى بـ "سعر السياسة النقدية"، وهو سعر الفائدة المؤشر السنوي، حيث إن مؤشر سعر الفائدة في البنك المركزي العراقي، أو (كبوصلة ملاحية) يساعد على إطلاق إشارات قوية تؤثر على اتجاه وتطور هيكل سعر الفائدة، ومن ثم الظروف الزمنية وتعتمد السياسة النقدية على قاعدة مركزية تسمى قاعدة (تايلر)، والتي تفرض على السلطة النقدية رفع سعر الفائدة لدى البنك المركزي عندما يتجاوز إجمالي نفقات الاقتصاد القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ويرجح خروج الأسعار عن التوازن، بحيث يكون معدل نمو الكتلة النقدية حسب التدفق الحقيقي للسلع والخدمات يتم تحديده ويتم تنفيذه في إطار إجراء العمليات في إدارة السيولة وفقاً للمسار الذي يتم من خلاله تحقيق توازن عام من خلال التوازن بين سوق السلع والخدمات وسوق المال. وهذا يعني أن نسبته الطبيعية لا تتجاوز عادةً ٣٪ سنويًا. وهذا معروف من مؤشراًت استقرار الاقتصاد الكلي الدولية وهناك اتجاه واضح نحو استخدام وتحول الأدوات غير المباشرة وكما يأتي (يحيى:٢٠٠١،١٣٠):

١ـ أسعار الفائدة

يعد تحرير أسعار الفائدة أحد أهم ركائز استراتيجية الإصلاح المالي، فمنذ الأول من مارس ٢٠٠٤، بدأ تطبيق التحرير الكامل لأسعار الفائدة على جميع الأدوات المالية المحلية (الودائع والقروض والأوراق المالية)، ويعد هذا الإجراء خطوة نحو الأمام. التمويل الحديث خطوة مهمة في ولادة القسم. أنه فعال ويسمح للمقترضين باتخاذ قراراتهم الخاصة بدلاً من إخضاعهم للتوجيهات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي. ومن ثم فإن التحرير سوف يحفز الشركات والمؤسسات التجارية والمشاريع على زيادة الإنتاج وتحسين الربحية، ومن ثم تعزيز التحسينات واسعة النطاق في الإنتاجية الاقتصادية حيث ستبدأ المنافسة في الوصول إلى التمويل المتاح. وسيتطلب هذا أيضًا تحرير البنوك. تعد المنافسة المباشرة للحصول على العملاء أو العملاء أكثر فعالية للإقراض والإبداع وتخصيص رأس المال في جميع جوانب الاقتصاد العراقي. وبدلاً من ذلك، بدأ البنك المركزي في اعتماد سعر الفائدة المصرفية، والذي بدأ عند ٦٪ في ٢٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، ثم تم رفعه لاحقاً إلى ١٢٪ ثم إلى ١٦٪ في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه ومن ثم استقر بنسبة ٢٠٪ في بداية كانون الثاني في عام ٢٠٠٧.

والهدف من ذلك هو إعطاء إشارة قوية للأسواق المالية لتعديل أسعار الفائدة بطريقة مرغوبة، بما يتناسب مع الهيكل الزمني لأسعار الفائدة في جذب المدخرات وتأثيرها على معدلات السيولة لدى البنوك. وترى السلطات النقدية أن وجود أسعار فائدة حقيقية سالبة بالنسبة لأسعار الفائدة المالية الاسمية هو السبب،

ومن ثم فإن رفع أسعار الفائدة هو وسيلة غير مباشرة للوصول إلى سعر فائدة متوازن يقلل الفجوة بين أنتاجية الاستثمار ومعدل العائد على المدخرات، هذا هو الحال بشكل خاص عندما يتلقى المستثمرون عائدًا حقيقيًا، بالإضافة إلى التغيرات التضخمية في أسعار السلع والخدمات التي تعد جزءاً من العائد على المدخرات.

٢- السقوف الائتمانية

لا يشير قانون البنوك الجديد إلى أي خطط ائتمأنية أو سقوف يحددها، وهو ما يتناقض بشكل واضح مع أحكام المادة ٤٦ من قانون البنوك ، والتي ألزمت البنوك بتحديد خططها الائتمانية التي تم تقديمها على النحو الآتي: أدوات السياسة النقدية المباشرة، وتختلف مدتها باختلاف الظروف الاقتصادية التي تمر بها كل دولة.

٣- الرقابة على التحويلات الخارجية

ويتضمن اتجاه السياسة النقدية في المرحلة الجديدة، وإلغاء إجراءات مراقبة التحويل الخارجي المنصوص عليها في المادة ٦٠ من القانون الأصلي واستخدامها كأداة تقليدية للتأثير على المعروض من العملة الأجنبية.

ثالثاً :- فاعلية أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة التضخم

بعد مناقشة الأدوات التي استخدمتها السياسة النقدية القديمة والحديثة في التعامل مع تحديات التضخم والاستقرار المالي، لا بد من قياس مدى نجاح أو فشل تنفيذ السياسة النقدية الجديدة بناء على المؤشرات الآتية:

١- التضخم:-

يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشراً للتغيرات في المستوى العام للأسعار، ومن خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك يمكن الحصول على بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة، والتي تتمثل في مستوى رفاهية الأفراد ومستويات معيشتهم، ولا يعد التضخم عاملاً في الاقتصاد العراقي وشهدت ظاهرة جديدة وهي تفاقم التضخم في التسعينيات الحصار الاقتصادي على العراق مما أدى إلى توقف تصدير النفط إلى الخارج وتجميد أرصدة العراق من النقد الأجنبي. وأدى ذلك إلى زيادة حدة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، كما هو مبين في الجدول الآتي :-

جدول (٣) الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

السنوات	الرقم القياسي للأسعار	معدل التضخم السنوي %
٢٠٠٤	٣٦.٤	٢٦.٨
٢٠٠٥	٥٨.٥٨	٣٧.١
٢٠٠٦	٨٩.٧٦	٥٣.٢
٢٠٠٧	٨٠.٧٢	-١٠.٧
٢٠٠٨	٩٠.٩٥	١٢.٦
٢٠٠٩	٩٧.٢٠	٦.٨٧
٢٠١٠	١٠٠	٢.٨
٢٠١١	١٠٥.٨٠	٥.٨
٢٠١٢	١١٢.٢٤	٦.٠٨
٢٠١٣	١١٤.٥٣	٢.٠٤
٢٠١٤	١١٦.٩١	٢.٠٧
٢٠١٥	١١٨.٥٣	١.٣
٢٠١٦	١١٩.١٩	٠.٥
٢٠١٧	١١٩.٤١	٠.١
٢٠١٨	١١٩.٨٥	٠.٣
٢٠١٩	١١٩.٦١	-٠.٢
٢٠٢٠	١٢٠.٣٠	٠.٥
٢٠٢١	١٢٧.٥٧	٦.٠٤
٢٠٢٢	١٢٧.٢٦	٣.٧

المصدر: الجدول بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط قسم الارقام القياسية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

ومن خلال مقارنة معدل التضخم ومؤشر الأسعار بعد عام ٢٠٠٤، وقد أنخفضت حدة التضخم بين عامي ٢٠٠٤ ٢٠١٧، حيث أنخفض معدل التضخم إلى ٠.١٪عام ٢٠١٧ بعد أن وصل إلى٢٦.٨٪عام ٢٠٠٤ و٥٣.٢عام ٢٠٠٦ . ويعد هذا التراجع مؤشراً جيداً على مدى فعالية الإجراءات التي تتبعها السلطات النقدية وفعالية الأدوات المستخدمة لاحتواء التضخم والحد منه. وينعكس ذلك في زيادة القوة الشرائية لدخل المواطنين. ولذلك فإن التضخم في العراق يسيطر على الاقتصاد من خلال التحكم في السيولة والتحكم في الأنفاق وتقليل الطلب الكلي. ونلحظ ذلك من خلال الرسم البياني الآتي :-

الشكل (٥) الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

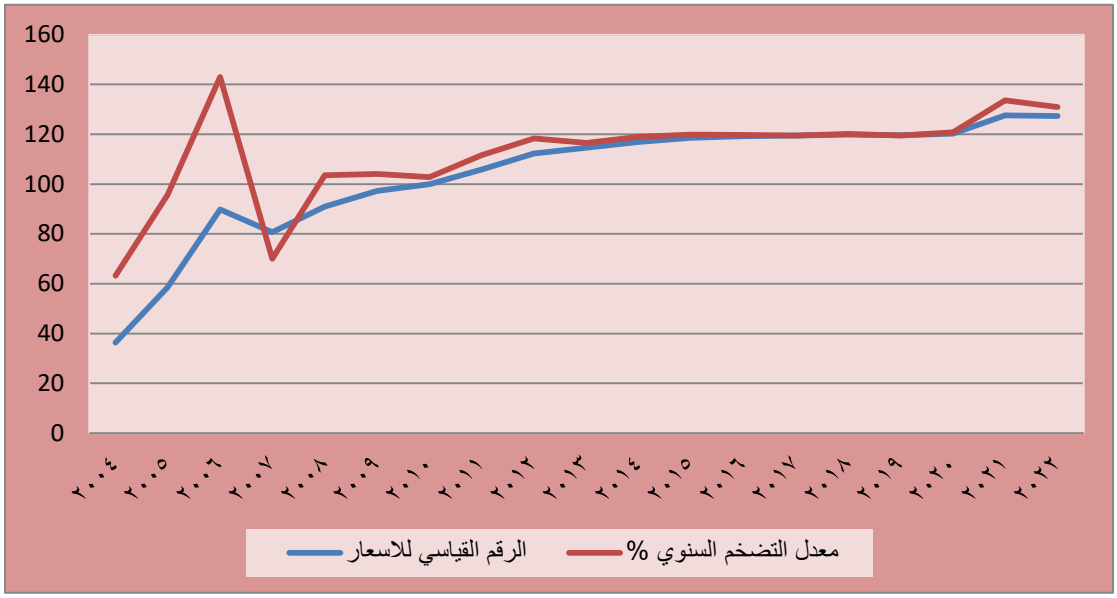

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٣)

٢- عرض النقد:-

من الواضح أنه بسبب الزيادة الكبيرة في عرض النقود بسبب تمويل النفقات العسكرية والمدنية وسياسات النقد الرخيص التي تنتهجها السلطات النقدية، فإن دور أسعار الفائدة يكاد يكون معدوماً، والسبب في ذلك يعود إلى أن القيمة الحقيقية لأسعار الفائدة على الودائع سلبية مقارنة بالتضخم، وتراجع حجم الودائع مقارنة بالنقد الشخصي، وعدم وجود حوافز للبنوك على الادخار، وتركز الاكتناز، بالإضافة إلى أن الأفراد لم يعودوا يحتفظون بالنقد المحلي. (دينار)، كما أن هناك تأثيراً على العملة بسبب قلة الوعي المصرفي وقلة عدد وفروع البنوك التجارية، وكان هناك خلل واضح في مزيج العرض. بعد عام ٢٠٠٤، أصبح الهدف الأساسي للسلطات النقدية هو تحقيق الاستقرار في المعروض النقدي وتقليل السيولة من أجل الحد من التضخم ويعود النجاح في السيطرة على المعروض النقدي والسيولة العامة إلى عدة أسباب، منها مزادات العملة، واستخدام أسعار الفائدة كمثبت اسمي للسياسة النقدية، واستعادة الثقة في الدينار كعملة عادية(شدهان،٢٠١٦،٢٥).

٣- سعر الصرف :-

تسعى السلطات النقدية إلى أيجاد سعر صرف متوازن للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي يكون أقرب إلى السعر الفعلي، وكان سعر الصرف قبل عام ٢٠٠٤ يخضع لنظام سعر الصرف الثابت، أي ما يعادل

٣.٣ دولار أمريكي للدينار الواحد. وكان هناك ١٣ سعر صرف متعدد في سوق الصرف الأجنبي الموازي، ومع تصاعد الأحداث السياسية وعدم الاستقرار، اخذ سعر صرف الدولار الأمريكي بالتذبذب والزيادة مقابل مقابل الدينار العراقي بسبب أنعدام الثقة، وأنخفضت قيمة العملة العراقية مقابل الدولار الأمريكي. وفقد وظيفته كمخزن للقيمة قانون البنك المركزي الجديد لعام ٢٠٠٤ بعد صدوره، تم اتخاذ خطوات للبدء في بيع النقد الأجنبي بالمزاد العلني لتحقيق توازن الطلب على الدولار الأمريكي. فأدخل الدولار الأمريكي وأوجد سعر صرف متوازن للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى استقرار سعر الصرف واستقرار الأسعار، ومن ثم الحد من ظاهرة الدولرة(شدهان ،٢٠١٦، ٣٠) وكما مبين في الجدول الآتي :-

جدول (٤) سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

السنوات	سعر صرف الدينار العراقي الرسمي	سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي
٢٠٠٤	١٤٥٣	١٤٥٤
٢٠٠٥	١٤٦٩	١٤٧٢
٢٠٠٦	١٤٦٧	١٤٧٥
٢٠٠٧	١٢٦٥	١٢٦٦
٢٠٠٨	١١٩٦	١٢٠٣
٢٠٠٩	١١٨٠	١١٨٢
٢٠١٠	١١٨٣	١١٨٥
٢٠١١	١١٨٣	١١٩٦
٢٠١٢	١١٧٩	١٢٣٣
٢٠١٣	١١٧٩	١٢٣٢
٢٠١٤	١١٨٨	١٢١٤
٢٠١٥	١١٩٠	١٢٤٧
٢٠١٦	١١٩٠	١٢٧٥
٢٠١٧	١١٩٠	١٢٥٨
٢٠١٨	١١٩٠	١٢٠٩
٢٠١٩	١١٩٠	١٢٩٦
٢٠٢٠	١٢٠٠	١٢٢٤
٢٠٢١	١٤٧٠	١٤٧٤
٢٠٢٢	١٤٧٠	١٤٨٢

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي للسنوات(٢٠٠٤-٢٠٢٢)

نلحظ في الجدول اعلاه أن تقلبات أسعار الصرف أدت إلى تغيرات في الأسعار المحلية للسلع والخدمات بسبب فروق العملة بين البلدان المصدرة والمستوردة. وتؤثر أسعار السلع المستوردة على أسعار السلع المحلية، وبما أن العراق يعتمد بشكل كبير على الواردات، فإن أسعار السلع والخدمات تتأثر بشكل

مباشر بتقلبات أسعار الصرف، والتي تؤثر بدورها على القوة الشرائية للأفراد.ونلحظ ذلك من خلال الرسم البياني الآتي :-

الشكل (٦) سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

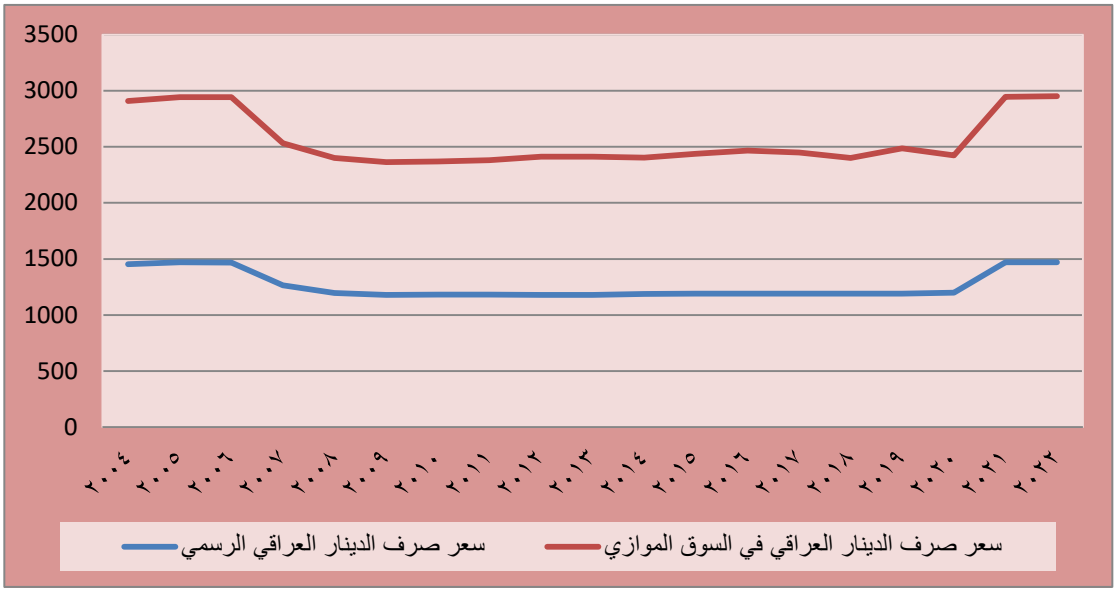

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٤)

المبحث الثالث

داخلية وخارجية عرض النقد وتطوراته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

يعد عرض النقود أحد جانبي التوازن النقدي اللذين يشكلان الطلب على النقود، في حين يعد الجانب الآخر أحد المتغيرات النقدية الأساسية التي حظيت باهتمام كبير في النظرية النقدية. ويحظى عرض النقود بأهمية كبيرة في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لأهميته في توجيه السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويسهم في صياغة السياسة النقدية طويلة الأجل.وسنتعرف في هذا المبحث على داخلية وخارجية و تطورات واتجاهات عرض النقد في العراق خلال المدة المحددة في هذا البحث.

أولاً:- داخلية وخارجية عرض النقد

يعد عرض النقود أهم متغير تستخدمه السلطات النقدية، ممثلة في البنوك المركزية، للتأثير على المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة. وفي سياق التعرف على مفهوم عرض النقود، أو ما يسميه بعض الاقتصاديين بالكتلة النقدية، يُعرَّف بأنه "مجموعة الوحدات النقدية المتداولة في الاقتصاد على مدار فترة زمنية معينة" (الحمداني،٢٠١٨: ٢). واختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للمعروض النقدي، وكان محور اختلافهم على مكونات المعروض النقدي، فظهرت مفاهيم متعددة للمعروض النقدي، مثل تعريف المعروض النقدي على النحو الآتي (النقد الموجود في أيدي الأفراد وكذلك احتياطيات البنك المركزي) (Amadeo,٢٠١٩: ١-٢).أطلق كينز على المعروض النقدي اسم "كمية النقود" وعرّفه بأنه مجموع النقود ذات القوة الشرائية المباشرة، أي النقود التي يمكن استبدالها مباشرةً بجميع السلع والخدمات المعروضة للتبادل (سلمان،عذافة،٢٠١٩: ٣). عرّفت مدرسة شيكاغو عرض النقود على أنه المحدد الرئيس للدخل القومي، أي أنه مؤشر يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدخل القومي ويؤكد على العلاقة الإحصائية بين الاثنين (صالح،الأعرجي،٢٠٢٣: ٣) .

على مدار آلاف السنين، استُخدم الذهب والفضة كنقود، ولكن في الوقت الحاضر تُعد العملات المعدنية والأوراق النقدية التي تصدرها البنوك المركزية هي المصدر الرئيس للمعروض النقدي. في أي وقت، ويمكن لحاملي النقود أن يودعوها لدى البنك ويستفيد منها شخص. ويعد المعروض النقدي رصيد الأشياء التي يمكن استخدامها كوسيط في ظاهرة المبادلة، وضمن هذا المفهوم العام، هناك عدة مفاهيم للمعروض النقدي بحسب ما يندرج تحت كل مفهوم، بالإضافة إلى العملة المودعة والنقد المتداول، والأكثر سيولة هو ما

لا يتذبذب في قيمته ويمكن تحويله فوراً إلى نقود، أو ما تحدث فيه تقلبات في نطاق ضيق (البياتي،٢٠١٨: ١٠).

ومما سبق، يمكن استنتاج أن عرض النقد يشير إلى إجمالي كمية النقود في الاقتصاد الوطني لدولة ما. ويشمل ذلك النقود المتداولة في المجتمع والنقود المودعة في البنوك، بالإضافة إلى النقود ذات السيولة العالية والتي يمكن تحويلها على الفور إلى نقود سائلة دون أي تغيير في القيمة.

عرض النقود هو متغير خارجي مستقل تسيطر عليه السلطة النقدية (البنك المركزي) ولا يتأثر بالطلب النقدي من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية ويمثل الاتجاه العام للنظام النقدي التقليدي. تنعكس المدارس التي تشرح طبيعة العرض النقدي في أفكار المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) في المجال الاقتصادي يمارس البنك المركزي القدرة على التحكم في عرض النقود، حيث يقوم عرض النقود بضبط القاعدة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة والتغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني(Thwaini and Hamdan,٢٠١٧:٢)، ومن ثم فإن عرض النقود يؤثر على المتغيرات الاقتصادية التابعة و لا يعتمد على الاقتصاد تأثير المتغيرات. أولئك الذين يؤمنون بالإدراك الخارجي يتعاملون مع واحد أو أكثر من المتغيرات، أي مستوى الأسعار وأسعار الفائدة والناتج الحقيقي، على أنها تحددها التغيرات في عرض النقود، ومن ثم الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي يتماشى مع التغيرات في عرض النقد (Ezeji and Fortunatus,٢٠١٣:٦٢-٦٣).

ويعد عرض النقود متغيراً داخلياً وعندما يكون متغيراً تابعاً يتم تحديده داخلياً على أساس النشاط الاقتصادي، وبخاصة عندما تكون السلطات النقدية غير قادرة على التحكم في التغيرات في عرض النقود بسبب التغيرات في الدخل النقدي. وينعكس التأثير في مضاعف النقود وعرض النقود. وكذلك في المواقف التي تفقد فيها السلطة القدرة على الحد/أو السيطرة على التوسع النقدي بناءاً على الظروف والعوامل الاقتصادية المختلفة (المتعلقة ببنية الاقتصاد) أو غير الاقتصادية. يمثل المعروض النقدي كمتغير داخلي اتجاها في المدرسة الفكرية ما بعد الكينزية، حيث يتم توجيه الأموال إلى الاقتصاد على أساس احتياجات الاقتصاد الحقيقي. يعتمد عرض النقود على الطلب على هذه النقود وليس نتيجة للسيطرة الوحيدة للسلطات النقدية (Garcia B,٢٠٠٧:٩٥). وهكذا، يؤكد أنصار الداخلية على عرض النقود أن مخزون النقود المتداولة يتحدد بواحد أو كل من المتغيرات الآتية: مستوى السعر، والفائدة، والناتج المحلي الحقيقي.

ثانياً:- مقاييس عرض النقد

ويمثل المضمون الرئيس للسياسة النقدية في إدارة عرض النقود بشكل مباشر (إجمالي النقود) أو غير مباشر (استهداف التضخم من خلال أسعار الفائدة وأسعار الصرف)، وبما أن قياس عرض النقود مهم، فمن الضروري تتبع مقاييس عرض النقود ومكوناتها، والتي تختلف عبر الأنظمة النقدية والمالية للاقتصاد. ويجب تحديد المكونات على النحو الآتي (عبدالله،دأود،٢٠٢٣: ٦):-

١- القاعدة النقدية (M٠):

والقاعدة النقدية، أو النقود الاحتياطية كما يسميها صندوق النقد الدولي، هي ما يسمح للبنك المركزي بزيادة أو خفض المعروض النقدي استجابة للأصول الخارجية أو الائتمانية المتاحة، والرأي التقليدي هو أن السلطة النقدية تتحكم في المعروض النقدي لأنها تسيطر على القاعدة النقدية لتمييزها عن غيرها المقاييس.

٢- القياس الضيق (M١):

ويشمل مزيجًا من العملة المتداولة والودائع تحت الطلب، أي الحسابات الجارية، والحسابات الجارية للشركات غير المدرة للفائدة مثل الشيكات السياحية التي تصدرها البنوك. ومن ثم يشمل المقياس الأضيق نطاقًا العملة والأشياء الشبيهة بالعملة ذات الطابع الفوري والمرونة في شكل حسابات جارية، ويتم تضمين الشيكات السياحية في هذا المقياس .

٣- القياس الواسع (M٢):

يشمل ودائع الادخار (بما في ذلك ودائع سوق المال) وشهادات الإيداع وبعض العناصر السائلة التي يجب إدراجها في هذا المؤشر ، (M٢) هو مجموع M١ ويشمل الأموال السائلة، سواء كانت ودائع أم ودائع قانونية، وشبه النقود التي تشير إلى حسابات التوفير وغيرها من العناصر السائلة .

٤- القياس الأوسع (M):

اعتمدت البلدان المتقدمة، بسبب التطورات الكبيرة في القطاعين النقدي والمالي وتطور الأسواق المالية وظهور الوسطاء الماليين واستحداث أنواع مختلفة من المشتقات المالية، مفهوماً أكثر شمولاً للمعروض النقدي الذي يشمل العملة والودائع الجارية والودائع الادخارية وكذلك جميع الودائع التي تنشئها الجهات الحكومية العاملة في مجال النشاط الاقتصادي (شهاب،٢٠١٣: ٢٨٨).

٥- عرض النقد بمقياس السيولة:

ويشمل عرض النقود وفق مفهوم المقياس الأوسع، بالإضافة إلى الأصول المالية المملوكة للوحدات الاقتصادية غير المصرفية، مثل الأوراق المالية العامة والسندات المتمثلة في القروض سواء الصادرة عن الحكومات أو المشاريع الخاصة والمؤسسات المتخصصة من شركات استثمار السندات و البنوك العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والأوراق التجارية. أوراق مالية حكومية قصيرة الأجل تتراوح ما بين (٣) إلى (٦) أشهر وأهمها (أذاونات الخزانة) والتي تتميز بسيولة عالية وأمان يمكن بيعها عند الحاجة، مع خضوعها لتقلبات سعرية محدودة التأثير. أما بالنسبة للسندات الحكومية طويلة الأجل، أي السندات الحكومية التي تبلغ فترة استحقاقها أكثر من سنة، فإن المبلغ يمكن استرداده بسهولة بعد الاستحقاق، ونظراً لاستحقاقها الأطول فإن سيولتها عادة ما تكون أقل من سيولة أذاون الخزانة، لكن أرباحها أعلى .

ثالثاً:- نظريات مدارس الاتجاه التقليدي السائد في تفسير طبيعة خارجية عرض النقود.

الاتجاهات السائدة في تفسير طبيعة عرض النقود هي النظرية النقدية التقليدية، "النظرية الكمية للنقود"، وآراء المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو التي تمثل المدارس النقدية المعاصرة نظرية ولكن جذورها كلاسيكية)، هناك اتفاق على التعامل مع عرض النقود كمتغير خارجي تحدده السلطة النقدية. كما يشير الاتجاه التقليدي الشعبي إليها بالمدرسة العمودية، لتمييزها عن المدرسة ما بعد الكينزية (غير التقليدية أو الجديدة)، والتي تعرف بالمدرسة الأفقية. يمكن مراجعة النظريات والمدارس السائدة التي تشرح العوامل الخارجية لعرض النقود على النحو الآتي:

١- النظرية النقدية التقليدية (نظرية كمية النقود)

تستخدم النظرية النقدية التقليدية نظرية كمية النقود لشرح طبيعة المعروض النقدي، وهو نتاج مساهمات عدد كبير من الاقتصاديين بما في ذلك هايك، ومارشال، وميل، وريكاردو، وحتى كينز. ووفقاً لهذه النظرية فإن عرض النقود يكون خاضعاً لسيطرة البنك المركزي ومن ثم يعد متغيراً خارجياً يتم تحديده وفقاً لأهداف السياسة النقدية. يقوم البنك المركزي بإدارة القاعدة النقدية والسيطرة عليها من خلال عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني، وتعتمد نظرية عرض النقود التقليدية على طريقة القاعدة النقدية المضاعفة (Moor,١٩٩٨:١١)، ووفقاً للمنظور التقليدي، فإن الاحتياطيات تخلق الودائع. ويفترض الطريق إلى خلق النقود استناداً إلى الاتجاهات السائدة من خلال مضاعف النقود إذ إن المضاعف مستقر مع مرور الوقت، وهذا يعني أن البنك المركزي يتحكم بشكل فعال في إجمالي المعروض النقدي في الاقتصاد. يتمتع

البنك المركزي بالقدرة على التأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من خلال أدوات سياسته النقدية. تفترض الاتجاهات الحالية وجود وظيفة مستقرة للطلب على النقود وتربط المجموعات النقدية بإجمالي الدخل الاقتصادي، وهذا يجعل السياسة النقدية فعالة في التحكم في الطلب الكلي. ويعني هذا المفهوم أن آلية الأنتقال تتم من خلال عرض النقود كأداة للسياسة النقدية (Haghighat,٢٠١١:٦٣).

٢- المدرسة الكينزية:-

اختار كينز تبني النظرية الشائعة حول العوامل الخارجية لعرض النقود لضمان استماع الاقتصاديين إليه، على الرغم من أن استنتاجه بأن كمية المال يتم تحديدها داخليًا قوض نظريته العامة. وأوضح كينز أن عرض النقود هو كمية النقود المعروضة وهو متغير خارجي (مستقل) تحدده السلطة النقدية، ومن خلال التحكم في عرض النقود يستطيع البنك المركزي التحكم في أسعار الفائدة. والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

٣- المدرسة النقودية:-

وترى المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) أن التغيرات في كمية النقود تحدث من خلال تصرفات السلطات النقدية المبنية على سياسة نقدية مستقلة، مما يجعل عرض النقود متغيرا خارجيا. وغالباً ما يعتمد هذا التفسير على آراء الاقتصادي ميلتون فريدمان ومن خلال أبحاث تطبيقية واسعة النطاق. لقد أثبت علماء النقد أن التغيرات في عرض النقود تسبق التغيرات في تدفق النشاط الاقتصادي وأن النسبة بين المال والنشاط الاقتصادي (الناتج الإجمالي الاسمي) مستقرة على الرغم من التغيرات في العوامل المؤسسية التي تؤثر على تداول النقد (Karic and Others,٢٠١٨:٤٠). أن تأثيرات التغيرات في كمية النقود على الدخل الحقيقي تكاد تكون معدومة على المدى الطويل، إلا أن آثار هذه التغيرات تظهر عندما يتعلق الأمر بالتغيرات في الدخل الاسمي والتغيرات في الدخل الحقيقي على المدى القصير. ويؤكد النقديون أن العامل الرئيس الذي يحدد مستوى الإنتاج على المدى القصير ومستوى الأسعار على المدى الطويل هو عرض النقود، وأنه على المدى الطويل ينعكس تأثير زيادة عرض النقود في ارتفاع معدلات التضخم.

رابعاً:- مدارس الاتجاه الحديث في تفسير طبيعة داخلية عرض النقود.

١- تطورات الجدل النظري والدوافع الفكرية الممهدة لظهور نظرية داخلية عرض النقود.

مع تطور نظرية ما بعد الكينزية والفكر النقدي، بدأ الجدل النظري حول ما إذا كان عرض النقود متغيرًا خارجيًا أم داخليًا وظهر اهتمام واسع النطاق. يرجع أنصار نظرية داخلية عرض النقود أصول نظريتهم إلى

رواد المدرسة المصرفية مثل توكي وفولارتون، الذين زعموا أن فكرة داخلية عرض النقود حظيت باهتمام كبير. الاقتصاديون الكينزيون، بقيادة كينز نفسه، وكذلك توبين ١٩٨٧ وكالدور .١٩٨٢

كان الدافع الرئيس لظهور النزعة الداخلية للعرض النقدي في مرحلة ما بعد الكينزية هو رد الفعل ضد المدرسة الفكرية النقدية، حيث رأى كالدور أن العرض النقدي هو في الواقع المتغير التابع، في حين أن مستوى السعر هو المتغير المستقل، ومن ثم عرض النقود هو المتغير المستقل. يعتمد العرض إلى حد كبير على مستوى الأجور النقدية (Pilkington,٢٠١٤:٢). وتتمثل أبرز المقترحات الفكرية والنظرية الداعمة للطبيعة الجوهرية لعرض النقود في مساهمات من نظرية الدورة النقدية والمدرسة الفكرية الكينزية الجديدة الجديدة (King,٢٠١٢:٨٧-٩٠) لقد أدت نظرية الدورات النقدية إلى مناقشات مثمرة بين الخبراء في هذا المجال، ويتبع معظم مؤلفي النظرية الاقتصادية والنقدية منهجًا من مجال النظرية ما بعد الكينزية، تعد هذه النظرية تفسيراً متقدماً لاستيعاب عرض النقود نظراً لظهورها لأول مرة في الأفكار الكينزية السائدة، حيث يعد كينز أول من تناولها في مقالته عام ١٩٣٠م ، حيث تعامل مع عرض النقود كعامل داخلي(Hewitson,١٩٩٣:٤) .

ركزت النظرية النقدية للمدرسة الكينزية الجديدة (التي كان من بين المساهمين فيها ستانلي فيشر، وتوبين، وروبرت جوردون) على تطوير "قنوات الائتمان"، وإدارة أصول البنوك التجارية، وإمكانية الاستبدال بين مكوناتها الأساسية. وينقسم الكينزيون الجدد إلى مفكري ما بعد الكينزيين ومفكرين كينزيين جدد. ويعتقد مفكرو ما بعد الكينزية أن الإقراض المصرفي هو أساس النهج الداخلي في التعامل مع المعروض النقدي، في حين يعتقد المفكرون الكينزيون الجدد أن أنشطة الإقراض المصرفي ليس لها أي دور (Ching,٢٠١١:٥). يعتمد النموذج الكينزي الجديد على استخدام أسعار الفائدة بدلاً من المعروض النقدي كأداة سياسية (قاعدة تايلور) لتحديد كيفية قيام البنوك المركزية بتعديل أسعار الفائدة الاسمية استجابة للتغيرات في التضخم والإنتاج. ويزعمون أنه على المديين القصير والطويل، بالإضافة إلى استقلال الأسعار عن المعروض النقدي، فقدت البنوك المركزية أيضًا القدرة على السيطرة على المعروض النقدي، الذي يتكيف مع الطلب على المدى الطويل. ، لذا فهو يتجاهل إجمالي مبلغ الأموال التي يجمعها البنك المركزي ودالة الطلب على النقود، لارتباطها بدوافع ورغبات الوحدات الاقتصادية، مما يجعل عرض النقود متغيراً داخلياً (Handa,٢٠٠٩:٥٤٤-٥٤٨)، ولذلك، فإن نموذجهم يسمى نموذج فيكسل الجديد ويتوافق مع نموذج فيكسل التقليدي لاقتصاديات الائتمان بالعملة الأجنبية.

١- المناهج الفكرية لمدرسة ما بعد الكينزية لشرح الطبيعة الداخلية للعرض النقدي.

لقد أسهم التطور النظري والفكري حتى الأن بشكل كبير في إثراء النظرة إلى الطبيعة الداخلية لعرض النقود، إلا أن المساهمة الفكرية الحقيقية في نشوء النظرية الداخلية لعرض النقود تتمثل في الأفكار والأبحاث النظرية والتطبيقية التي قام بها المنظرون في المدرسة ما بعد الكينزية، والتي تمثل تطورًا إضافيًا لأفكار المدرسة الكينزية الجديدة بشكل عام. التحول هو أن دراسة طبيعة عرض النقود كمتغير داخلي يشار إليها في عصرالمدرسة ما بعد الكينزية. وبعد تطور أفكار هذه المدرسة وما رافقها من خلافات نظرية وفكرية، ظهرت نظريتان مختلفتان: الأولى: تمثل وجهة نظر المنهج التكييفي ، والثانية: تمثل وجهة نظر المنهج الهيكلي، يتفق كلا النهجين على أن "البنوك في العالم (الحالي) تقوم فعلياً بالإقراض، في حين تعمل في أوقات أخرى على أنشاء الودائع والبحث عن الاحتياطيات " (Holmes,٢٠٠٤:٧٣).

أن التمييز بين نظرية ما بعد الكينزية فيما يتعلق بالنظر إلى عرض النقود كمتغير داخلي يعني أن التقلبات أو التغيرات في المجموع النقدي التي تحدث يمكن أن تتأثر داخليا، الأمر الذي له عدد من الدلالات: الأول هو اكتشاف وجود صلة بين الفشل. ومن الناحية الاقتصادية وبشكل عام، فإن القيود المفروضة على المجموع النقدي لا تثبت أن سياسات السلطات النقدية هي السبب، وتتعارض مع وجهة نظر النقديين القائلة إن الفشل يرجع بشكل أساسي إلى أخطاء في السياسات التنظيمية للبنك المركزي. إمدادات العملة. والنتيجة الثانية هي أن التعامل مع عرض النقود كمتغير داخلي يعني أن محاولات السيطرة على الاقتصاد من خلال قواعد عرض النقود المصممة من منظور نقدي غالبا ما تكون غير ناجحة وغير مجدية، مما يتطلب من السلطات النقدية أن تكون مسؤولة عن وضع قواعد عرض العملة. تبحث السياسات عن وسائل أو أدوات أخرى للتنظيم للاقتصاد وأهم هذه الأدوات هي سياسة أسعار الفائدة ومراقبة الكمية. والنتيجة النهائية هي أن تقلبات عرض النقود المولدة داخلياً تلعب دوراً مهماً وتأثيرا بالغاً في الدورات الاقتصادية ويمكن أن تؤدي أيضًا إلى عدم الاستقرار (Palley,٢٠٠١:٢).

لتفسير طبيعة التغير الداخلي في عرض النقود وفقاً لأفكار منظري المقاربات ما بعد الكينزية المختلفة والأثر الداخلي لعرض النقود على فعالية الإدارة والسياسة، فضلاً عن تأثيره على الوضع الاقتصادي الشركة بأكملها. ، سنقوم بتحليل النقاط الآتية:

أ- نظرية داخلية عرض النقود في النهج التكيفي.

(١) وجهة نظر المنهج التكيفي في تفسير طبيعة التطور الداخلي لعرض النقود.

وبما أن المعروض النقدي مدفوع بالكامل بالائتمان، فإن نهج التكيفي النقدي يشار إليه على أنه نهج الطلب البحت على الإقراض ويعتمد على موقف السلطات النقدية واستعدادها للاستجابة للضغوط الناجمة عن زيادة الإقراض المصرفي. وتلعب البنوك دور المقرض كملاذ أخير وتكون المؤسسات المصرفية التجارية على استعداد لتقديم جميع القروض وتوفير جميع الاحتياطيات بأسعار الفائدة السائدة (القروض توليد الودائع توليد الاحتياطيات)، يتم تحديد معدلات الإقراض من خلال أسعار الفائدة وتكاليف الإقراض وعرض الأموال في نافذة الخصم، حيث تكون التغيرات الداخلية نتيجة للتغيرات في التدفقات النقدية، وليس السبب (Nell,٢٠٠٠:٣١٤-٣١٥). ولا يشكل ترشيد (تقييد) الائتمان جزءاً من مهمة هذا النهج عندما تلبي البنوك أي طلب على القروض بهوامش تتجاوز سعر الفائدة (Palley,٢٠١٣:٢٢).

كان مور واحداً من أوائل المساهمين في هذا النهج، حيث أظهر أن أسعار الفائدة الاسمية قصيرة الأجل (وظيفة رد فعل البنك المركزي) تدار خارجياً من قبل البنك المركزي. تحدد قوى السوق عرض النقود كمتغير داخلي. يقود هذا الرأي منظري التكيف إلى افتراض أن منحنى عرض النقود أفقي (مرن بشكل لا نهائي) على المدى القصير، ومن هنا وصف مور ١٩٨٨ هذا النهج بالنهج الأفقي. ويعد من أبرز المؤيدين لهذا التوجه. كالدور ١٩٧٠، روجيس ١٩٨٩، و راشن ١٩٩٩. وقال مور أن أسعار الفائدة طويلة الأجل لا يمكن تحديدها بشكل مستقل عن ظروف الطلب (Garcia B,٢٠٠٧,٩٧). يرفض التكيفيون الحديث عن علاقة مستقلة بين عرض النقود والطلب على النقود لأنهم يعتقدون أن الطلب على الودائع يجب أن يساوي عرض الودائع.

(٢) العلاقة بين سلوك أسعار الفائدة والعلاقة بين القروض والودائع والاحتياطيات لدى التكييفيين.

ويعتقد النهج التكيفي أن أموال الائتمان، على النقيض من منتجات الإنتاج الأخرى، لا توصف بوظيفة إنتاج أو سعر عرض مرتفع. وما دامت أموال البنك مقبولة عموماً كوسيلة للدفع، فإن أي نشاط إقراض لا يتطلب مدخرات أو تقييداً للأموال. الاستهلاك من دخل الفترة السابقة، أي أن عرض النقود كمتغير داخلي، وفقاً لهذين المفهومين المنظمين، لا يعتمد على إجمالي المدخرات في الاقتصاد. وفقاً للمدرسة الفكرية التكيفية، حيث تتراوح السببية من الائتمان المصرفي إلى المجموعات النقدية(Panagopoulos and Spiliotis,٢٠٠٨:٦٠٢-٦٠٣)، يمكن وصف الظاهرة الاقتصادية وخلق النقود على النحو الآتي: من أجل بدء ظاهرة الإنتاج، تطلب الشركة قرضًا من المنتج. يقوم الأخير بتقييم الوضع الائتماني للمقترض، وبمجرد

اعتبار أن المؤسسة تتمتع بائتمان جيد، يمكنها الاقتراض بسعر يحدده النظام المصرفي، ويجب على النظام المصرفي أن يدعم ظاهرة توفير الائتمان بكمية معينة من الاحتياطيات، ولتحقيق ذلك يمكن أن يلجأ البنك المركزي، بوصفه مقرض الملاذ الأخير، إلى تلبية احتياجات احتياطي النظام المصرفي لأن الفشل في تلبية احتياجات احتياطي النظام المصرفي قد يؤدي إلى أزمة مالية (Dow& Hillard,٢٠٠٢:١٤٩).

ويعتقد التكييفيون أن السلطة النقدية تعمل على تعديل أسعار الفائدة القصيرة الأجل لمعالجة الزيادة في متطلبات الاحتياطي الناجمة عن زيادة الإقراض المصرفي. وهذا التعديل يجعل السلطة النقدية تفقد فعاليتها وقدرتها على التأثير في تكلفة رأس المال. تحفيز الاقتصاد. أن تعديل أسعار الفائدة لا يعني تثبيت أسعار الفائدة بشكل كامل وإلى أجل غير مسمى، بل يعني السماح للبنك المركزي بتعديلها وفقاً لرؤيته للظروف والأهداف الاقتصادية، ومن ثم إعطاء أسعار الفائدة قدراً من الاستقرار. والغرض من السياسة النقدية هو التعويض عن الخلل في أسعار الفائدة. نقص المعروض النقدي كمتغير داخلي حالة أنعدام الرقابة. تقرر البنوك سحب الاحتياطيات بناءً على احتياجات أنشطة الإقراض. يتيح هذا للبنك المركزي الحفاظ على أسعار الفائدة ضمن النطاق المستهدف، ويتم استيعاب المعروض النقدي والقاعدة النقدية بالكامل، ويتم تحديدهما بمقدار الائتمان المصرفي المطلوب، ولا يتحكم البنك المركزي في المعروض النقدي.

ب- نظرية داخلية عرض النقود في النهج الهيكلي.

يعتقد الهيكليون أن المعروض النقدي يتأثر بالطلب على الائتمان واستجابة السلطات النقدية، غير أن المعروض النقدي يعتمد على كيفية إدارة البنوك فعليا لأصولها وخصومها. ولذلك فإن النهج الهيكلي يسمى نهج الطلب على قروض المحفظة المختلطة، لأنه يعتمد على موقف السلطات النقدية ومبادرات البنوك الخاصة (Palley,٢٠١٧:٩-١٢). لقد قبل البنيويون بشكل مطلق الطبيعة المتأصلة لتفضيلات السيولة وأسعار الفائدة وعملوا على إدخال الطلب في النظرية الكينزية وإعادة تعريف أسعار الفائدة طويلة الأجل. ويعتقد البنيويون أن الطلب على الائتمان محدود إلى حد ما لأن البنوك المركزية قادرة على فرض حدود كمية على الاحتياطيات المتاحة في الأسواق المالية من خلال عمليات السوق المفتوحة، ويزعمون أن التكلفة الحدية للاقتراض من المؤسسات المالية تتناقص. وتزداد نافذة الخصم مع توسع استخدام هذا الخيار، وبخاصة أن معدل الخصم يرتبط بشكل مباشر بمستوى الأموال المقترضة. وبحسب مينسكي، أعاقت البنوك المركزية توسع الائتمان لأن التعديلات الجزئية في سعر الخصم فرضت مطالب على أرصدة التسوية (الاحتياطيات) التي صاحبتها زيادة في أسعار الفائدة، مما أدى إلى الحد من الطلب على الائتمان. وهذا يعني ضمناً، وفقاً لاعتبارات السببية، أن القاعدة النقدية يمكن أن تسبب الائتمان. ويعتقدون أن سلوك المؤسسات

المالية غير مقيد بالسيولة التي يوفرها البنك المركزي، وأن معدل التمويل المصرفي ثابت عند المعدل الذي يحدده البنك المركزي طالما أن البنوك التجارية تستجيب لزيادة الطلب على الائتمان من خلال التغيرات الهيكلية في محافظها الاستثمارية، سواء من ناحية الأصول أو الخصوم. يرى الاقتصاديون الهيكليون، بما في ذلك داو ومينسكي، أن تفضيل السيولة سمة مهمة لسلوك الشركات. وعلى عكس هذين التكييفين، يتجاهل الهيكليون حقيقة أن أسعار الفائدة قصيرة الأجل هي أداة مطلقة تحت تصرف السلطة النقدية، ومن ثم يرون أن شكل منحنى عرض الائتمان له ميل تصاعدي أيجابي (Fontana,٢٠٠٤:٣٧٦).

خامساً:- اتجاهات عرض النقد في العراق مابعد ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٢٢

وبما أن النقود تعد وسيلة للتبادل أو مقياساً للقيمة، فقد قام الاقتصاديون بتوسيع مناقشة تعريف عرض النقود بمفاهيم محددة للمكونات التي تشكل عرض النقود وكيفية حساب عرض النقود. وهو أحد العوامل الأساسية المؤثرة على الاقتصاد، لأنه يعتمد على ما إذا كان الاقتصاد في حالة توازن وما إذا كانت إدارة المجموعات المالية تلبي متطلبات الوضع الاقتصادي(Stiftung:٢٠٠٣,٢٢٦)، وبذلك يتميز عن المفهوم الضيق لعرض النقود والمفهوم الواسع. من عرض النقود. وعلى مستوى عرض العملة العراقية، حدثت بعض التطورات المهمة في عرض العملة العراقية بسبب الوضع الذي يمر به الاقتصاد العراقي، فقد أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق إلى توقف صادرات النفط وتوقفها حرمان الموردين الرئيسيين من الوصول إلى فرص التمويل بالعملة الأجنبية. وفي هذه الحالة، لجأت إلى تمويل عجز الموازنة من دون ضوابط الإصدار والقوانين اللازمة. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة كبيرة في المعروض النقدي. أن الزيادة في المعروض النقدي الواسع والضيق والتوسع في المعروض النقدي بعد العقوبات الاقتصادية الدولية في عام ١٩٩٠ كانت نتيجة للسياسة النقدية الرخيصة المطبقة في ذلك الوقت والتي ارتبط فيها المعروض النقدي بالعجز الزائد في الميزانية وهذا ما يُعرف باسم "احتواء الدين العام"، وحتى بعد مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٦، ظل احتواء المعروض النقدي أحد الاهتمامات الرئيسة للبنك المركزي منذ عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٢٢، وفقاً للقانون الجديد رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤. وكما موضح في الجدول الآتي :-

جدول (٥) اتجاهات عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

السنة	النقد الاساس M٠	عرض النقد بالمفهوم الضيق M١	عرض النقد بالمفهوم الواسع M٢	المضاعف النقدي (M٢/M٠)
٢٠٠٤	١٢٢١٩٠٠٠	١٠١٤٨٦٢٦	١٢٢٥٤٠٠٠	١.٠٠٣
٢٠٠٥	١٣٧٩٤٧٤٢	١١٣٩٩١٢٥	١٤٦٨٤٠٠٠	١.٠٦٤
٢٠٠٦	١٧٥٢٠٢٦٥	١٥٤٦٠٠٦٠	٢١٠٨٠٠٠٠	١.٢٠٣
٢٠٠٧	٢٨٨٠٨٤٣٨	٢١٧٢١١٦٧	٢٦٩٥٦٠٧٦	٠.٩٣٦
٢٠٠٨	٤٢٨٥٨٥٩٤	٢٨١٨٩٩٣٤	٣٤٩١٩٦٧٥	٠.٨١٥
٢٠٠٩	٤٥٢٧٠٨٩٧	٣٧٣٠٠٠٣٠	٤٥٤٣٧٩١٨	١.٠٠٤
٢٠١٠	٥٣٨٠٩٨٣١	٥١٧٤٣٤٨٩	٦٠٣٨٦٠٨٦	١.١٢٢
٢٠١١	٥٨٦٩٧٩٥٦	٦٢٤٧٣٩٢٩	٧٢١٧٧٩٥١	١.٢٣٠
٢٠١٢	٧٠٥٠١٢١٠	٦٧٦٢٢١٧٣	٧٧١٨٧٤٩٧	١.٠٩٥
٢٠١٣	٨٢٨٠٤٩١٩	٧٨٣١٨١٢٢	٨٩٥١٢٠٧٦	١.٠٨١
٢٠١٤	٧١٥٢٨٠٧٦	٧٧٥٩٣٢٨٨	٩٢٩٨٨٨٧٦	١.٣٠٠
٢٠١٥	٦٣٠٤٨٥١٦	٦٩٦١٣١٥٠	٨٤٥٢٧٢٧٢	١.٣٤١
٢٠١٦	٦٨٧١٧٢٩٢	٧٥٥٢٣٩٥٢	٩٠٤٦٦٣٧٠	١.٣١٧
٢٠١٧	٦٥٦٩٠٥٠٥	٧٦٩٨٦٥٨٤	٩٢٨٥٧٠٤٧	١.٤١٤
٢٠١٨	٦٧١٦٠٩٧٩	٧٧٨٢٨٩٨٤	٩٥٣٩٠٧٢٥	١.٤٢٠
٢٠١٩	٧٨٢٥٣٣٣٦	٨٦٧٧١٠٠٠	١٠٣٤٤١١٣١	١.٣٢٢
٢٠٢٠	٨٨٨٦١٧٩٢	١٠٣٣٥٣٥٥٦	١١٩٩٠٦٢٦٠	١.٣٤٩
٢٠٢١	١١٠١٣٧١٦٦	١١٩٩٤٤٠١٧	١٣٩٨٨٥٩٧٨	١.٢٧٠
٢٠٢٢	١٤٥٢٤٠٦٩٨	١٤٦٤٨٧٩٢٥	١٦٨٢٩١٣٧٢	١.١٥٩

المصدر: بيانات البنك المركزي المنشورة على الموقع الإحصائي للبنك بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٣. واحتسب المضاعف النقدي من خلال المعادلة (M٢/M٠).

ويبين الجدول (٥) اتجاه عرض النقود المختلفة في العراق خلال الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٢٢، ونلحظ أن السلسلة الزمنية لعملة الأساس زادت خلال الأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٣، ثم في عام ٢٠٠٤ كانت (١٢.٢١٩.٠٠٠ مليون دينار). وكانت هذه أقل قيمة خلال مدة الدراسة واستمرت بعد ذلك في الارتفاع لتصل إلى (٨٢.٨٠٤.٩١٩ دينار) في عام ٢٠١٣، مما يعني أنها ازدادت سبع مرات مقارنة ببداية العام. ويعود سبب الزيادة المستمرة في السلسلة الزمنية إلى زيادة عدد السكان واتساع النشاط الاقتصادي الذي زاد خلال هذه المدة (بعد عام ٢٠٠٣)، بالإضافة إلى زيادة عدد الموظفين والعاملين في القطاعين العام والخاص. القطاع الخاص والزيادة العامة في أجور الموظفين والمتقاعدين. لكن خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، تدهورت السلسلة الزمنية، لتصبح (٧١.٥٢٨.٠٧٦ مليون دينار) و(٦٣.٠٤٨.٥١٦ مليون دينار) على التوالي، وكان سبب هذا التدهور الأحداث التي وقعت في ٩ يونيو ٢٠١٤، حيث سيطر المسلحون على مساحات واسعة من المدن المتعددة. لقد أفلتت المحافظات العراقية وهذه المناطق ومؤسساتها المالية من سيطرة الحكومة المركزية، مما زاد من الاستعمار العسكري الذي أعقب ذلك والاضطرابات الأمنية واسعة النطاق.

وتحسنت السلسلة الزمنية بعد عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ بشكل طفيف في عام ٢٠١٦ حيث بلغت ٦٥.٦٩٠.٥٠٥٠دينار. ومن الجدير بالذكر أن سبب هذه الأنتكاسة هو الأزمتان التوأم اللتان ضربتا الاقتصاد العراقي الذي كان عليه أن يتحمل تبعات أنخفاض أسعار النفط الخام العالمية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، على الرغم من أن أحداث عام ٢٠١٤ وما رافقها من آثار استمرت أربع سنوات يتم استعادة السلسلة الزمنية لتصل إلى ذروتها في عام ٢٠٢٢ (١٤٥.٢٤٠.٦٩٨مليون دينار)، بعد أن بلغت (٦٧.١٦٠.٩٧٩ مليون دينار) في عام ٢٠١٨، وذلك بعد تحرير المحافظات من سيطرة المسلحين وإعادتها إلى سلطة الحكومة المركزية، وبعد تعافي و تحسن أسعار النفط الخام العالمية.

نلحظ في الجدول (٥) اتجاه السلاسل الزمنية للعرض النقدي الضيق للعراق خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢، كما نلحظ أن السلاسل الزمنية تتزايد خلال هذه المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، لأنها في عام ٢٠٠٤ كانت (١٠.١٤٨.٦٢٦ مليون دينار)) أي أقل من قيمتها خلال المدة قيد الدراسة والتي استمرت لاحقا في الارتفاع لتصل إلى (٧٨.٣١٨.١٢٢ مليون دينار) في عام ٢٠١٣، مما يعني أنها زادت أكثر من سبع مرات مقارنة مع بداية العام والسلسلة الزمنية مستمرة في النمو وهي نفس الأسباب التي أدت إلى النمو المستمر للسلاسل الزمنية للنقد الأساسي، في حين تدهورت السلاسل الزمنية خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ بشكل طفيف إلى (٧٧.٥٩٣.٢٨٨ مليون دينار) و(٦٩.٦١٣.١٥٠ مليون دينار) على التوالي. ويعود سبب هذا التدهور إلى

أحداث ٩ يونيو ٢٠١٤ وتبعاتها المذكورة في تحليل السلاسل الزمنية لقاعدة النقد. وبعد هذين العامين سجلت السلسلة الزمنية تحسناً إيجابياً في عام ٢٠١٦ حيث بلغت (٦٨.٧١٧.٢٩٢ مليون دينار). لكن خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢) تحسنت السلسلة الزمنية من جديد ووصلت إلى ذروتها في عام ٢٠٢٢ (١٤٦.٤٨٧.٩٢٥ مليون دينار) وهي أعلى قيمة لها خلال مدة البحث. ونلحظ ذلك من خلال الرسم البياني الآتي :-

الشكل (٧) اتجاهات عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

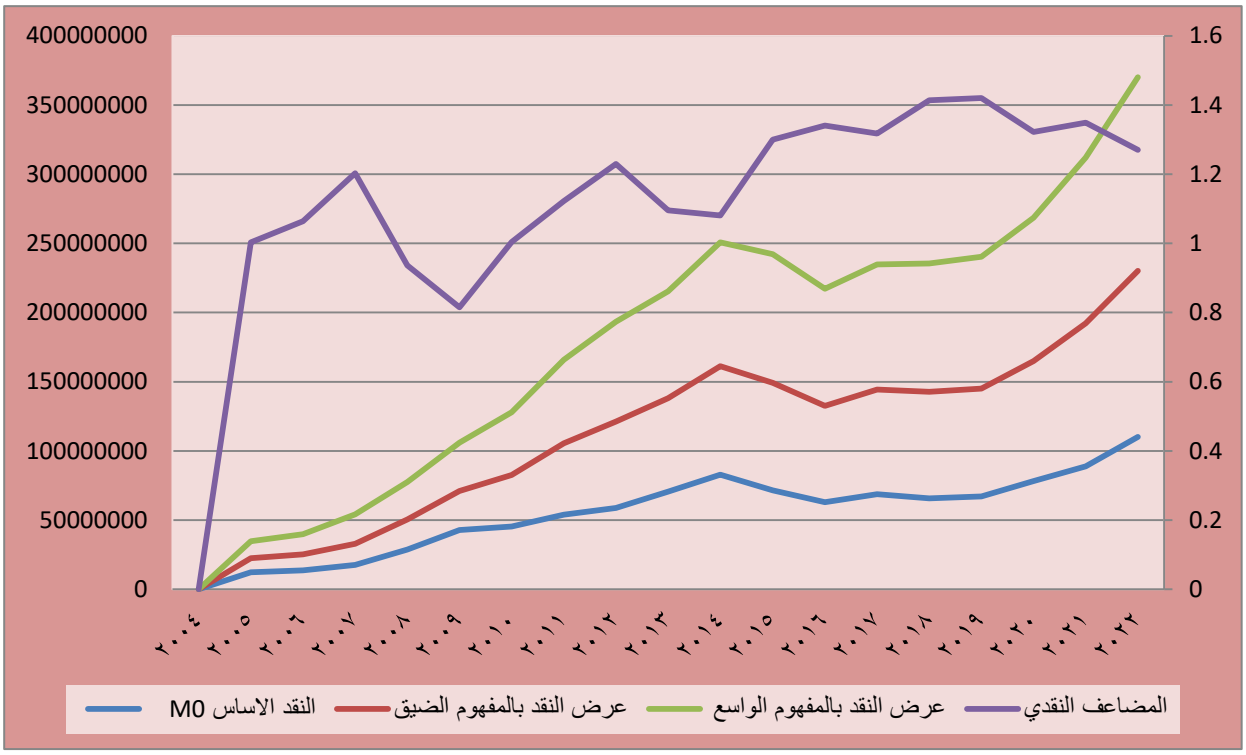

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٥)

الفصل الثالث

الأدوات المستحدثة للبنك المركزي العراقي وظاهرة غسيل الأموال في العراق

المبحث الأول :- نافذة بيع العملة الأجنبية وأنعكاساتها على غسيل الأموال .

المبحث الثاني :- الفساد المالي والإداري في ظل بيئة الاقتصاد العراقي .

المبحث الثالث :- مشاهدة مستقبلية لعلاج ظاهرة غسيل الأموال في العراق .

تمهيد:

العراق دولة من دول العالم الثالث وتستفيد من المزايا الاقتصادية التي تتقاسمها وتختلف عنها مع بعض الدول العربية. ولها هياكل ومؤسسات في مختلف القطاعات. وكما تحافظ على علاقات إقليمية، فإنها تحافظ أيضًا على علاقات دولية أو ثنائية. ونظرا لتقارب العالم الاقتصادي، فقد أصبح العراق جزءاً لا يتجزأ من أي وضع اقتصادي و تأثير الظواهر الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن تؤثر على العالم، سواء من خلال الحروب أو الأزمات الاقتصادية أو النهج والظلال الحتمية التي توقعها. على اقتصاديات دول العالم.

ورغم أن الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل ناشئة عن الوضع السياسي وما نتج عنه من حروب وحصارات، فإن آخرها الغزو الأمريكي للعراق، وهو جزء من برامج الهيمنة التي تفتح الأسواق لشركاتها ومنتجاتها، وتجعل الموارد العراقية متاحة للسياسة الغربية. ومن مميزات ما يسمى بظاهرة التحرير ظاهرة غسيل الأموال. وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك عوامل أو علامات أو بعض أسبابه لم تكن موجودة ، غير أن هناك فرقاً عندما تكون خارج منطقة الحدث أو في قلب الحدث. وهذا يعني أن هناك مجالاً مفتوحاً أمام العديد من الأطراف لتصفية حساباتهم. وسنناقش في هذا الفصل المباحث الآتية :-

المبحث الأول :- نافذة بيع العملة الأجنبية وأنعكاساتها على غسيل الأموال .

المبحث الثاني :- الفساد المالي والإداري في ظل بيئة الاقتصاد العراقي .

المبحث الثالث :- رؤية مستقبلية لعلاج ظاهرة غسيل الأموال في العراق .

المبحث الأول

نافذة بيع العملة الأجنبية وأنعكاساتها على غسيل الأموال

تعد نافذة بيع العملة المصدر الرئيس للعملة الأجنبية في العراق، حيث يتم تحديد سعر صرف الدينار العراقي على الدولار الأمريكي والعملات الأخرى. ومن المعروف أيضًا أن نافذة بيع العملة الأجنبية بدأت حتى الأن بتاريخ ٤-١٠-٢٠٠٤. ويهدف البنك المركزي العراقي إلى السيطرة على عرض الدينار العراقي من أجل خفض التضخم في العملة، حيث يرتبط المستوى العام للأسعار في العراق بشكل مباشر بسعر صرف الدينار.وسنتطرق في هذا المبحث إلى مشتريات ومبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية والتدفق غير المشروع للأموال وظاهرة غسيل الأموال عبر نافذة بيع العملة الأجنبية.

أولاً:- مشتريات ومبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية

تتألف مزادات العملة من جانبين: أولاً، يقوم البنك المركزي بشراء العملة الأجنبية من الخزانة والبنوك ، وثانياً، يقوم البنك المركزي ببيع العملة للبنوك وشركات تحويل الأموال والمؤسسات المالية الوسيطة. وكما في الجدول الآتي:

جدول (٦) مشتريات ومبيعات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي (المبالغ بالمليار)

السنة	مشتريات البنك من العملة الأجنبية من وزارة المالية	مبيعات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي
٢٠٠٤	١٠٨٠٢	٦٠٠٨
٢٠٠٥	١٠٦٠٠	١٠٦٤٣
٢٠٠٦	١٦٤٠٠	١١٧٥
٢٠٠٧	٢٦٧٠٠	١٥٩٨٠
٢٠٠٨	٤٥٥٠٠	٢٥٨٦٩
٢٠٠٩	٢٣٠٠٠	٣٣٩٩٨
٢٠١٠	٤١٠٠٠	٣٦١٧١
٢٠١١	٥١٠٠٠	٣٩٧٨٩
٢٠١٢	٥٧٠٠٠	٤٨٦٤٩
٢٠١٣	٦٢٠٠٠	٥٥٦٧٨
٢٠١٤	٤٧٥١٥	٥٤٤٦٣
٢٠١٥	٣٢٤٥٠	٤٤٣٠٤
٢٠١٦	٢٥٦٥٣	٣٣٥٢٤
٢٠١٧	٤٠٣٥٥	٤٢٢٠١
٢٠١٨	٥٢٢٢٩	٤٧١٣٣
٢٠١٩	٥٨٨٥١	٥١١٢٧
٢٠٢٠	٣٠٧٣٠	٤٤٠٨٠
٢٠٢١	٤٦٠٠٠	٣٧١٠٠
٢٠٢٢	٥٣٤٠٠	٤٦٨٠٠

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي قسم الإحصاء لسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

١- مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية

يوضح الجدول (٦) أن إجمالي قيمة الدولارات التي اشتراها البنك المركزي كانت في اتجاه تصاعدي، حيث ارتفعت قيمة الدولارات الأمريكية التي اشترتها وزارة المالية من البنك المركزي العراقي بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣. حيث بلغت مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية لعام ٢٠٠٤ (١٠٨٠٢) مليار وفي عام ٢٠١٣ بلغت (٦٢٠٠٠) مليار ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية، إضافة إلى الصادرات النفطية خلال هذه الفترة، وبالإضافة إلى الارتفاع في الكمية، بلغت نسبة مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية إلى إجمالي المشتريات (٩٩٪). خلال نفس الفترة لم تتجاوز كمية مشتريات البنك المركزي من البنوك ودوائر الدولة ١٪ من إجمالي المشتريات، فإذا كان السبب هو أنخفاض مشتريات البنك المركزي ودوائر الدولة، وكانت الأسباب البنوك هي - قلة دور القطاع الخاص وكذلك القطاع الحكومي غير النفطي في تعزيز المعروض من النقد الأجنبي، وعدم المشاركة في الظاهرة الإنتاجية، واقتصارها على القطاعات الخدمية والتجارية، إلا أنه خلال المدة ٢٠١٤- وفي عام ٢٠١٦، أنخفضت مشتريات البنك المركزي من الدائرة المالية بمقدار (٤٧.٥١٥)، (٣٢.٤٥٠) و(٢.٥٦٥.٣) مليار على التوالي. ويعزى هذا الأنخفاض إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية.

وأدت الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي إلى تدهور الأوضاع الأمنية في الدولة، فضلاً عن تدمير معظم حقول النفط والسيطرة على المناطق الحدودية، مما تسبب في أنخفاض كبير في صادرات النفط، مما أثر على مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية، لكن الاتجاه التنازلي لم يستمر طويلاً ،إذا ارتفعت مشتريات السنوات اللاحقة (٢٠١٧-٢٠١٩) وهذا بسبب؛ ارتفاع أسعار النفط العالمية. أما عام ٢٠٢٠م فقد أنخفضت مشتريات البنوك من العملات الأجنبية لتصل إلى (٣٠.٧٣٠) وذلك بسبب تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب على النفط بسبب إغلاق معظم المصانع سواء على صعيد الاقتصاد بشكل عام. أم القطاع المصرفي بشكل خاص.وفي عامي ٢٠٢١و٢٠٢٢ فقد ارتفعت مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية لتبلغ(٤٦٠٠٠) و (٥٣٤٠٠) مليار ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة ايرادات الحكومة من النفط الخام نتيجة ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية بسبب زيادة الطلب على الطاقة الذي شهده العالم من جأنب، ومن جانب آخر إقرار الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢١ وما صاحبها من ارتفاع في الأنفاق العام من وجه آخر. وكما مبين في الرسم البياني الآتي:-

الشكل (٨) مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية

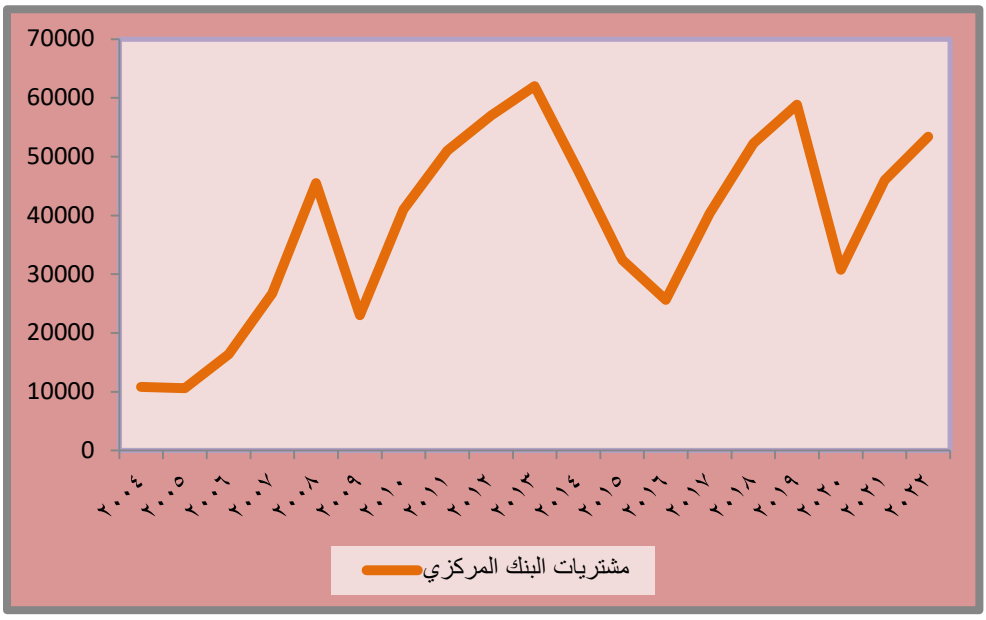

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٦)

٢- مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية

فيما يتعلق بمبيعات العملة الأجنبية نلحظ في الجدول (٦) أن مبيعات البنك المركزي أخذت اتجاهاً تصاعدياً خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) حيث بلغت المبيعات خلال هذا المدة (٦٠٠٨-٥٥٦٧٨) مليار دولار ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الضخ النقدي السنوي الذي يستند إلى قوة تصرف الدولة بايرادتها من العملات الأجنبية المستحصلة من الايرادات النفطية لإشباع حاجات الموازنة العامة بجانبيها الاستهلاكي والاستثماري وكذلك كان سبب هذا الارتفاع لتغطية التزامات الدولة التي تفاقمت من العهد السابق ولتحسين وضع الاقتصاد العراقي، وخلال عام ٢٠٠٧م ومن أجل إشباع حاجات القطاع الخاص من العملة الأجنبية في عمليات الاستيرادات أصبحت العملة الأجنبية تباع في المزاد بطريقتين: الطريقة الأولى تمثلت في التحويلات الدولية (الحوالات) وهي قابلة التحويل إلى حسابات خارجية للبنوك المشاركة في المزاد لتجهيز استيراد القطاع الخاص بشكل رئيس، أما فيما يتعلق بالطريقة الثانية فتتضمن المبيعات النقدية إلى البنوك لتغطية الاحتياجات المتعددة مثل السفر والعلاج وغيرها، وخلال هذا العام ارتفعت مبيعات البنك المركزي لتبلغ (١٥٩٨٠) مليار دولار وكان سبب هذا الارتفاع نتيجة زيادة الطلب على الحوالات وهذا يعود إلى التوسع في حجم التجارة مما ينعكس على حجم الاستيرادات للبضائع وأيضًا الاستفادة من فرق السعر بين النقد والحوالة وهذا أدى إلى ارتفاع الحوالات المتأتية إلى الدول وبيعها بسعر أقل من سعر المزاد النقدي . ولوحظ أنه بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ ارتفعت المبيعات وكان ذلك بسبب السياسة المالية العامة، إذا ارتفع

معدل الأنفاق الحكومي بشكل ملحوظ في السنوات السابقة وذهبت معظم النفقات إلى الأنفاق الاستهلاكي ونتج عن ذلك زيادة في الطلب الإجمالي، مما أدى إلى زيادة الواردات من العالم الخارجي لتلبية الطلب. الأنفاق الاستهلاكي وارتفاع الطلب على الدولار لتغطية الواردات، فضلاً عن ضعف السياسات الضريبية، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وضعف القدرة الإنتاجية المحلية. وفي عام ٢٠١٤ أنخفضت مبيعات البنك المركزي إلى ٥٤.٤٦٣ مليار، واستمر هذا الاتجاه النزولي حتى عام ٢٠١٦ حيث وصل إلى ٣٣.٥٢٤ مليار، ويعود هذا الأنخفاض إلى زيادة الأنفاق العام ومبيعات البنك المركزي ومزادات البنوك في عام ٢٠٢٠ حيث واجه العراق أزمة اقتصادية وسياسية أقل ودفعت المبيعات البنك المركزي العراقي إلى خفض قيمة العملة الرسمية مقابل الدولار الأمريكي في ديسمبر ٢٠٢٠. وهذا هو الإجراء الأول من نوعه منذ خمس سنوات.

أما في عام ٢٠٢١ فقد أنخفضت مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية عما كانت عليه في عام ٢٠٢٠م لتبلغ (٣٧١٠٠) مليار دولار ويعود هذا الأنخفاض إلى أنخفاض استيرادات العراق بسبب استمرار الازمة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بأنتشار الوباء والتقيد في سلاسل التوريد الذي شهده العالم بسبب الجائحة من جانب وإلى تغير سعر الصرف والذي أدى إلى ارتفاع السلع المستوردة فضلاً عن ارتفاع السلع العالمية. أما ما يتعلق بعام ٢٠٢٢ فقد عأودت مبيعات العملة الأجنبية الارتفاع لتبلغ (٤٦٨٠٠) مليار دولار عما كانت عليه في ٢٠٢١ ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع مبيعات النقد نتيجة زيادة طلب الافراد لأغراض السفر أو العلاج في الخارج بعد ارتفاع حركة النقل بين الدول تدريجيا. وكما مبين في الرسم البياني الآتي :-

الشكل (٩) مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية

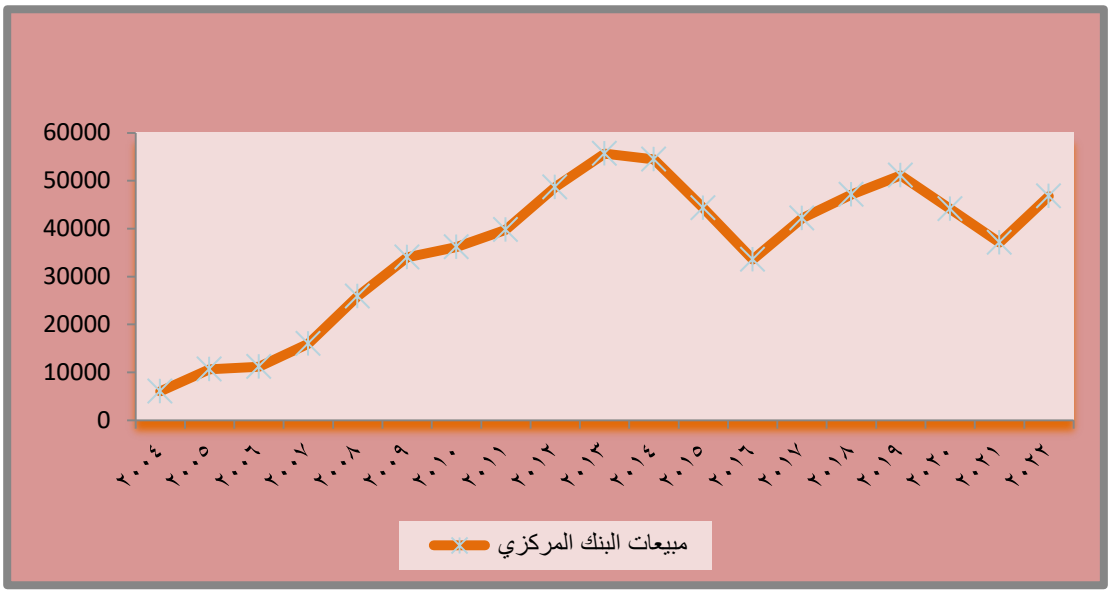

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٦)

ثانياً:- الأموال غير المشروعة.

ظهر مصطلح الأموال غير المشروعة لوصف مجموعة متنوعة من الأنشطة المالية عبر الحدود، ويشير عموماً إلى تدفقات رأس المال المرتبطة بالأنشطة غير القانونية عبر الحدود. وقد تطور المفهوم من عدم شرعية أو عدم شرعية العمل أو النشاط الذي تستمد منه الأموال إلى عملياًت إخفائها وعدم تسجيلها في السجلات الحكومية ومن ثم يمكن تعريف التدفقات المالية غير المشروعة بأنها حركة رأس المال غير المسجل من الرشوة والسرقة. وسائر أشكال الفساد الرسمي والموظفين. المسؤولين الحكوميين، فضلاً عن غسل الأرباح المتأتية من الأنشطة الإجرامية مثل الإتجار بالبشر والسطو والتزوير والإتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي والمعاملات التجارية ذات الصلة. في تعريف مفهوم الأموال غير المشروعة، مجموعة من الأساليب والممارسات المصممة لنقل الأموال والأصول خارج بلد ما في أنتهاك للقانون الوطني أو الدولي، مثل جني الأرباح من الأنشطة غير القانونية. وبدلاً من ذلك، إذا كانت الأموال تنشأ من أنشطة أو مصادر مشروعة ولكن تم إخفاؤها وتحويلها إلى الخارج بطريقة تنتهك اللوائح والقوانين المحلية (على سبيل المثال، اللوائح الضريبية)، فإن هذه التدفقات المالية ستكون غير قانونية حتى لو تم استخدامها في أنشطة غير قانونية (على سبيل المثال، وسيلة لتمويل الإرهاب) إذ تعد هذه التدفقات تدفقات غير مشروعة (OECD:٢٠١٤,٢). ولذلك يشير مصطلح التدفقات المالية غير المشروعة إلى الأموال غير

المسجلة التي يتم الحصول عليها أو تحويلها أو استخدامها بشكل غير قانوني عبر الحدود(Word bank:٢٠١٦,١).

تعتقد مجموعة البنك الدولي أن مصطلح التدفقات المالية غير المشروعة أو الأموال غير المشروعة يغطي فقط تدفقات الأموال والأصول غير المشروعة عبر الحدود والأنشطة الأساسية التي تولد هذه التدفقات. ولذلك فإن أنشطة مثل التهرب الضريبي من خلال التخطيط الضريبي المشروع لا تعد تدفقات مالية غير مشروعة. وقد وسعت الأمم المتحدة مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة ليشمل الأموال التي تستغل الثغرات القانونية، أو تتحايل على روح القانون، أو الترتيبات القانونية المصطنعة، مثل استخدام التهرب الضريبي، وتحويل الأرباح، والتسعير التحويلي من قبل الشركات المتعددة الجنسيات. وتدفقات الأموال بوسائل أخرى وهذا يمثل ما يقرب من ثلثي التدفقات المالية غير المشروعة في العالم (نصفها يأتي من تحويلات الأموال)(الأونتكاد:٢٠١٤،١٧٥).

تختلف العوامل التي تحدد التدفقات المالية غير المشروعة باختلاف البلدان وبمرور الوقت. عندما يكون الدافع هو تنويع المحفظة المالية، فإن هذه العوامل قد تكون مرتبطة بتدفقات رأس المال المشروعة، وفي أحيان أخرى قد تكون مرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة. وعندما يكون الدافع هو الحاجة إلى التهرب من التنظيم والتحقيق في مصدر الأموال، بشكل عام وبالحديث عن ذلك، تواجه البلدان مشكلة غير قانونية ويمكن تقسيم أهم العوامل الأساسية للتدفقات المالية إلى أربع فئات رئيسة (UNDP:٢٠١٤,٤-٥)و(UNDP:٢٠١١,٢٠-٢٣):-

١) تتميز خصائص وطبيعة البنية الاقتصادية للبلاد، بالإضافة إلى أنفتاحها على التجارة، بغناها بالموارد الطبيعية ولكن ضعف الإدارة والتنظيم الذي لا يستطيع إدارة هذه الموارد، مما يزيد من فرص الفساد والرشوة والفواتير المزورة.

٢) عوامل الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية، مثل التضخم المرتفع وغير المستقر، وعجز الموازنة العامة والضرائب، وتحرير رأس المال، هي عوامل تعيق الاستثمار المحلي وقد تحفز التدفقات المالية غير المشروعة.

٣) العوامل التي تؤثر على مخاطر وعائد الاستثمار الخاص تشمل فروق أسعار الفائدة الحقيقية، وأسعار الصرف الحقيقية للعملات المحلية، وجودة البنية التحتية ورأس المال البشري، وبيئة الأعمال، وستؤثر هذه العوامل على تكلفة الاستثمار الخاص والتجارة والإنتاج، ومن ثم تكلفة استثمارات القطاع الخاص، والعائدات، وقرار الاستثمار محلياً أو خارجياً ، ومن ثم التدفقات المالية غير المشروعة.

٤) العوامل السياسية والحكمية. ويزيد عدم الاستقرار السياسي من المخاوف من فقدان الثروات الخاصة من خلال مصادرة الممتلكات أو تدميرها من خلال العنف والصراع المحلي. كما يسهم سوء الإدارة والحكم في السرقة والكسب غير المشروع والفساد وتهريب البضائع، ومن ثم فإن ضعف الإدارة وعدم الاستقرار السياسي من العوامل التي تحفز التدفقات المالية غير المشروعة.

لكن ظاهرة التدفقات المالية غير المشروعة لا يمكن أن تستمر دون التسهيلات التي تقدمها الدول الأخرى (وبخاصة الدول المتقدمة) والحوافز التي تقدمها لتدفقات رأس المال، حيث توفر العناصر الفاسدة و المحامين وجيش من المحاسبين الذين يصممون استراتيجيات التخطيط والتسعير التحويلي وعملياًت الدمج والتمويل وأنشاء شركات وهمية مثل المراكز المالية ذات الضرائب المنخفضة أو الملاذات الضريبية والأسرار المصرفية (Henry:٢٠١٦,١).

ثالثاً:- عمليات غسيل الأموال عبر نافذة بيع العملة الأجنبية.

ولا شك أن الخطوة التي اتخذها البنك المركزي العراقي باعتماد المنصة الالكترونية للتحويلات الخارجية ستقلل من شبهات الفساد وأنشطة غسيل الأموال التي رافقتها زيادة في مبيعات نافذة العملة واستخدام أسماء الأشخاص ذوي الصلة. لا علاقة لهم بالتجارة. وتم تحويل الأموال بأسمائهم دون علمهم أو من خلال وثائق مزورة موضحة في المرافعات. وتزامناً مع ارتفاع التحويلات النقدية أو المبيعات النقدية في المزادات مع فضائح التهرب الضريبي في عام ٢٠٢٢، ارتفعت مبيعات النوافذ إلى أرقام قياسية لم تشهدها المزادات، مما يشير إلى أن نوافذ العملات أصبحت قانونية لغسل الأموال بسبب ضعف الأنظمة وغياب الرقابة (المشهداني، ٢٠٢٣،٥).

ويشير ارتفاع المبيعات اليومية في هذه النافذة سواء نقدا كان أم تحويلات لزيادة أرصدة البنوك الأجنبية، إلى أن مكاتب الصرافة والبنوك تستغل هذه النافذة لتمرير الأموال المشبوهة وتحويل الأموال إلى الخارج عن طريق تقديم مستندات مزورة بأسماء مستعارة، ومن ثم المشاركة في أنشطة غسيل الأموال في العراق بطريقة رسمية وقانونية بفضل آلية نافذة العملة القديمة تسهل ظاهرة تحويل الأموال دون رقابة دقيقة ومتابعة كاملة وتحويل الأموال من رجال الأعمال في العراق إلى المستفيد النهائي وتحقيق الغرض النهائي من النقل (المشهداني،٢٠٢٣: ٥-٧).

تتم عمليات غسيل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة في العراق من خلال نوافذ بيع العملات الأجنبية، عن طريق رخص الاستيراد المزورة ورخص الاستيراد الوهمية وتهريب الأموال النقدية (عباس،٢٠١٧،٢٥-٢٦).

١- رخص الاستيرادات المزورة

يتم تهريب الأموال عن طريق التزوير في الرخص أو الفواتير من خلال تضخيم قيمة فواتير الاستيراد عن القيمة الفعلية المدفوعة في الخارج. وتستند ظاهرة حساب التزوير في الرخص أو فواتير الاستيراد في العراق إلى قيمة الواردات من السلع والخدمات التي ينشرها البنك المركزي العراقي في إحصاءات ميزان المدفوعات للعراق، والتي يحسبها صندوق النقد الدولي استناداً إلى مصادر الدول الأخرى التي يستورد منها العراق، وينشرها الصندوق في أساس اتجاهات التجارة الخارجية بناءً على مقارنة القيمة الإجمالية. وكما هو مبين في الجدول ادناه :-

جدول (٧) رخص (فواتير) الاستيراد المزورة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

السنة	استيرادات العراق (قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي) (١)	استيرادات العراق (بيانات البنك المركزي العراقي) (٢)	رخص الاستيراد المزيفة (الفرق بين ١ و٢)
٢٠٠٤	١٠٧٤٦	٢١٣٠٢.٣	-١٠٥٥٦.٣
٢٠٠٥	١٣٨٤١	٢٣٥٣٢	-٩٦٩١
٢٠٠٦	١١٥٤٨	٣٧٨٥٠	-٢٦٣٠٢
٢٠٠٧	١٥٢٥٥	١٩٥٥٦	-٤٣٠١
٢٠٠٨	٢١٩٥٥	٣٥٠١٢	-١٣٠٥٧
٢٠٠٩	٢٥٧٩٤	٤١٥١٢	-١٥٧١٨
٢٠١٠	٣٠٣٠٧	٥١٣٨٠.٩	-٢١٠٧٣.٩
٢٠١١	٣٨٣٨١	٥٥٩٢٩.٤	-١٧٥٤٨.٤
٢٠١٢	٤٦٧٩١	٦٨٨٠١.٠	-٢٢٠١٠
٢٠١٣	٥٢٤٨١	٦٩٢٠٠.٩	-١٦٧١٩.٩
٢٠١٤	٥٠٧٩٦	٦٢٠٠٤.٤	-١١٢٠٨.٤
٢٠١٥	٤٢٥١٢	٤٥٥٦٥.٥	-٣٠٥٣.٥
٢٠١٦	٤٦٢١٤	٤٠٥١٨.٩	٥٦٩٥.١
٢٠١٧	٥٤٢٥٤	٣٧٨٦٦.٠	١٦٣٨٨
٢٠١٨	٥٨٢٤٥	٤٥٧٣٦.٠	١٢٥٠٩
٢٠١٩	٦٢١٦٧	٥٨١٣٨.٠	٤٠٣٨
٢٠٢٠	٦٤٢١٥	٤٨١٥٠.٠	١٦٠٦٥
٢٠٢١	٦٠٢٣٥	٤٠٨٤٩.٠	١٩٣٨٦
٢٠٢٢	٦٢١٦٨	٥٥١٩٤.٠	٦٩٧٤
المجموع	٧٦٧٩١٤	٨٥٨٠٩٨.٣	-٩٠١٨٤.٣

المصدر: ١- البنك المركزي العراقي:المديرية العامة للإحصاء والأبحاث:النشرة الاحصائية السنوية، للسنوات من (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

٢- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي اتجاهات التجارة الخارجية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

٣- العمود الثالث احتسب من خلال المعادلة (استيرادات العراق من خلال بيانات صندوق النقد الدولي-استيرادات العراق من بيانات البنك المركزي العراق).

وفقاً للجدول السابق رقم (٧)، بلغ إجمالي استيرادات العراق الكلية المسجلة والمنشورة في ميزان مدفوعات العراق من قبل البنك المركزي العراقي أكثر من ٨٥٨.٠٩٨.٣٣ مليار دولار أمريكي بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٢٢، في حين بلغ إجمالي استيرادات العراق ٧٦٧.٩١٤ مليار دولار أمريكي خلال نفس المدة وفقاً لقاعدة بيانات اتجاهات التجارة الخارجية لصندوق النقد الدولي (IMF)، بلغ إجمالي استيرادات العراق ٧٦٧.٩١٤مليار دولار أمريكي خلال نفس المدة. وبعبارة أخرى، فإن الفرق بين الاثنين يصل إلى أكثر من (٩٠١٨٤٣) مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل تدفق الأموال غير المشروعة باستخدام تراخيص الاستيراد المزورة. وكما في الرسم البياني أدناه :-

الشكل (١٠) رخص (فواتير) الاستيراد المزورة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

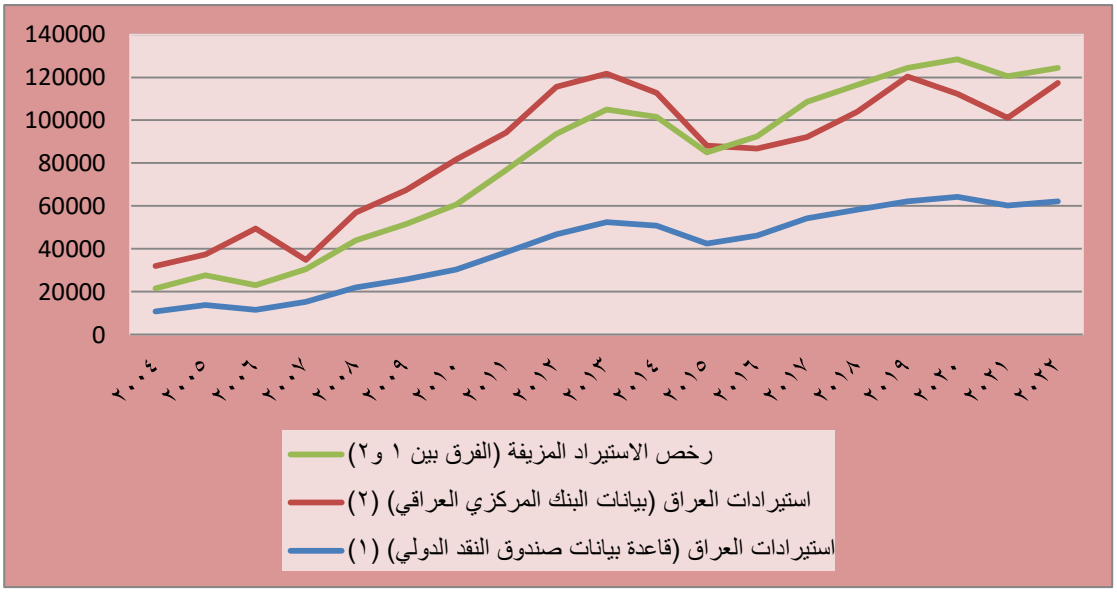

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٧)

٢- رخص الاستيراد الوهمية

يقوم البنك المركزي العراقي بإجراء التحويلات الخارجية بناءاً على طلب البنوك وشركات التحويل المالي المحلية المسموح لها بالمشاركة في مزادات العملة لتغطية متطلبات العملاء من التجار والوكالات المستوردة من القطاع الخاص، وذلك وفق الضوابط التي يعمل بها البنك المركزي لتغطية الطلب على العملة الأجنبية لواردات القطاع الخاص.

ومع ذلك، فإن مقارنة قيمة مبيعات البنك المركزي كتحويلات إلى الخارج في مزادات العملة وقيمة إجمالي واردات القطاع الخاص التي سجلها البنك المركزي في ميزان مدفوعات العراق تظهر فرقاً واضحاً.

ويمثل ذلك تدفقاً غير مشروع للأموال من خلال فواتير وهمية قام فيها البنك المركزي العراقي بتحويل العملات الأجنبية إلى الخارج لتمويل استيرادات القطاع الخاص.

جدول (٨) رخص الاستيراد الوهمية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

السنة	مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية كحوالات للخارج (مليون دولار)	إجمالي الاستيرادات القطاع الخاص (مليون دولار)	رخص الاستيراد الوهمية(الفرق بين المبيعات والاستيرادات)
٢٠٠٤	٦٩٨٤	٥٥٧٧	١٤٠٧
٢٠٠٥	٨٥٢٨	٧٢٣٦	١٢٩٢
٢٠٠٦	١٠٢٥٨	٦٢٤٨	٤٠١٠
٢٠٠٧	١٢٩٨٢	١٠١٨٠	٢٨٠٢
٢٠٠٨	٢٠٣٠٢	١٩٧٥٢	٥٥٠
٢٠٠٩	٢٩٤٢٢	٢٧٣٠٣	٢١١٩
٢٠١٠	٣٣٩٧٨	٣٢٦٧٤	١٣٠٤
٢٠١١	٣٨٣٣٩	٣٤٨٧٧	٣٤٦٢
٢٠١٢	٤٤٩٨٥	٣٧٥٧٥	٧٤١٠
٢٠١٣	٤١٠٠٥	٣٧٧٩٣	٣٢١٢
٢٠١٤	٣٧١٦٥	٣٢٩٣١	٤٢٣٤
٢٠١٥	٣٥٤٨٥	٢٥٦٢٥	٩٨٦٠
٢٠١٦	٣٢٧٨٥	٢٨٣٢٥	٤٤٦٠
٢٠١٧	٣٦٨٤٥	٢٦٤٥٨	١٠٣٨٧
٢٠١٨	٤٠٨٢٠	٢٨١٤٥	١٢٦٧٥
٢٠١٩	٤٢٥٤٨	٣٠٥٧٨	١١٩٧٠
٢٠٢٠	٣٨٧٨٥	٢٩٦٥٨	٩١٢٧
٢٠٢١	٣٩٤٨٥	٣١٠٥٨	٤٨٢٧
٢٠٢٢	٤٠٢٥٨	٣٥٠٤٥	٥٢١٣
المجموع	٥٩٠٩٥٩	٤٨٧٠٣٨	١٠٣٩٢١

المصدر:البنك المركزي العراقي ،دائرة الإحصاء والأبحاث،تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات(٢٠٠٤-٢٠٢٢)والعمود الثالث احتسب من خلال المعادلة(مبيعات البنك المركزي كحوالات للخارج – استيرادات القطاع الخاص).

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن مبيعات العملة الأجنبية كحوالات للخارج التي يقوم بها البنك المركزي العراقي قد بلغت (٥٩٠٩٥٩) مليار دولار للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) وأن استيردات القطاع الخاص بلغت (٤٨٧٠٣٨) مليار دولار لنفس المدة وأن الفرق بينهما البالغ (١٠٣) مليار دولار أو أكثر تمثل الأموال غير المشروعة للخارج عن طريق رخص الاستيراد الوهمية. وكما في الرسم البياني أدناه :-

الشكل (١١) رخص الاستيراد الوهمية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

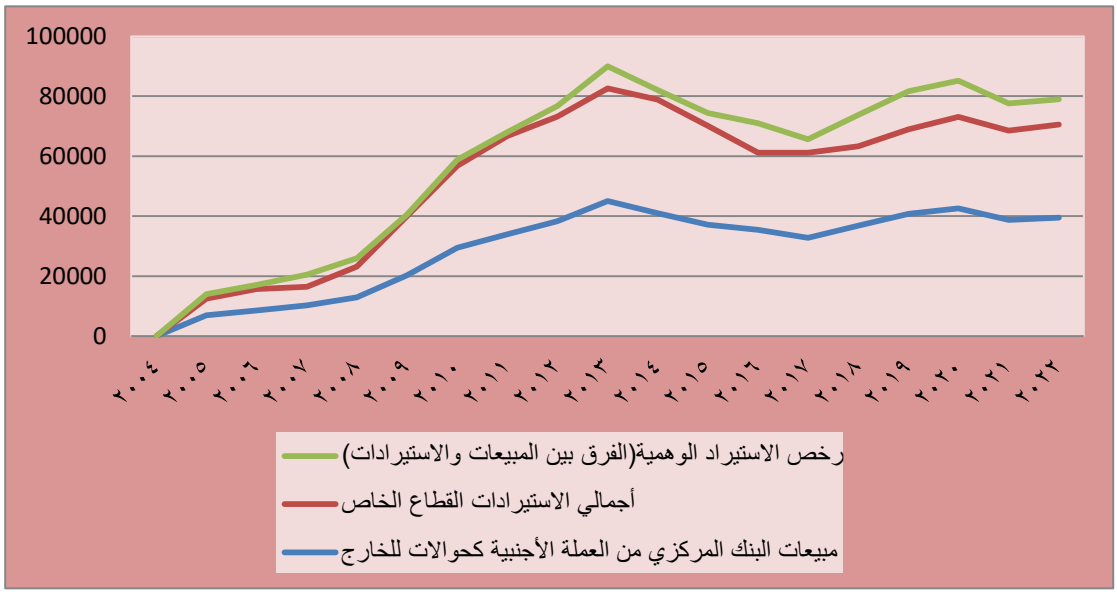

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٨)

٣- التهريب النقدي

يقوم البنك المركزي ببيع الدولار الامريكي لكل مسافر نقداً للبنوك المحلية وشركات تحويل الأموال لتغطية تكاليف سفر المواطنين العراقيين إلى الخارج للعلاج أو السياحة. وذلك عندما يتكرر اسم المواطن الراغب في السفر أو العلاج لنفس جواز السفر ورقمه، ويتكرر نفس الاسم في الشركة المصرفية دون أن يكون البنك المركزي على علم بذلك (محمد:٢٠١٣،١٢٥). حقيقة أن جواز السفر نفسه يُستخدم مرتين، ومن قبل بنكين أو شركتي تحويل أموال فقط، يعني أن ٧٥٪ من الأموال النقدية المباعة في مزادات العملة تُستخدم كتدفق غير مشروع للأموال.

المبحث الثاني

ظاهرة غسيل الأموال في ظل بيئة الفساد المالي والإداري

الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، تنتشر في جميع دول العالم على اختلاف سياساتها وثقافاتها وتطوراتها. ويعد الفساد المالي والإداري خرقاً للقانون، وأنحرافاً عن أداء الواجبات الرسمية بغرض تحقيق مكاسب مالية شخصية، وخروجاً عن المهنية وشرف المنصب والقيم والمعتقدات التي يحملها الفرد. أن ظاهرة الفساد تعيق ظاهرة التقدم والبناء الوطني على جميع المستويات - المالية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية - وتؤثر على جميع فئات المجتمع المختلفة. وبحسب التنظيم المالي والإداري في مؤسسة ما، هناك عدة أنواع من الفساد، منها ما هو مالي وإداري.وسنحاول في هذا المبحث التعرف على الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال في العراق وماهية الفساد المالي والإداري.

أولاً:- الهيئات المسؤولة عن مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق.

يوجد في العراق عدد من الجهات المكلفة بمكافحة الفساد، كل حسب اختصاصه. ولذلك، يتناول هذا القسم دور النزاهة في مكافحة الفساد، ودور المفتش العام وديوان الرقابة المالية، ودور السلطة القضائية والسلطة التشريعية في مكافحة الفساد وكما يأتي (عبد النبي،كاظم، ٢٠٢٠: ٥-٨):-

الشكل رقم (١٢) الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد

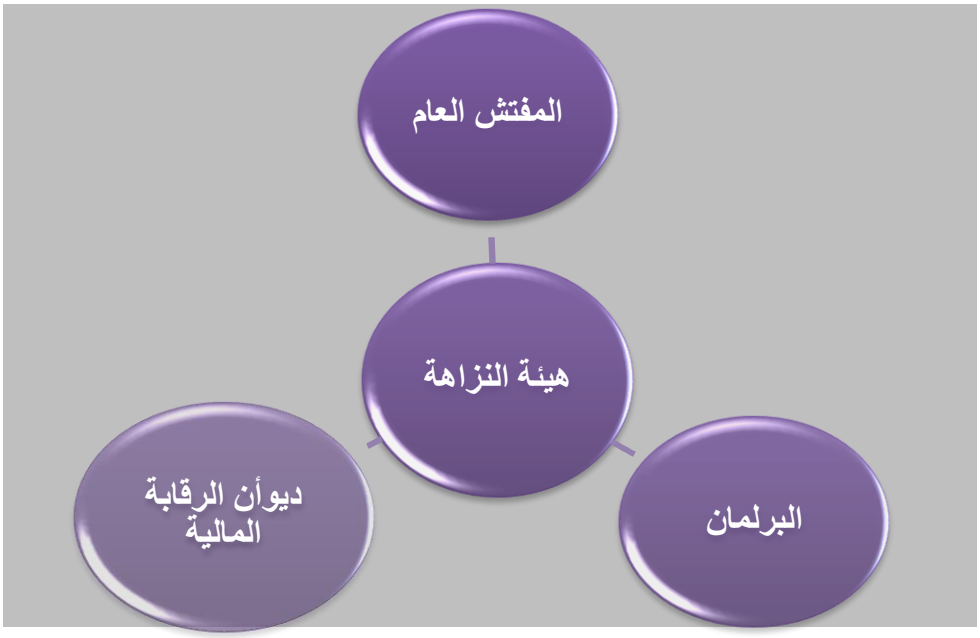

المصدر : من إعداد الباحثة

١ـ المفتش العام

ومنذ عام ٢٠٠٤، تم أنشاء مكتب المفتش العام في الوزارات والوكالات. ومكتب المفتش العام مسؤول عن عمليات التدقيق والمراجعات لزيادة مستوى الرقابة والنزاهة والدقة في العمليات، والإشراف على الوزارات والوكالات للحد من سوء استخدام السلطة والرد على هيئة النزاهة لتعزيز العمل الرقابي من خلال التقارير عن حالات وادعاءات الفساد في مؤسسات الدولة وإداراتها، وللمفتشين العموميين تنفيذ المهام الآتية (محسن،٢٠١٧: ٢٢) :-

أ- فحص ومتابعة كل سجلات وأنشطة الوزارة لضمان نزاهة وشفافية وكفاءة عملياًتها وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين برامج الوزارة وسياساتها وإجراءاتها.

ب- مراجعة وتدقيق عمليات الوزارة ووظائفها من منظور كيفية التعامل مع المصروفات و مراجعة وتدقيق أنظمة الوزارة فيما يتعلق بالنفقات وكفاءة وفعالية الأداء وقياس الأداء.

ت- استقبال الشكاوي المتخصصة بالغش أو الهدر أو إساءة استعمال السلطة أو سوء الإدارة التي تؤثر على مصالح الوزارة، وتقييم مضمونها واتخاذ الإجراءات المعتادة بشأنها، وإحالة الشكاوى إلى جهة التحقيق المناسبة، والحرص على عدم التأخر في الرد على الشكاوى، والمحافظة على الاستقلالية في الرد على الشكاوى وعدم إغفال أي تفاصيل تتضمنها الشكاوى توفير تدابير مراقبة الجودة، بما في ذلك.

ث- متابعة الأداء لضمان تنفيذ الإجراءات التصحيحية المتخذة استجابةً لنتائج وتوصيات المفتش العام والامتثال لتوصيات المفتش العام.

ج- تقديم المعلومات والأدلة على النشاط الإجرامي المحتمل إلى سلطات إنفاذ القانون المختصة.

ح- تدريب مسؤولي الوزارة على كيفية تحديد ممارسات الهدر والاحتيال و وضع برامج داخل الوزارة لتعزيز البيئة والتقاليد التي ترعى وتعزز المسؤولية والنزاهة.

خ- حفظ المعلومات المتعلقة بتكاليف التحقيقات والاتصال بالسلطات الإدارية وسلطات الادعاء المختصة من أجل استرداد تكاليفها من المنظمات غير الحكومية المتورطة في المخالفات المتعمدة.

د- التضامن التام مع وكالات أنفاذ القانون وسلطات التحقيق والمحاكم وهيئة النزاهة العامة العراقية لتمكينها من أداء واجباتها.

٢-هيئة النزاهة الاتحادية

تعد هيئة مكافحة الفساد من أهم منظمات مكافحة الفساد، وقد أنشئت على أساس الأمر رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة. ووفقاً للمادة (١) من الأمر، فإن الغرض من الهيئة هو أنفاذ قانون مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة ، واقتراح قوانين إضافية حسب الضرورة؛ و تنفيذ برامج التوعية والتثقيف التي تعزز مطالبة الشعب العراقي بالقيادة النزيهة والشفافة وخاضعة للمساءلة والمسؤولية (العكيلي،٢٠٢١: ٦).

وتتمثل مهام هيئة النزاهة في مكافحة الفساد في التحقيق في حالات الفساد المشتبه فيها من قبل أعضاء الحكومة العراقية، بما في ذلك قبول الهدايا والرشاوى؛ والمحاباة والمحسوبية ؛ والتعاملات التمييزية العرقية والطائفية والقبلية واستخدام الأموال العامة لأغراض أخرى؛ واستخدام السلطة والنفوذ العام لتحقيق مكاسب شخصية. وضع معايير أخلاقية لتضمينها في مدونة قواعد السلوك؛ واعتماد معايير الشفافية لفضح المصالح المالية لكبار المسؤولين في الدولة؛ وإعداد برامج توعية وتثقيف للجمهور المطالب بحكومة مسؤولة وعادلة ونزيهة؛ وسن أو تعديل التشريعات للقضاء على الفساد، أو اتخاذ تدابير أخرى حسب ما تقتضيه الحالة.

٣- ديوان الرقابة المالية الاتحادي

ووفقاً لقانون ديوان الرقابة المالية رقم ٦ (١٩٩٠) فإن الديوان الأعلى للرقابة المالية هو الهيئة العليا للرقابة المالية في العراق وهو الحارس الأمين على المال العام من خلال كشف الاستغلال والهدر وسوء استخدام المال العام، مما يؤدي إلى مكافحة الفساد وممارسة النزاهة.

ولضمان فاعلية واستقلالية الديوان، صدر الأمر الديواني رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٤ لإعادة بنائها كمؤسسة عامة مستقلة تسهم في تعزيز الاقتصاد وفاعلية ومصداقية الحكومة العراقية وقدرتها على إدارة مواردها. ويتضمن الأمر المذكور أنفاً مجالات التعاون والتنسيق بين الديوان وهيئة النزاهة ومكتب المفتش العام لجميع الوزارات لضمان استمرار النزاهة والأمانة والشفافية والمساءلة أمام ممثلي الشعب في عمل الدائرة، ولضمان ذلك قام ديوان الرقابة المالية بما يأتي (اللامي،٢٠٠٧: ٥٥):

أ- إصدار لوائح التدقيق المالي والمحاسبي وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً.

ب- العمل مع هيئة النزاهة العامة على تحسين القواعد والمعايير المطبقة على إدارة الأموال العامة ومحاسبتها ومراجعة حساباتها.

ت- إجراء المراجعات المالية وتقييمات الأداء للكشف عن الفساد والاحتيال والهدر وإساءة الاستخدام وعدم الكفاءة في صرف الأموال العامة واستخدامها.

ث- التحقيق في جميع القضايا المتعلقة بتوافر الأموال واستخدامها. إبلاغ هيئة النزاهة أو مكتب المفتش العام للوزارة المعنية بجميع الادعاءات أو الأدلة على الفساد.

ج- إعداد ونشر تقرير سنوي يتضمن تفاصيل مراجعة الحسابات ومراجعات الأداء والأعمال الأخرى ذات الصلة.

ح- إجراء تقييمات مالية للعقود العامة للتأكد من استخدام المنح والقروض الحكومية في تحقيق الغرض الذي قُدمت من أجله المنحة أو القرض.

خ- تُحال مسألة النزاعات مع قطاع الدولة إلى لجنة النزاهة التي تجري المزيد من التحقيقات وتطبق التشريعات ذات الصلة.

٤- البرلمان

تتألف الهيئة التشريعية من مجلس النواب والبوندستاغ، الذي لم يتم أنشاؤه بعد وتقتصر دراستنا على مجلس النواب. حيث يقوم مجلس النواب العراقي بسن القوانين الاتحادية و مراقبة أداء السلطة التنفيذية و ينظم ظاهرة التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وبناءً على اقتراح مجلس القضاء الأعلى، يوافق على تعيين رئيس محكمة العدل الاتحادية وتعيين القضاة ورؤساء النيابة العامة ورؤساء هيئات الإشراف القضائي(اللامي،٢٠٠٧: ١٤).

ويمكن للبرلمانات، بوصفها مؤسسة للحكم الجيد، أن تلعب دوراً مهماً في اتخاذ تدابير ظاهرة لتحسين المجتمع وأنقاذه من براثن الفساد، وذلك من خلال ما يأتي:-

أ- عمل إصلاحات دستورية تسهم في تعزيز الحكم الجيد وتعزيز دوره في الحياة الاجتماعية من خلال إنهاء التشابك بين السلطات الثلاث وتحقيق التوازن اللازم، مع ضمان استقلالية ونزاهة القضاء.

ب- قيام البرلمان في إعداد الموازنة العامة الوطنية وإقرارها. ويتطلب ذلك أن تتشاور اللجان البرلمانية الدائمة المعنية بقضايا الموازنة مع كافة شرائح وفئات المجتمع في مرحلة إعداد الموازنة ثم مراقبة تنفيذها. ويفترض وجود برلمانيين لديهم الخبرة والقدرة على معرفة مبادئ الموازنة العامة الوطنية وقضاياها، وتعزيز اللجان الدائمة كأدوات للمساءلة والمحاسبة لإرساء أسس الحكم الجيد.

ت- التواصل مع البرلمانات الأخرى من خلال إقامة شبكات تواصل مع البرلمانات العربية وبخاصة في مجال مواجهة ظاهرة الفساد وتفكيكها.

ث- اعتماد ميثاق شرف برلماني يطبق بعيدًا عن المناكفات الحزبية التي غالبًا ما تستخدم الاتهامات بالفساد لأغراض سياسية ضيقة. يجب أن يكون البرلمانيون نماذج للنزاهة والجدارة بالثقة والكفاءة في أداء واجباتهم.

ثانياً:- الفساد المالي والإداري في بيئة الاقتصاد العراقي .

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من أخطر الظواهر التي تواجه الدول، وبخاصة الدول النامية. وذلك لأن ظاهرة الفساد بدأت تنخر في جسد المجتمع، بدءاً من الأمن وشل ظاهرة البناء والتنمية الاقتصادية، مصحوبة بتدمير القدرات الاقتصادية والمالية والإدارية، بحيث تعجز الدولة عن مواجهة تحديات إعادة الإعمار وإعادة البناء وبناء البنية التحتية.

الفساد ظاهرة عالمية موجودة في معظم الدول، ولا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات. فمعظم المجتمعات تفتقر إلى أخلاقيات الحياد والنزاهة والشفافية التامة، والفرق يكمن في مستوى الفساد. الفرق يكمن في مستوى الفساد. الفساد غير موجود اليوم، ولكن يمكن القول أنه موجود مع وجود الأنسان. الفساد هو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، من خلال الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبية والاحتيال وتقديم الإكراميات لتسهيل الخدمات والاختلاس وما إلى ذلك(رحيل،٢٠١٩: ٨). وغالبًا ما يُنظر إلى الفساد على أنه جريمة يرتكبها مسؤولو الدولة وموظفو الخدمة المدنية، ولكنه منتشر أيضًا في القطاع الخاص، حيث يتورط القطاع الخاص في معظم حالات الفساد الحكومي التي تنطوي على إساءة استخدام المال لتحقيق مكاسب شخصية، وطلب الخدمات، وإساءة استخدام السلطة العامة، وأنتهاك المصالح العامة للحصول على امتيازات شخصية أو خاصة(المحمدي،عودة،٢٠٢١: ١٤).

أن ظاهرة تفشي الفساد في العراق وتعقد روابطه وتشابك آلياته بشكل غير مسبوق يجعل من الصعب على الحكومة القيام بوظائفها الاقتصادية كتنفيذ السياسات الاقتصادية وتخصيص الموارد وإعادة توزيع السلع والرفاهية بين أفراد المجتمع، كما يعد أحد المعوقات التي تهدد ظاهرة التنمية. وبالإضافة إلى حقيقة أن الفساد يضعف سيادة القانون ويعيق تشكيل حكومات خاضعة للمساءلة، يفرض الفساد قيوداً على الدولة من خلال تأثيره غير المواتي على المالية العامة وتقليص الأيرادات العامة. ويفرض الفساد قيوداً على الدولة من خلال تأثيره غير المواتي على المالية العامة وتقليص الأيرادات العامة، وزيادة حجم الأنفاق العام، وزيادة فرص التهرب الضريبي، ومحاولة الحصول على إعفاءات ضريبية بوسائل قانونية، والمبالغة في تكاليف أنشاء الأشغال العامة، وإهدار مبالغ كبيرة من الأيرادات الحكومية (الزبيدي،السعدون،٢٠٠٦: ٢٩).

يُقاس مدى الفساد في القطاع العام في بلد ما من خلال حساب قيمة مؤشر مدركات الفساد. ويعبر هذا المؤشر المركب عن مدى الفساد المالي والإداري في القطاع العام بالاعتماد على سلسلة من المؤشرات

الفرعية. ويقيّم المؤشر عمق وجذور الفساد المالي والإداري في هيكل القطاع العام في كل بلد، ويستند إلى مقياس يتراوح بين (٠) و(١٠). ومن المهم أن نلحظ أن قيمة المؤشر (٠) هي الأعلى بالنسبة لدولة ما لأنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من (٠) كلما كان تشخيص الخلل المتصور ومستوى الفساد المالي والإداري أعلى بالنسبة للبلد المعني. وتشخص الحالة (٠) أعلى مستوى من الخلل المالي والإداري والفساد المالي والإداري المدرك في الدولة المعنية، في حين تشير الحالة (١٠) إلى أدنى مستوى من الخلل المالي والإداري والفساد المالي والإداري المدرك. وبعبارة أخرى، تصوّر الحالة الأولى (صفر) قطاعاً عاماً شديد الفساد، في حين تجسّد الحالة الثانية قطاعاً عاماً نزيهاً تماماً (الزبيدي،٢٠٠٦،٢٩). وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (٩) مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

السنة	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق	مؤشر مدركات الفساد
٢٠٠٤	١٤٦	١٢٩	٢.١
٢٠٠٥	١٩٤	١٧٠	٢.٢
٢٠٠٦	١٦٣	١٦٠	١.٩
٢٠٠٧	١٨٠	١٧٨	١.٥
٢٠٠٨	١٨٠	١٧٨	١.٣
٢٠٠٩	١٨٠	١٧٦	١.٥
٢٠١٠	١٧٨	١٧٥	١.٥
٢٠١١	١٨٣	١٧٥	١.٨
٢٠١٢	١٧٦	١٦٩	١.٨
٢٠١٣	١٧١	١٦٦	١.٦
٢٠١٤	١٦٨	١٦٦	١.٦
٢٠١٥	١٦٩	١٦٥	١.٦
٢٠١٦	١٦٨	١٦٦	١.٧
٢٠١٧	١٨٠	١٦٩	١.٨
٢٠١٨	١٨٠	١٦٨	١.٨
٢٠١٩	١٨٠	١٦٢	٢.٠
٢٠٢٠	١٧٩	١٦٢	٢.١
٢٠٢١	١٨٠	١٥٧	٢.٣
٢٠٢٢	١٨٠	١٥٧	٢.٣

Source: www.icgg.org: transparency international (TI) corruption perception index (CPI).

يوضح الجدول (٩) تصنيف العراق ضمن الدول الأكثر فساداً حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢). ويتضح من البيانات الواردة فيه أنه وفقاً لقيم مؤشر مدركات الفساد، فإن ظاهرة الفساد المالي والإداري في بيئة العراق الاقتصادية آخذة في التنامي، ويعكس المؤشر جذور هذه الظاهرة ومدى تدهورها، حيث يشخص تصنيف العراق ضمن أكثر ١٠ دول بالفساد. وتعد الصدمات الداخلية والخارجية، وكذلك الظروف والأزمات التي عصفت بالاقتصاد على مدى العقود الماضية، من أهم محفزات

الفساد المالي والإداري، حيث تجسد نوعاً من الخلل الهيكلي في الاقتصاد، مثل تبديد المال العام وأنخفاض أيرادات الخزينة وتدني معدلات الاستثمار، إضافة إلى ضعف أداء القطاعات الاقتصادية، وهو بالإضافة إلى كونه تهديداً للأمن، فإنه يقوض جهود التنمية ويفوت فرص استدامة التنمية والنمو الاقتصادي.

ومن خلال الجدول السابق رقم (٩) نلحظ أيضًا أن في عام (٢٠٠٤) كانت نسبة مؤشر نسبة الفساد الخاصة بالعراق (٢.١) بالمئة وواصل هذا المؤشر في الارتفاع خلال السنوات القادمة ليصل إلى أعلى نسبة له خلال الاعوام (٢٠٠٧) و (٢٠٠٩) و (٢٠١٠) لتصل نسبة المؤشر إلى (١.٥) بالمئة ثم استمر هذا المؤشر بالتذبذب مابين الصعود والنزول وصولاً إلى عام (٢٠٢٢) إذا احتل العراق المرتبة (١٥٧) بين الدول المشاركة وبنسبة (٢.٣) بالمائة كان تقدم العراق في معايير مكافحة الفساد بطيئاً بشكل عام بسبب الوضع السياسي. ويستمر التدهور على هذا المستوى، حيث يعاني العراق من أنقسامات طائفية ولا يزال الوضع الأمني غير مستقر بسبب وجود تنظيم الدولة الإسلامية، مما كان له أثر سلبي على جميع المؤشرات الواردة في الجدول.

ثالثاً: الاقتصاد الخفي كبيئة لأنتشار ظاهرة غسيل الأموال .

أدى ظهور عمليات الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول إلى ظهور اقتصاد موازٍ أو اقتصاد الظل والأنشطة المقابلة له، والمعروف بالاقتصاد الخفي، الذي تعمل فيه العديد من الأعمال غير المشروعة والتي تعد مصدراً أو عاملاً للحصول على الأموال القذرة، وذلك بعدد متزايد من الأشكال والطرائق.

يشير اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي إلى الأنشطة غير المدرجة في حسابات الدولة، أو البعيدة عن سيطرة الدولة أو إدارتها الاقتصادية، أو التي لها قنوات غير معلنة، وغالبًا ما يشار إليها بالأنشطة غير القانونية، أو الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد الأسود، أو الاقتصاد السري، أو الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد غير المسجل (عبود،٢٠٠٥: ١٢).

ويشمل الاقتصاد غير الرسمي أيضًا الأنشطة التي تعد قانونية ضمن حدود معينة، مثل الدخل غير المسجل للأطباء والمحامين والوكلاء وأصحاب السيارات والعمالة المزدوجة أو الثانوية. يتألف الاقتصاد الخفي من عنصرين رئيسين: أولاً، الأنشطة القانونية غير المعلنة غير المسجلة في سجلات الدولة الرسمية ولا يتم إدراج الدخل الناتج عنها في حسابات الدولة؛ وثانياً، الدخل الناتج عن الأنشطة المحظورة المنتشرة في جميع القطاعات حيث الاقتصاد الخفي هو المدخل إلى ظاهرة غسيل الأموال. (ابراهيم،حاجم ،٢٠٢١: ١٥).

وبصفة عامة، يمكن أن يعزى ظهور الاقتصاد الخفي في أي دولة إلى تعقيد النظم الإدارية والقوانين التي تحكم الأنشطة الاقتصادية في تلك الدولة وكما يأتي (عبد المجيد،٢٠٠٩: ٧):

١ - من المعروف أنه كلما زادت درجة التدخل والرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادي، ازداد عدد الضوابط واللوائح والقوانين الإدارية، مما يؤدي إلى زيادة محاولات الأفراد للتحايل على هذه الضوابط والقوانين الإدارية، مما يؤدي إلى ظهور الأنشطة الخفية ومن ثم ظهور السوق السوداء. ولا تخضع مثل هذه الأنشطة للرقابة أو الحصر الحكومي، ومن ثم لا تخضع للضرائب والرسوم التي يجب فرضها على هذه الأنشطة.

٢- تؤدي زيادة سيطرة الحكومة على سوق العمل، بما في ذلك أنظمة الأجور والحوافز وساعات العمل الرسمية، إلى خلق أسواق عمل موازية تهيمن عليها مؤسسات أخرى.

٣- زيادة تنظيم معاملات الصرف الأجنبي، وتدخل الدولة لتحديد أسعار الصرف التي لا تعكس الأسعار الحقيقية، وتعدد الأسعار، وفرض سعر استرداد على الدخل الذي يكسبه الأفراد بالعملة الأجنبية، كل هذا يخلق سوق صرف أجنبي غير قانوني حيث يتم شراء وبيع العملات الأجنبية بأسعار خاصة ولأغراض مشروعة وغير مشروعة. خلق سوق صرف أجنبي وفئة من تجار العملات الأجنبية الذين يكسبون ثروات طائلة، كل هذه الأنشطة الخفية لا يتم تسجيلها في الحسابات القومية.

٤- عندما تسن الدولة قوانين تمنع أو تحظر ممارسة أنشطة معينة، فإن العديد من الأفراد المتورطين في هذه الأنشطة يميلون إلى التحايل على هذه القوانين ويمارسون هذه الأنشطة في الخفاء، مثل بيع وشراء الدواء والسلع المستوردة والقمار والإقراض بفوائد باهظة، ومن ثم كسب دخل مرتفع.

٥ - أن كثرة وتعقيد اللوائح الإدارية والتوجيهات الإدارية يعني أن المسؤولين الحكوميين في وضع يسمح لهم بالحصول على تصاريح للعديد من الأنشطة الاقتصادية والخدمات العامة عالية التكلفة، مثل تصاريح البناء، وتراخيص الاستيراد والتصدير والاستثمار، والكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات الهاتفية. وقد أدى التهافت على الحصول على مثل هذه التصاريح والخدمات العامة إلى أنتشار ظاهرة بيع وشراء هذه التصاريح والتراخيص بين الأفراد الذين يحصلون عليها، وأنتشار الرشاوى والرسوم بين المسؤولين الحكوميين (عبد العظيم ،١٩٩٨: ٥٥).

٦- ومن العوامل الأخرى التي تخلق اقتصادًا خفيًا كالضرائب والرسوم والرسوم المفروضة على بعض الصادرات والأرباح وتحويلات رأس المال ورسوم تسجيل الملكية. ويزداد احتمال حدوث التهرب الضريبي

إذا كانت الضرائب مرتفعة، وإذا كانت هناك شكاوى من عدم استخدام الايرادات الضريبية لتوزيع المنافع العامة والخدمات العامة، وإذا لم تكن هناك عقوبات رادعة للتهرب الضريبي. فقد تشجع الضرائب والرسوم المرتفعة على الواردات على التهرب من الرسوم الجمركية، والتهرب من دفع رسوم التصدير والضرائب على بعض السلع، والتهرب من دفع الضرائب على الأرباح الرأسمالية وأرباح تحويل رأس المال والمكاسب الناتجة عن بيع العقارات من خلال التلاعب بقيمة هذه الممتلكات (نصيف،٢٠٢٠: ١٥).

رابعاً:- ظاهرة غسيل الأموال في ظل بيئة من الفساد الإداري والمالي في العراق.

هذه الظاهرة غير معروفة في بعض الدول النامية، والعراق واحداً هذه الدول. ولذلك، لم ترد أي إشارة إلى مسألة غسل الأموال في مواد تشريع البنك المركزي أو في التشريعات الأخرى المتعلقة بتنظيم عمليات الشبكة المصرفية، عند سن قانون البنك المركزي أو تعديله.

إلا أنه منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وما تلاها من أنتشار ظاهرة غسيل الأموال وظهور تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية وتمويل ما يسمى بالإرهاب، أصبحت المسألة محل اهتمام دولي ولها تشعبات عالمية. وقد أصبحت المسألة مسألة ذات اهتمام دولي وتأثير عالمي، مما استدعى إصدار قرارات دولية من قبل مجلس الأمن ومن قبل المؤتمرات والمنظمات المتخصصة، وهذه التوصيات والقرارات هي بمثابة إرشادات وتوجيهات عامة لجميع الدول والبنوك يمكن اعتمادها عند إصدار التشريعات للحد من هذه الظاهرة ومكافحتها والقضاء عليها وهي بمثابة مبادئ توجيهية وإرشادات عامة وإرشادات لجميع الدول والبنوك يمكن اعتمادها عند إصدار التشريعات للحد من هذه الظاهرة ومكافحتها والقضاء عليها (عبود ، ٢٠١٣ : ٢٦٣).

إن العراق من أهم الدول ذات الاقتصاد المهم. أن أحداث ١١ أيلول والاحتلال عام ٢٠٠٣ وما تبعها من سرقة الأموال والمصارف والممتلكات وأنكشاف الحدود والأسواق وضعف الدولة وأنهيار المؤسسات وظهور الاضطرابات السياسية والاقتصادية جعلت بلدنا مفتوحاً على مصراعيه لكل من هب ودب. يجب على البنك المركزي والحكومة العراقية اتخاذ تدابير تتعلق بظاهرة غسيل الأموال، مثل التشريعات، وتشكيل فرق عمل ومنظمات أو إجراءات إضافية. فعليها من جهة ضمان أمن العمليات المصرفية بما لا يخالف قواعد العمل المصرفي والأموال والعلاقات، ومن جهة أخرى عدم السماح للمهربين بإساءة استخدام تلك القواعد لتحرير الأموال واقتحام المصارف لاستخدامها كمنفذ لغسل الأموال وتوظيفها.

وإلى جانب المكاسب غير المشروعة والاحتيال الصناعي والتجاري والتهريب العلني، وصلت ظاهرة غسيل الأموال إلى مستويات قصوى في مجالات تهريب النفط ومشتقاته، والتلاعب بمواعيد صرف الحصص التموينية والأوزان والأبعاد، والخداع. ويزدهر المهربون والوسطاء والسماسرة والتجار والمقاولون لأن الحياة السياسية تهيمن عليها الأحزاب الطائفية، مما يدفع ممثلي الطوائف إلى البرلمان، ومن ثم إعادة إنتاج الطائفية في القانون والتشريع والمجتمع. بمعنى آخر، فإن العراق الجريح يستخدم الديمقراطية لإعادة إنتاج الطائفية ومحوها والقضاء عليها (عبود، ٢٠١٣: ٢٦٤).

تتزايد جرائم غسيل الأموال في العراق عبر وسائل وأساليب مختلفة تحاول السلطات ضبطها وبخاصة في قطاع الإسكان، بعد أن أصبحت لها آثار سلبية كبيرة على السكان المدنيين، وعادة ما تكون أثمانها من مصادر غير مشروعة، وهي الودائع المالية، والاستثمار في العقارات والأراضي، وشراء الذهب والمعادن الثمينة، وتأسيس الشركات وقد ارتفعت عمليات شراء العقارات بغرض غسيل هذه الأموال عدة أضعاف، وهو الجانب الأبرز من أساليب عمليات غسيل الأموال. إلا أن المشكلة تطورت إلى ابتكار وسائل وأساليب احتيالية جديدة يتم من خلالها غسيل الأموال ، إذ تتعدد الوسائل المستخدمة في عمليات غسل الأموال في العراق، والتي من أبرزها وأكثرها أنتشاراً هي شركات الصيرفة والمجمعات السكنية والمستشفيات والجامعات الأهلية الخاصة والمصارف فضلاً عن المطاعم والأماكن الترفيهية، ، وكذلك إصدار مهور الزواج المرتفعة والعقود الأصلية بمقدمات بملايين الدولارات والدفعات المتأخرة، وهي أساليب جديدة يتبعها السماسرة وأصحاب الأموال المكتسبة بطرائق غير مشروعة. وقد كان هناك عدد من حالات محاولات تسهيل تحويل الأموال وفق عقود رسمية حقيقية من خلال تسجيل مهور عالية للزوجين وإدراجها في العقد، وهو ما يعده الخبراء نشاطاً احتياليًا جديدًا لغرض غسيل الأموال. وهذا يعني استغلال مؤسسة الزواج حيث يتم الاتفاق بين الطرفين على مهر يصل إلى ثلاثة أو أربعة مليارات دينار عراقي وذلك في عقد الزواج وبما أن القانون العراقي لا يتدخل في تحديد قيمة المهر فإن هذه الظاهرة تمر دون أي معوقات قانونية ولكن ، مايثير الدهشة والتساؤل عن هذا الزواج إذ بعد أسبوع فقط يتم الطلاق بداعي المشاكل العائلية أو عدم التفاهم بين الطرفين ويتم دفع المهر بالكامل للزوجة وهنا تكمن الحيلة حيث تستخدم الزوجة هذا المبلغ لشراء العقارات فاخرة في بغداد لتسجل هذه العقارات بعد ذلك باسم صاحب الأموال الحقيقي من جانبهم يحصل الشاب والفتاة على نسبة من ذلك كتعويض على خدماتهم فيما يواصل صاحب الأموال تأجير شباب للزواج كل شهر وهذا بصورة عامة يؤثر على الاقتصاد الوطني والنسيج الاجتماعي .

خامساً:- المعاملات المشتبه بها كغسيل الأموال

تم الاعتماد على البيانات الموجودة في التقارير السنوية لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٢) وقد تم اختيار هذه المدة بوصفها اكثر مدة زمنية تفاقمت بها ظاهرة غسيل الأموال وسوف نعتمد على عدد المعاملات المشتبه بها التي وردت إلى المكتب وهي كما يأتي:-

جدول رقم (١٠) عدد معاملات الاشتباه الواردة للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٢)

السنة	عدد المعاملات المشتبه بها
٢٠١٦	٨٢
٢٠١٧	١٨٧
٢٠١٨	٣٠٨
٢٠١٩	٤٠٠
٢٠٢٠	٨٨١
٢٠٢١	٦٤٩
٢٠٢٢	٥٩٧
المجموع	٣١٠٤

المصدر:مكتب غسيل الأموال/التقارير السنوية للمدة(٢٠١٦-٢٠٢٢)

من خلال الجدول أعلاه نلحظ عدد معاملات الاشتباه التي وردت إلى مكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب خلال المدة (٢٠١٦-٢٠٢٢) قد بلغت (٣١٠٤) معاملة حيث كان عدد المعاملات في عام ٢٠١٦ (٨٢) معاملة منها (٢٨) معاملة تم الإبلاغ عنها من قبل المؤسسات المالية و(١٨) معاملة من جهات انفاذ القانون و(١٦) معاملة تم اكتشافها عن طريق الكشوفات الدورية و (٩) معاملة من الهيئة العامة للجمارك و(٥) معاملاًت اشتباه من الوحدات النظيرة و(٤) معاملات من الجهات الرقابية في البنك المركزي العراقي ومعاملة واحدة وردت من شركة خاصة وأيضًا بلغ عدد الأشخاص موضوع المعاملات المشبوهة (٤٢٥) شخص.

بلغ عدد المعاملات التي قام المكتب بتحليلها خالل عام ٢٠١٧ (١٨٧) مقارنة بعام ٢٠١٦ التي كانت (٨٢) معاملة والسبب في هذه الزيادة هو وجود (٥٣) معاملة مدورة من عام ٢٠١٦ والسبب في تدويرها هو ورودها إلى المكتب في نهاية عام ٢٠١٦. كما مبين في الرسم البياني الآتي : -

الشكل (١٣) عدد المعاملات المشتبه بها للمدة (٢٠١٦-٢٠٢٢)

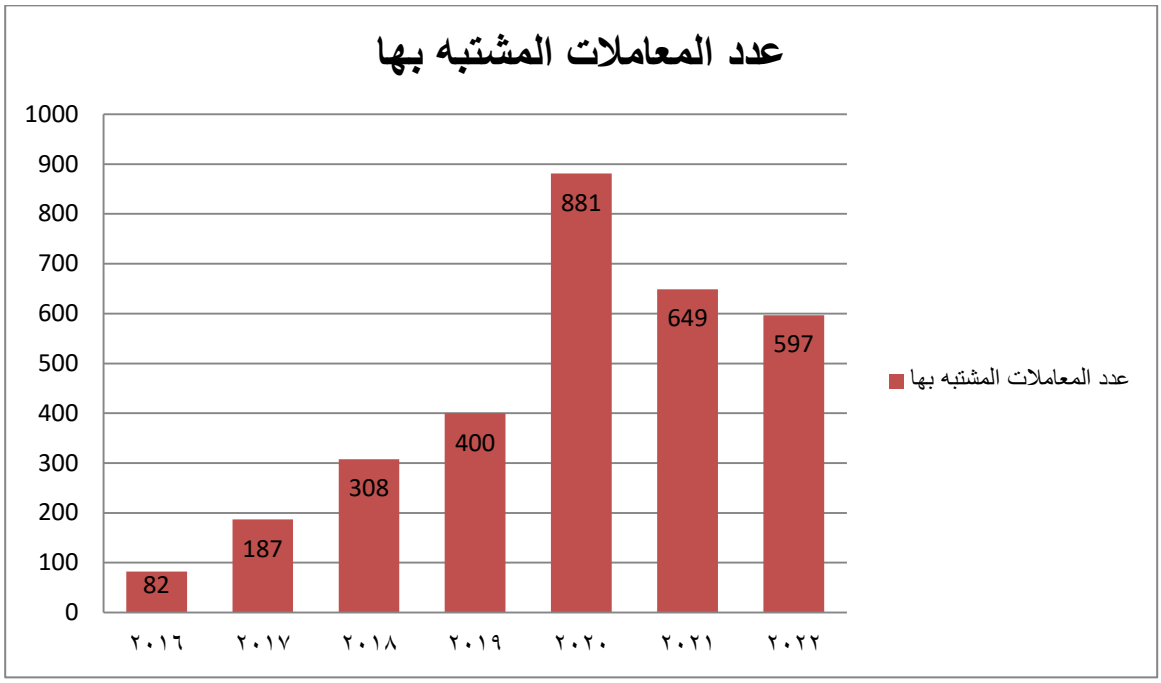

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (١٠)

بشكل عام زاد عدد معاملات الاشتباه خلال السنوات (٢٠١٨-٢٠٢٢) حيث كانت في عام (٢٠٢٢) (٥٩٧) معاملة ويشير هذا الارتفاع إلى زيادة تعاون الجهات المحلية المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إبرام الاتفاقيات الثنائية وتبادل المعلومات ذات العلاقة بشكل فعال.

أما عدد المعاملات المشتبه بها حسب التوزيع الجغرافي فقد كانت متذبذبة من محافظة إلى أخرى بحسب طبيعة النشاط التجاري والصناعي وبنية القطاع المالي في كل محافظة الا أن محافظة بغداد قد تصدرت عن باقي المحافظات في عدد هذه المعاملات ويعود السبب في ذلك إلى أن بغداد عاصمة العراق ووجود عدد أكبر من المؤسسات المالية فيها ووجود نشاط مالي أكبر من النشاط المالي الموجود في باقي المحافظات العراقية (مكتب غسيل الاموال).

سادساً:- الآثار النقدية لظاهرة غسيل الأموال.

إن ظاهرة غسيل الأموال تؤثر على الاقتصاد الكلي بصورة عامة والاقتصاد النقدي بصورة خاصة وهذا بدوره يضعف من السياسات النقدية ويمكن توضيح أبرز التأثيرات المهمة لظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد فيما يأتي:-

١ـ علاقة نافذة بيع العملة الأجنبية بظاهرة غسيل الأموال.

تعد نافذة بيع العملة الأجنبية بمثابة ثغرة تمر من خلالها الأموال المغسولة وذلك من خلال تصدير هذه الأموال إلى مصارف وشركات صيرفة في الخارج من أجل تكوين مشاريع استثمارية ضخمة في الخارج حيث يلجأ غاسلو الأموال إلى نافذة بيع العملة الأجنبية بوصفها الطريقة الاحدث لتمرير هذه المبالغ الكبيرة وذلك بتكوين حسابات وهمية ورخص استيراد وفواتير مزورة وهذه الظاهرة تتضح من خلال مقارنة الاستيرادات التي يحصل عليها العراق و قيمة مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية ونجد هناك فرقاً وهذا الفرق يتمثل بالأموال المهربة خارج العراق وهذه الظاهرة تؤثر على نافذة بيع العملة من خلال تدهور سعر الصرف وتهريبه إلى الخارج وهذا بدوره يؤدي إلى استنزاف قدر كبير من العملة الأجنبية ومن جانب آخر فهناك طلب كبير على الدولار في السوق الموازي بعيداً عن نافذة بيع العملة، وهو ما يؤكد دخول إجراءات جديدة لبيع العملة في البنك المركزي العراقي بما حال دون دخول من يمتلك الأموال التي توصف بـ"الأموال غير الشرعية" إلى نافذة بيع العملة، وهناك سبب آخر يتمثل في المضاربات التي يشنها تجار العملة والتي يتحصل منها هؤلاء أموالاً طائلة دون وجود أي حسيب أو رقيب، حيث إن الحملة الحكومية ضد الفساد جعلت الكثير من أصحاب الأموال غير الشرعية يسارعون إلى محاولة إخراج أموالهم من العراق بسرعة لتلافي إجراءات مكافحة الفساد وهذا كله يعبر عن العلاقة مابين نافذة بيع العملة الأجنبية وظاهرة غسيل الأموال(المشهداني،٢٠٢٣،٦).

٢ـ أثر ظاهرة غسيل الأموال على التضخم.

تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى ارتفاع الدخول لدى بعض الأفراد في المجتمع وهذا يؤدي إلى الاستهلاك والتبذير، ويؤدي إلى زيادة دخل الجناة الذين لا يقارنون المنفعة الحدية للنقد بالمنفعة الحدية للسلع والخدمات في السوق. إن تدفق النقد إلى تيار الاستهلاك يؤدي إلى ضغط على المعروض من السلع من خلال القوة الشرائية للمجموعات ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك وأنماط الاستهلاك العشوائية وغير العقلانية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم في جانب الطلب الكلي ، ينطوي تدفق الأموال إلى تيار الاستهلاك على ضغط على المعروض من السلع من خلال القوة الشرائية للمجموعات ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك وأنماط الاستهلاك العشوائية وغير العقلانية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم في جانب الطلب الكلي(شندي،علي،٢٠١٤: ١٣) .

٣- أثر ظاهرة غسيل الأموال على سعر الصرف.

يتأثر سعر الصرف (قيمة الدينار العراقي) بظاهرة غسيل الأموال وذلك بسبب الارتباط القوي بين الدينار العراقي وتهريب الأموال إلى الخارج حيث تؤدي ظاهرة غسيل الأموال إلى انخفاض وتدهور قيمة سعر الصرف للدينار العراقي وذلك من خلال زيادة الطلب على الدولار الأمريكي من أجل تحويلها كأيداعات إلى المصارف الموجودة خارج الدولة أو من أجل أن تستثمر في مشاريع استثمارية ضخمة ، وفي المقابل يتم زيادة عرض الدينار العراقي وهذا يؤدي إلى أنخفاض قيمة الدينار العراقي مع الدولار الأمريكي بما يتناسب مع سوق العرض والطلب ومن ثم تضعف القوة الشرائية للدينار العراقي وتضطرب الأسعار ومن ثم تظهر فئة أو جماعة تضارب على الدينار العراقي في السوق السوداء ، ثم يحل قانون كريشيام على أن النقود الرديئة تُخرج النقود الجيدة من التداول (شندي،علي،٢٠١٤: ١٤).

٤- أثر ظاهرة غسيل الأموال على سعر الفائدة.

تؤثر ظاهرة غسيل الأموال على سعر الفائدة بصورة سلبية عندما تكون أسعار الفائدة حرة وتعتمد على ظروف العرض والطلب، فإن تخفيض قيمة الدينار العراقي نتيجة زيادة الطلب على الدولار الأمريكي بسبب تهريب الأموال إلى الخارج فهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهذا بصورة عامة يؤثر على مناخ الاستثمار ومن ثم انخفاض الاستثمار في العراق بسبب ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة الأموال المهربة إلى الخارج والأموال الغير مشروعة ، ومن ثم فإن ظاهرة غسيل الأموال تؤثر على سعر الفائدة مما يؤثر على المشاريع الاستثمارية في العراق بسبب تهريب العملة الأجنبية للخارج ومن ثم التأثير السلبي على النمو الاقتصادي في العراق (شندي ،علي:٢٠١٤، ١٥).

٥- أثر ظاهرة غسيل الأموال على احتياطيات النقد الأجنبي.

يتحكم البنك المركزي في السيولة النقدية المحلية في الدولة ، فيزيد السيولة أو يخفضها استجابة للعرض والطلب على النقود. إذا كانت نسبة عالية من الأموال السائلة المستخدمة في الاقتصاد هي أموال غير نظيفة، فإن سياسات البنك المركزي العراقي ليس لها تأثير مباشر على هذه الأموال. وفي أحيان أخرى، وفي مقابل ارتفاع العملة الوطنية ينخفض المعروض من العملة الأجنبية، مما يخلق نوعاً من الذعر لدى الأفراد والمؤسسات، مما يدفع البنك المركزي إلى التدخل لتجنب نقص الاحتياطي الأجنبي، مما يؤدي إلى تدهور سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية في السوقين الرسمية والسوداء ؛ وبذلك تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى تأثير خطير على أداء السياسة النقدية.

المبحث الثالث

رؤيا مستقبلية لعلاج ظاهرة غسيل الأموال في العراق

إن ظاهرة غسيل الأموال هي ظاهرة عالمية تعاني منها كل دول العالم بما فيها العراق حيث كان ضحية لأنشطة غسيل الأموال التي كان لها تأثيرات سلبية على اقتصاد الدولة و أمنها . ولذلك سنحاول في هذا المبحث استشراف ظاهرة غسيل الأموال في المستقبل من خلال دور البنك المركزي في مكافحة غسيل الأموال والإجراءات و المقترحات الآتية:-

أولاً: تعزيز دور البنك المركزي العراقي في معالجة ظاهرة غسيل الأموال

تعد مكافحة غسيل الأموال من أهم القضايا الساخنة على الصعيدين الدولي والإقليمي، حيث تبرز جدية مكافحة غسيل الأموال من خلال المصارف والمؤسسات المالية ذات الصلة في بلدانها من خلال عدد من القوانين وعدد من التدابير والإجراءات. وهذا هو السبب أيضًا في أن العديد من الدول، الحريصة على الحصول على صورة دقيقة لحالة العملياًت المصرفية، تولي اهتمامًا متزايدًا بهذه القضية.

يلعب البنك المركزي دوراً مهماً في ظاهرة غسيل الأموال من خلال إصدار أهم البيانات القانونية لمكافحة غسيل الأموال. ويجسد القرار رقم (١٥) لسنة ١٩٩٧ أحدث التشريعات في القانون العراقي في مجال التعامل مع الأموال غير المشروعة، حيث تنص الفقرة الأولى منه على أن "تصادر الأموال القذرة بما فيها الأموال النقدية وغير المنقولة التي تنقل بصورة غير مشروعة إلى شخص قام بنقل هذه الأموال إلى شخص آخر بقصد التهرب من أحكام القانون".

كما أنضم العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لملاحقة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ (اتفاقية فيينا) بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٦، المنشور في الجريدة الرسمية الوقائع العراقية العدد ٣٥٤٦ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. منذ عام ٢٠٠٣، كانت هناك زيادة واضحة في الاهتمام بهذه الظاهرة. ويرجع ذلك إلى ظهور عدد من الأمور الضرورية لمكافحة هذه الظاهرة. ولهذه الغاية، صدر قانون مكافحة غسل الأموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤، الذي يجرم غسل الأموال، في ظل سلطة الائتلاف المؤقتة، وتم أنشاء مكتب مكافحة غسل الأموال في البنك المركزي العراقي لتلقي البلاغات عن غسل الأموال. وبموجب هذا القانون أصبح مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتمتع بالشخصية الاعتبارية، وكان مستقلاً مالياً وإدارياً، وتقع مسؤولية الإشراف على عمله تحت سلطة (مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وتم إلغاء ارتباطه واستقلاليته عن البنك المركزي العراقي. وتشمل مهامها تلقي

الإخطارات والشكاوى المشبوهة، وتحليل البيانات الواردة في الشكاوى، وتبادل المعلومات مع الأجهزة الأمنية المحلية والأجنبية وغيرها من السلطات الإشرافية، والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية ومراقبتها، والقيام ببعض الواجبات القانونية والادعائية، وتقديم المشورة والتدريب ومساعدة جميع المصارف المرخص لها ويشمل ذلك إصدار الإشعارات للمؤسسات المالية غير المصرفية، والتنسيق مع الإدارة العامة لإدارة المصارف والائتمان بشأن المعلومات المتعلقة بالمصارف المرخص لها وشركات تحويل الأموال ومراقبة الأعمال المشبوهة بالتعاون مع الجهات الرقابية (ديوان الرقابة المالية،النزاهة،القضاء،البرلمان).

يولي مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالاشتراك مع البنك المركزي العراقي، أهمية كبيرة لمسألة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويأتي ذلك تماشياً مع جهود البنوك المركزية والجهات الرقابية الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول)، بدعم من مجموعة العمل المالي الدولي ، فضلاً عن القرارات والمعايير والإجراءات الدولية لمكافحة غسل الأموال المطبقة، تماشياً مع الجهود التي تبذلها الدول المتقدمة حول العالم لضمان فعالية تدابير الرقابة وإبعاد مخاطر هذه الأموال عن البنوك المحلية ، ولتجنب فرض عقوبات دولية على الدول التي لا تتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، يجب الحد من صلاحياتها الرقابية من خلال كافة القرارات والمعايير الدولية، وعلى البنوك اتخاذ الإجراءات التي تسهم في تحقيق هذا الهدف من خلال أنشاء أجهزة داخلية فعالة. أنظمة التحكم في سياسات الأعمال واختيار العملاء الجيدين وتبادل المعلومات والتقارير والعمل مع جميع الأطراف المعنية.

حيث قامت السلطة التشريعية بأصدار قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٥ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي يهدف إلى السيطرة على ظاهرة غسل الأموال وردع مجرمي غسيل الأموال وفقاً لقانون الالتزام. ، حيث يجب الالتزام بما يأتي:-

١- أرصدة الصناديق الواردة من الخارج أو المحولة إلى الخارج عن طريق المؤسسات المالية وإعداد التقارير عن هذه الأموال وحركاتها وما يتعلق بتفعيلها.

٢- مراقبة توازن السيطرة هو أي توازن واضح وغير عادي ينشأ من عدم توافق التدفقات المالية لبلد ما مع واقعه الاقتصادي.

٣- مراقبة أنشطة المؤسسات المالية للتأكد من حمايتها من أنشطة غسيل الأموال.

٤- أنشاء وحدة لإجراء التحقيقات اللازمة لكشف أساليب ووسائل غسل الأموال.

٥- إصدار الإعلانات والتعليمات المتعلقة بعمليات التدقيق في مجال مكافحة غسل الأموال.

ثانياً: اجراءات وسبل معالجة عمليات غسيل الأموال في العراق

إلى جانب الآثار التي ينتجها غسيل الاموال على البيئة العراقية لابد من وجود عدد من الإجراءات لمعالجة أو مكافحة هذه الظاهرة وعلى ضوء ذلك يمكننا إيجاز أهم هذه الإجراءات والسبل المعتمدة في العراق بمعالجة هذه الظاهرة وهي كالآتي:-

١- وضع عقوبات صارمة على جميع أشكال الفساد لتكون بمثابة رادع للجهات الفاسدة الأخرى، وتقليل عدد القوانين والتوجيهات، وتبسيط جميع الإجراءات في الوحدات الإدارية والمالية، مع إدخال الشفافية في جميع الجهات الحكومية التي تتعامل مع الجمهور، للقضاء على الرشوة. وإعطاء الرقابة دوراً أكبر في مكافحة الفساد المالي والإداري.

٢- استخدام معايير الجدوى الاقتصادية عند اختيار المشاريع الجديدة، وتجنب اختيار المشاريع غير الفعالة التي لا تخضع لمعايير التقييم والجدوى، وتبني السياسات الحكومية لتنفيذ المشاريع وتخطيط المشاريع الأخرى بناء على مناهج ناجحة واحتياجات تدمج مع جوانب أخرى، وتطوير محددة الجداول الزمنية لمراحل التنفيذ والانتهاء.

٣- اللجوء إلى سياسة التدوير (التنقل بين الموظفين) حيثما أمكن ذلك، وبخاصة في الجهات التي ترتفع فيها معدلات الفساد المالي والإداري بسبب إبقاء الموظفين في نفس الوظيفة لفترات طويلة. وإعادة النظر في أوضاع العاملين في القطاع العام، وزيادة مستويات الأجور والرواتب، ومنح المكافآت والحوافز المناسبة بما يتماشى مع مستويات الأجور في القطاع الخاص.

٤- أنشاء هيئة لمكافحة الفساد المالي والإداري بصلاحيات واسعة وإمكانيات كافية في مجال عملها، وربط هذه الهيئة برئيس مجلس الوزراء أو السلطة التشريعية، وتفويض ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة بالإمكانيات والصلاحيات اللازمة والسلطة، مما يمكنها من القيام بدور مهم على المستوى الرقابي في معالجة شبهات الفساد والتلاعب المالي والحد من مثل هذه التصرفات بما يساعد على حماية المال العام والحد من غسيل الأموال.

٥- إذاعة الشعور الوطني وتأييد روح الولاء واعطاء الأولوية لمصلحة الفرد ورعاية المواهب الشبابية والإبداع والأصالة والتطوير سواء في القطاع الخاص أو العام بهدف الاستفادة من هذه المواهب والطاقات وعدم تركهم خاملين.

٦- وإذا كانت الأسباب الاقتصادية هي الأساس لأنتشار ظاهرة غسيل الأموال، فلا بد من اعتماد الحلول الاقتصادية المقابلة لخلق فرص عمل للعاطلين، وحماية المنتجات المحلية، وتطوير سياسات ضريبية عادلة، والعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية في الدولة مثل الزراعة، والصناعة ، والتجارة ، والسياحة، وبخاصة دولة العراق التي تمتلك كل مقومات النجاح.

٧- استخدام مناهج محددة وواضحة لمكافحة الفساد والاستفادة من تجارب الدول والشعوب التي حققت تقدماً كبيراً في عمليات الإصلاح ومكافحة الفساد، مثل الهند ونيجيريا وبلغاريا والمكسيك وغيرها من الدول التي مرت بأوضاع مشابهة للعراق في هذا المجال،وذلك من خلال وضع استراتيجيات عامة لمكافحة الفساد المالي والإداري.

٨- نشر ثقافة مقاومة الفساد من خلال الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، والتأكيد على التنمية البشرية لأفراد المجتمع وتعميق الوعي بقيمة النزاهة وأخلاقيات العمل. بالإضافة إلى تعبئة الرأي العام ضد مظاهر الفساد وغسيل الأموال عبر مختلف الوسائل، ورصد المخالفات وفضحها أمام الرأي العام، وتوضيح أسماء المتهمين في قضايا الفساد وإحالتهم إلى المحاكم المتخصصة بأسرع وقت ممكن.

٩- يجب على المسؤولين والموظفين أن يتحلوا باليقظة والنزاهة والحياد في أداء واجباتهم وفي علاقاتهم مع المواطنين، ويجب ألا يمنحوا معاملة تفضيلية لأي جماعة أو فرد على أساس الولاء الحزبي أو الفئوي أو التحيز ضد جماعة على أخرى.

١٠- التفريق بين العمل الإداري والسياسي والحزبي حيث إن العمل الإداري مختلف تماماً عن العمل السياسي والحزبي، فالمسؤول عن العمل الإداري والمناصب الإدارية هم الموظفون الإداريون، ومن الضروري أن يكون التدرج الوظيفي قائماً على أساس المحسوبية والمنسوبية في المناصب الإدارية، وأن يتم تجنب المحسوبية والمحاباة في المناصب الإدارية، وأن تتم عمليات الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني في ظاهرة الإصلاح الإداري والمالي ومكافحة الفساد.

ثالثاً : رؤيا مستقبلية لعلاج ظاهرة غسيل الأموال.

كان لعمليات غسيل الأموال آثاراً جسيمة وخطيرة على بيئة الاقتصاد العراقي وكان لابد من إيجاد بعض الحلول والمقترحات التي من الممكن أن تعالج ظاهرة غسيل الأموال أو تقليصها إلى حد ما والسيطرة عليها وعدم أنتشارها بصورة كبيرة ولذلك سنحاول الاشارة إلى بعض هذه المقترحات وكما يأتي :-

١ـ أعادة النظر في هيكلة النظام الاقتصادي.

من المعروف أن العراق دولة ريعية وتعتمد بشكل مباشر وكبير على النفط فباستثناء قطاع النفط ، ويقتصر دور الحكومة الاقتصادي على توفير بعض السلع العامة الأساسية بالإضافة إلى أداء وظيفتها في مراقبة النشاط الاقتصادي والإشراف عليه، تاركةً النشاط الخاص يسبح أو يغرق بمفرده لمواجهة أعباء التنمية. أن أكثر ما يحتاجه الاقتصاد العراقي في حالته الريعية الحالية هو دور اقتصادي للدولة في تعزيز الروابط والتكامل مع النشاطات الخاصة من خلال هياكل فكرية ومنهجيات اقتصادية تبرهن على العودة إلى نزعة اقتصادية جديدة ذات ثقل تجاري وترويج أيديولوجية النشاطات الخلاقة للسوق، وشراكة اقتصادية بين نشاطات الدولة وقطاع الأعمال. وهي رؤية ترى تحولاً حاسماً نحو الأداء الاقتصادي والاجتماعي الأمثل ودرجة عالية من الأنسجام والتوافق في توليد أنماط راسخة من التنمية المستدامة. وهكذا طغت فكرة السيادة الاستهلاكية على فكرة السيادة المنتجة سواء على مستوى ميزانية الدولة أو على مستوى الميزانية العمومية في سلوك الوحدة العائلية. وهذا ما يؤكده سلوك الموازنة العامة التي يغلب عليها الطابع الاستهلاكي في الإنفاق التشغيلي، والطابع الاستهلاكي للحكومة التي تمول من الموارد الريعية النفطية. وقد أدى ذلك إلى ارتباط النشاط الخاص ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاستهلاكي الحكومي، مما أدى إلى أنتعاش سريع للأرباح وإبعاد الاستثمار الحقيقي عن الدخول في قطاع التنمية ما لم يكن في شكل دعم حكومي. ويتجلى ذلك في ظاهرة التطور السريع لتجارة السلع الاستهلاكية والتمويل الاستهلاكي في أقصى صوره، مع تراجع النشاط الإنتاجي الخاص إلى أدنى مستوى في تاريخ الإنتاج في الدولة.

تؤدي الشراكة في الدولة الريعية إلى واقع هش ينتقل من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، من خلال وضع الريع النفطي والعائدات العامة في دائرة الاستثمار الحقيقي للاقتصاد الحر، وإعادة تنظيم القطاع الخاص وخلق زخم لشركات الاستثمار والإنتاج التي تخلق الأسواق وتعزز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي هو السبيل الواقعي لتغييرها، وتعزيز فرص الإنتاج والتوظيف في سوق العمل المنظم، وضمان الفرد المجتمعات التعاونية القائمة على الفرد وجميع المشاركين فيها. لذلك يجب استبدال النموذج الرأسمالي للدولة الريعية بنموذج رأسمالي مالكي جديد من النموذج الكلاسيكي الجديد الحالي الذي حرم التنمية

الاقتصادية من مكانتها المرغوبة. تعزيز فرص التنمية بالموارد والثروات الحالية للدولة، من المركزية الاقتصادية وفراغ الفكر الكلاسيكي الجديد في توصيف حركة السوق والدولة (النموذج السياسي الاقتصادي الحالي الذي حرم البلاد من الكثير من الشروط الموضوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية) إلى نموذج ديمقراطية السوق العميقة والرؤية النيو-ماركينتيلية للبلاد. بطريقة تحويلية إلى نموذج معمق من ديمقراطية السوق ورؤية ماركينتيلية جديدة تقوم على توليد شراكة استراتيجية بين السوق والدولة الريعية، حيث تتعايش السلطة والثروة في الجغرافية السياسية للعراق المعاصر.

٢ـ خصخصة المشاريع الحكومية.

وفي ضوء إدراك الدول النامية بشكل عام، والعراق بشكل خاص، للتحديات الجديدة التي يفرضها الأنتقال إلى النظام الجديد، كان على العراق أن يواكب هذه التطورات بتبني سياسات اقتصادية تقوم على الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، من خلال تطبيق تدابير شاملة لتعزيز وتعبئة الموارد الإنتاجية وزيادة الكفاءة في استخدامها وكان لابد من اعتماد استراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية: ترشيد الأنفاق، وتحرير الاقتصاد، وإدخال آليات السوق، وتعزيز هيكلية الموازنة الحكومية، وتحسين القدرة على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، ودعم الإطار المؤسسي للاستثمار، والخصخصة كوسيلة للتغلب على الاختلالات الداخلية والخارجية وتحقيق معدل مقبول للنمو الاقتصادي إصلاح الإدارة الاقتصادية والنظام القانوني من أجل تهيئة التربة والبيئة المناسبة للظاهرة.

أن العولمة وسيطرة وتنظيم المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) على السوق والاقتصاد العالمي جعل هذا التوجه مألوفاً في العالم إذ يجعل النظام السياسي العراقي أمام تحدي اختيار الاستراتيجية والأسلوب المناسب للخصخصة للاقتصاد العراقي في ظل اتفاق العراق مع المؤسسات المالية الدولية على تبني ظاهرة خصخصة الأشغال العامة. وتزداد هذه المهمة صعوبة في ظل تعقد الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العراقي من جهة، وظاهرة اختيار الأساليب والاستراتيجيات المناسبة في مجال الخصخصة من جهة أخرى. فضلاً عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي؛ والآثار السلبية لظاهرة الخصخصة؛ وقدرة الاقتصاد العراقي على تحمل تبعات ظاهرة الخصخصة؛ وعدد وحجم المؤسسات التي يمكن أن تشملها برامج واستراتيجيات الخصخصة؛ وقدرة القطاع الخاص على التمويل والاستثمار؛ ونضج القطاع الخاص؛ والبيئة التنظيمية والتشريعية التي تحدد قدرته على استيعاب هذه المؤسسات درجة التنمية.

بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي والاستفادة من خبراته التكنولوجية وتحرير التجارة الخارجية والأسعار لتحقيق المنافسة التجارية في الأسواق الدولية، من حيث زيادة الكفاءة الاقتصادية ورفع مستويات الإنتاجية وزيادة القدرة الاستيعابية من خلال فرص الاستثمار وتوسيع مشاركة المواطنين في ملكية الأصول العامة، ويبدو أن النتائج الأيجابية للخصخصة تتطلب تطوير سياسات خصخصة جديدة تقوم على زيادة مشاركة الدولة مع القطاع الخاص بنسب تمكن القطاع الخاص من قيادة الأنشطة الاقتصادية في المؤسسات المختلفة لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة، ويمكن اتخاذ الخطوات الآتية لضمان نجاح ظاهرة الخصخصة:-

أ- إيجاد سوق مالية جديدة لأنها تمثل أحد أهم مصادر توفير رؤوس الأموال من خلال جذب المدخرات المالية وتهيئتها للاستثمارات التي تتم في شكل أوراق مالية، والعمل على أنشاء سوق مالية وبورصة متطورة وحديثة ذات تقنية عالية الكفاءة، وتوفير أسهم الشركات للتداول و أداء هذه الأسواق، ومراقبة أداء هذه الشركات من خلال التزامها بالقانون، كما يجب العمل على أنشاء بنوك وشركات تأمين متخصصة ذات كفاءة عالية للمشاركة في ظاهرة الخصخصة الناجحة.

ب- توفير البيئة الاستثمارية اللازمة والإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي المناسب، وإعطاء الاقتصاد العراقي القدرة على ضبط وتوجيه النشاط الاقتصادي، والاهتمام بإعطائه الرقابة والقدرة على حماية المصلحة العامة في المجتمع لمنع الخصخصة من أن تسلك الطريق الخاطئ واحتكار السوق وقتل المنافسة لكسب الأرباح الفاحشة.

ت- مراعاة وضع العاملين في الأشغال العامة عند تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، يجب من خلال توفير فرص عمل بديلة وضمان اجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي طرح هذه المشاريع في شكل أسهم، وينبغي وضع حد أقصى لعدد الأسهم المباعة، مع وضع تشريعات مناسبة لمنع الاحتكار وضمان المنافسة، حيث يمكن أن تتحول هذه المشاريع إلى احتكارات تلعب دوراً سلبياً في عدم المساواة في الدخل في المجتمع مستقبلاً.

ث- قبل البدء في إجراءات تنفيذ برنامج الخصخصة يجب القيام بحملة توعية واسعة النطاق لتوضيح المفهوم الصحيح للخصخصة وآثارها المتوقعة ، وذلك عن طريق وسائل الاعلان والتواصل الاجتماعي المختلفة وعقد الندوات والمحاضرات لغرض فهم ظاهرة الخصخصة والتعرف على فوائدها.

٣- إيجاد بيئة تشريعية حاكمة وحامية للملكية.

تبقى قضايا الإدارة العامة والحكم الرشيد في صدارة برنامج الإصلاح العراقي لسنوات قادمة. والمهمة الأهم الان هي بناء دولة قوية وضمان أمن وحقوق وحريات شعبها وتكون قادرة على توفير البيئة المناسبة التي يكون هدفها المحافظة على المال العام ومكافحة الفساد بكافة أشكاله ومحاربة عمليات غسيل الأموال.

وتشمل القضايا الملحة بنفس القدر تحديد حجم ونطاق الحكومة والتقسيم المناسب للمسؤوليات بين الوزارات والمستويات الحكومية. وهناك أيضًا قضايا مثل كيفية تنظيم الموارد المالية والبشرية واستخدامها على النحو الأمثل. وعلى الرغم من أن معظم هذه القضايا ينظم معظمها الدستور العراقي الجديد، إلا أنه لا يزال هناك عدد من القضايا العالقة بين المركز والمحافظات/الولايات، لا سيما فيما يتعلق بالسلطة، والتي كان لها تأثير سلبي على تنفيذ المشاريع ، ولهذا الغرض، ينبغي على الحكومة المركزية أن تقلل من الامتيازات الاستثمارية للمحافظات، مع الاحتفاظ بدور إشرافي في تنفيذ المشاريع التي لا تملك سلطة مالية عليها، حتى لا تعيق تنفيذها، فضلاً عن منحها السلطة اللازمة للتعاقد مع الشركات المحلية والأجنبية وفق الشروط والقوانين المعمول بها مركزياً.

٤- دمج جميع الهيئات الرقابية

من المعروف إن هنالك عدداً من الأجهزة أو الجهات الرقابية في العراق (ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، هيئة النزاهة، المفتش العام ، البرلمان) تكون مهمتها الأساسية مكافحة الفساد وحماية المال العام وعدم هدره غير أن تعدد الجهات الرقابية ذات الاختصاصات المتداخلة وغير الواضحة و عدم التنسيق والتعاون بين الجهات الرقابية وغياب الآليات الواضحة يقوض ويشتت جهود مكافحة الفساد، وأيضًا ما تعانيه الجهات الرقابية من نقص في الموارد المادية والبشرية ونقص في عدد الموظفين ، وكذلك ضعف فعالية مجلس النواب والمجالس المحلية في دورها الرقابي للحد من الفساد وكذلك العقوبات على جرائم الفساد الواردة في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ بصيغته المعدلة في عام ١٩٦٩ غير كافية ، ولا تتضمن التشريعات الحالية التي تنظم عمل الهيئات الرقابية شرط الحصول على رأي الهيئة الرقابية المعنية في حالات الفساد أو الاشتباه في الفساد كل هذه الأسباب أدت إلى فقدان السيطرة على ظاهرة الفساد.

لذلك نرى من الأفضل دمج جميع الجهات الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد وتخضع جميعها إلى جهة رقابية عليا تتولى جميع عمليات الرقابة والاشراف على الجهات الرقابية المذكورة من خلال تقارير تعدها هذه الجهات وتقدمها إلى الجهة الرقابية العليا وهذا بدوره يساعد على عدم تشتيت العمل الذي تقوم به

الجهات الرقابية في مكافحة الفساد ، وكذلك جهد حقيقي من قبل مجلس النواب لمراجعة التشريعات التي تحدد صلاحيات الهيئات الرقابية وإلغاء الروابط الزائدة عن الحاجة من أجل التركيز على قضايا الفساد، الكبيرة والصغيرة على حد سواء، و اعتماد آلية تعاون بين الجهات الرقابية أمر مهم لتعزيز التنسيق الفعال وتوحيد الجهود وتقليص الوقت المستغرق لإجراءات التحقيق وتجنب إثقال كاهل محققي هيئة النزاهة ومحاكم التحقيق المختصة ، وزيادة المخصصات في ميزانية الدولة السنوية وتعزيز الموارد المادية والبشرية للأجهزة الرقابية من أجل أداء مهامها بفعالية. تعزيز الإرادة السياسية القوية لمجلس النواب والمجالس المحلية من خلال جهود مكافحة الفساد وتعزيز دورها الرقابي بما يحقق المصلحة العامة ومن ثم كل هذه المقترحات تساعد على مكافحة الفساد بكافة أشكاله.

٥- إصدار تشريعات قانونية صارمة تجرم التجاوز على المال العام.

إن من آثار الفساد الإداري، الذي غالباً ما يتم التغاضي عنه من قبل العديد من الأجهزة الرقابية في الدولة، ارتكاب موظفي الدولة لعدد من الأفعال فإن ذلك يؤدي إلى إساءة استخدام وإهدار المال العام والإضرار بالمال العام.

في الجهات العامة يسيء بعض الموظفين استخدام المال العام بشكل يؤدي إلى إهداره واستهلاكه، إذ أن الحفاظ على المال العام لا يعد مهماً نتيجة عدم نزاهة المسؤول الإداري في التعامل معهم ومعاقبتهم على تصرفاتهم، مما يؤدي في المقابل إلى الإضرار المتعمد وإهدار المال العام من الموظفين، مما قد يؤدي إلى خلل في إصدار القرارات الإدارية . وغالبًا ما يتم إهدار الأموال العامة خلال مرحلة تخصيص الميزانية الحكومية بسبب عدد من الأمور:

أ- عدم وجود دراسات مجدية لطلبات المال العام إذ إن هذه الدراسات ركزت على طلبات المال العام كمجرد وسيلة للأنفاق، دون ربطها بظاهرة التنفيذ نفسها.

ب- يتدخل النظام في قضايا تكلفة المعيشة دون أن يكون قادرًا على تحديد الفئة المستهدفة لهذا الدعم.

ت- تخضع ظاهرة تخصيص الأموال العامة للضغوط السياسية والنفوذ الشخصي، وتعكس تقديراتها العشوائية.

ويتم هدر المال العام وسرقته أيضًا عند إنفاقه على نشاطات الوحدات الحكومية من خلال صرف الأموال العامة في نهاية السنة المالية لتجنب قيام السلطة المالية بتخفيض المخصصات المطلوبة للسنة التالية ، و ضعف فعالية نظم الرقابة الداخلية من المنظور المالي والإداري في العديد من الوحدات الإدارية،

والتركيز في ظاهرة المحاسبة المحاسبية على مجرد التجاوزات والوفورات التي لا علاقة لها بالأهداف المراد تحقيقها، وعدم وجود أجندة وقائية للحد من إهدار المال العام في تنفيذ الموازنات الحكومية ، وضعف نظم الرقابة الداخلية من المنظور المالي والإداري في العديد من الوحدات الإدارية. وكذلك التركيز في ظاهرة المحاسبة الاقتصادية على مجرد التجاوزات والوفورات التي لا علاقة لها بالأهداف المراد تحقيقها، وعدم وجود أجندة وقائية للحد من إهدار المال العام في تنفيذ الموازنات الحكومية كل هذه الأمور تؤدي إلى هدر المال العام والتجاوز عليه من قبل مسؤولين الدولة والجماعات الحزبية.

لذلك نرى من الأفضل وضع تشريعات صارمة من أجل حماية المال العام من خلال وضع أحكام قانونية خاصة لمعاقبة سرقة المال العام. تغليظ العقوبات إذا وقعت السرقة على ممتلكات الشركات أو المؤسسات أو الجهات العامة، أو على ممتلكات الشركات أو المؤسسات أو الجهات الخاصة التي تشرف عليها الدولة، مثل شركات النفط والغاز وشركات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والهاتف والهيئات والإدارات ، وينبغي على المشرعين الجنائيين تعديل وإدخال تشريعات بشأن الجرائم والعقوبات لتوفير المزيد من الحماية الجنائية ضد سرقة الأموال العامة، كذلك يجب قيام الجهات ذات العلاقة كوزارة المالية والمؤسسات الاقتصادية العامة والمختلطة والجهات القضائية والصحافة بتنظيم ندوات وورش عمل لتعريف المجتمع بأضرار ومخاطر جريمة سرقة المال العام وأسباب تجريمها وعقوباتها والتدابير الشرطية وأضرارها الاقتصادية، والمساهمة في دعم الجهود الرامية إلى الحد من فرص ارتكاب الجريمة وأنتشارها في المجتمع، ونشر الوثائق الإرشادية والمنشورات الإعلامية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- السياسة النقدية هي واحدة من أهم السياسات الاقتصادية ، والتي تهدف إلى ضمان التوازن بين النشاط الاقتصادي في الأجل القصير والمتوسط ، والسيطرة على بعض المتغيرات الاقتصادية وبخاصة التضخم، وبما أن التضخم يرتبط بظاهرة غسيل الأموال ، فإنها تسعى إلى السيطرة على التضخم بشكل مباشر وغير مباشر من خلال أدوات مختلفة والتحكم في مستوى الأسعار العام.

٢- أوضح إصدار القانون الجديد بشأن البنك المركزي العراقي ٥٦ لعام ٢٠٠٤ استقلالية البنك المركزي العراقي في إدارة السياسة النقدية ونص على اعتماد آلية اقتصاد السوق في إدارة السياسة النقدية وتنفيذها ، مما يشكل إصلاحاً جوهرياً للسياسة النقدية من وجهة نظر تشريعية لتغطية ظاهرة التحويل إلى آلية السوق بشكل قانوني و لعب البنك المركزي العراقي دوراً رئيساً في الحد من ظاهرة غسل الأموال من خلال القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠١٥ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب..

٣- كان للحروب مع جماعات داعش الإرهابي أثر سلبي على السياسة النقدية وكذلك ادت هذه الازمات إلى أضعاف النظام النقدي في العراق و تقليص الأنشطة الاقتصادية للقطاعات الخاصة وتدمير البنى التحتية للعراق وهدر أموال الدولة، وغيرها من العوامل التي أسهمت في ضياع وتشتت فرص الازدهار والتقدم النقدي والاقتصادي للدولة و كمية غسيل الأموال .

٤- إن ظاهرة غسيل الأموال هي ظاهرة دولية ولا تقتصر على بلد معين وازدادت هذه الظاهرة بعد التقدم التكنلوجي وظاهرة العولمة وكذلك تطور أساليب هذه الظاهرة وتعقدها ،تجري ظاهرة غسل الأموال بسرعة بحيث يصعب مقاضاة الجناة ، وكمية هذه الأموال القذرة تتجاوز كمية تجارة النفط الدولية وتذهب إلى المركز الثاني بعد تجارة الأسلحة الدولية.

٥- عدم التكامل والتنسيق بين الأجهزة الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد أدى إلى التشتت وعدم السيطرة على حصر الفساد المالي والإداري ومن ثم عدم السيطرة على ظاهرة غسيل الأموال وتتشبث آفة الفساد بالهيئات القانونية والتنظيمية لتغطية عمليات تهريب الأموال وغسيل الأموال التي تجعلها تمرر القوانين والرقابة التشريعية.

٦- تعد البنوك والمصارف وشركات الصرافة العامل الرئيس إذ أسهمت بزيادة ظاهرة غسيل الأموال وكذلك قلة خبرة موظفي المصارف مما يساعد على تمرير هذه الأموال بسهولة لعدم اطلاعهم على القوانين

والأنظمة الخاصة بالمصارف وبما أن معظم البنوك مرتبطة بأطراف ذات أجندات أجنبية ، فإنها تستخدم أدوات السياسة النقدية العراقية لغسل الأموال وتهريبها وتحويلها مباشرة إلى الخارج.

٧- ولظاهرة غسيل الأموال أثر مدمر على مختلف جوانب الاقتصاد والسياسة والمجتمع والأمن ، حيث تؤدي إلى إضعاف الدخل القومي ، وتشويه أنماط الاستهلاك والأنفاق والاستثمار والسوق ، وارتفاع عجز ميزان المدفوعات ، مما يؤدي إلى انهيار البورصات والمصارف .

٨- تعد نافذة بيع العملة الأجنبية الثغرة الرئيسة لتهريب الأموال إلى خارج العراق ، إذا يتم عن طريقها تهريب مليارات الدولارات إلى دول اخرى لغرض استثمارها في مشاريع استثمارية ضخمة ، حيث إن ضخامة الأموال التي تمر من خلال هذه النافذة تؤكد أن هناك طرائق ثانوية لتهريب هذه الأموال في الحقائب أو من خلال ظاهرة المقاصة التي تعمل بها مكاتب التحويلات والشركات المصرفية غير المرخص بها من البنك المركزي.

التوصيات

١- وانطلاقاً من أهمية السياسة النقدية في التعامل مع ظاهرة غسل الأموال والسيطرة عليها ، لا بد من توفير مناخ ملائم للإدارة الحرة لسياستها ، سواء أكان ذلك الاحترام المطلق لاستقلالها أم لا ، وكذلك على أساس قانون البنك المركزي ومساءلة السلطات النقدية عن ظاهرة غسل الأموال ، إذا أريد لها أن تشرع بعيدا عن المنافسة السياسية والعطاءات. وتكون مساءلة السلطات المالية في حالة مخالفة أحكام هذا القانون عن طريق الحد من أوامر الرقابة أو المساءلة على أيدي السلطات المالية والسلطات القضائية.

٢- يجب على الحكومة العراقية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان استقلال البنك المركزي العراقي وعدم التعرض لضغوط من أي طرف ، بغض النظر عن منصبه في الدولة. وكذلك اتخاذ التدابير ووضع البرامج لتحقيق المصالح الوطنية وزيادة روح المواطنة في المجتمع لتسهم في ازدهار النظام النقدي بشكل خاص والنظام الاقتصادي بشكل عام في العراق.

٣- العمل على تطوير قوانين سرية الحسابات المصرفية وعمل دورات تدريبية لموظفي البنوك والمؤسسات المالية وما إلى ذلك. والكشف والإبلاغ عن محاولات غسل الأموال. وينصب التركيز على البدء بمراقبة عمليات تحويل الأموال في جميع المحافظات العراقية لكشف عمليات غسيل الأموال في جميع أنحاء الدولة.

٤- فرض رسوم تقديرية عالية على التعريفات الجمركية والبضائع المراد استيرادها إلى الدولة والأموال المراد تحويلها إلى الخارج لشراء هذه البضائع عن طريق شركات الاستيراد والتصدير، وتأمين مبلغ التحويل، وضمان دخول البضائع إلى الدولة، وتحصيلها الدفعات المقدمة قبل وصول البضائع ، كما سيتم رد فرق الضرائب والتأمين والرسوم المحصلة إلى التجار عند وصول البضائع إلى البلاد لمنع التهريب وغسل الأموال من خلال الاستيراد الوهمي.

٥- تشجيع الإنتاج المحلي والمدخرات، ومراقبة العمليات المصرفية، وتحديد كمية الدولار الأمريكي المسحوب من الدولة، ومنع جزء من الدخل القومي من التسرب إلى الخارج،و لا تسمح بسحب الأموال إلى الخارج، ولا تسمح بسحب مبالغ كبيرة من الأموال من البنك الوطني وتحويلها إلى الخارج.

٦- اعتماد سياسات بديلة للحفاظ على سعر صرف العملة نظراً لتنوع مصادر الدخل الأجنبي، وعدم استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي الناتجة عن مبيعات النفط، وتنشيط القطاع الحقيقي (الزراعة والصناعة) من خلال خطط تطوير السياسة النقدية. وإعادة تشغيل المصانع والمختبرات ومرافق الإنتاج العراقية التي

مرت بالكامل خلال حرب العراق لزيادة الدخل القومي وتقليل البطالة وتضييق الفجوة بين مختلف طبقات المجتمع العراقي.

٧- العمل على دمج وتفعيل الدور بين الأجهزة الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد يقوده جهاز رقابي واحد مستقل وذلك من أجل السيطرة على الفساد وعدم تشتته وتكون مهمة هذا الجهاز توجيه الاجهزة الرقابية في العمل الرقابي من خلال تنفيذ القوانين واتخاذ التدابير بصورة واضحة وصارمة ودقيقة تجاه من يحاول استغلال وظيفته والاتجاه نحو غسيل الأموال.

٨- على البنك المركزي العراقي أن يعيد النظر في آليات وضوابط بيع النقد الأجنبي في مزادات العملة الأجنبية ويبادر بالتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة لتوفير البيانات والمعلومات للحد أو التقليل من رخص الاستيراد المزورة والوهمية المحتملة.

المصادر العربية والأجنبية

المصادر والمراجع

المصادر العربية

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

١. ابراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي ، الجزء الأول، مطبعة الارشاد ، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٧٠، ص٢٥٣.
٢. احمد ابو الفتوح علي الناقة ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية – مدخل حديث للنظرية النقدية والاسواق المالية ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، مصر ، ٢٠٠٢
٣. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف،دار زهران للنشر، طبعة أولى ،سوريا، حلب، ٢٠١٣.
٤. احمد شعبان محمد علي ، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في اطار النظام المصرفي الاسلامي، دار التعليم العالي ،مصر، ٢٠١٣، ص١٠٨-١٠٩.
٥. أسامة محمد الخولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل ، الدار الجامعية،مصر،٢٠٠٥،ص ٢٢٥-٢٢٦.
٦. أمجد سعود قطيفان خريشة، جريمة غسيل الأموال، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى ، الجزائر، ٢٠٠٦.
٧. أنس البكري ، وليد الصافي ، (النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق) ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧٨.
٨. أوسيلفان وآخرون،الاقتصاد الكلي المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى،٢٠١٤.
٩. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبدالله وتحرير سلطان محمد واخرون ،دار المريخ للنشر،السعودية، ١٩٨٦،ص٢٢٥
١٠. بديعة لشهب ، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات العربية ،الرباط، ٢٠١٠.
١١. بول ساموليسون ، وليام نورد هاوس ، ٢٠٠٦، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الثانية ، دار الأهلية للنشر ، الاردن.
١٢. جمال خريس واخرون، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر،عمان،٢٠٠٢،ص١١٦.
١٣. جيمس جوارتيني، ريتشارد استروب ، الاقتصاد الكلي العام والخاص ، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد المنعم محمد ، ١٩٨٨، دار المريخ للنشر، الرياض.
١٤. حسن احمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع،مصر،٢٠٠٨ ، ص٢٤١.
١٥. خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

١٦. خبابة عبدالله، الاقتصاد المصرفي - البنوك التجارية – البنوك الاسلامية – السياسة النقدية – الاسواق المالية – الازمة المالية ، ٢٠٠٨، ص ٣٢.
١٧. خليل، سامي ،اقتصاديات النقود والبنوك، الكتاب الأول، دار الشباب، الكويت ،١٩٨٩، ص٥٢٩
١٨. دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت،٢٠٠٢،ص٢٤
١٩. رشاد العصار،رياض حلبي ،النقود والبنوك،دار الصفاء للنشر ،الاردن،طبعة أولى،٢٠٠٠،ص١٠٥.
٢٠. زكريا الدوري ويسرى مهدي،البنوك المركزية والسياسات النقدية ،دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص٢٥
٢١. زهير علي أكبر، مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي ، البصرة ،٢٠١٤.
٢٢. ساموبلسون،نورد هاوس،الاقتصاد،ترجمة،هشام عبدالله،الدار الأهلية،عمان،طبعة أولى ،٢٠٠١،ص٥٤١.
٢٣. سعيد، عبد السلام لفته ،٢٠١٧، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، بغداد .
٢٤. سليمان بوذياب،اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،طبعة أولى، بيروت،٢٠٠١،ص١٣-٢٢.
٢٥. الشبيبي ،سنان (٢٠٠٧) ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي، الامارات المتحدة العربية.
٢٦. صالح مفتاح،النقود والسياسة النقدية (المفهوموالأهداف والأدوات)، دار الفجر للنشر، القاهرة،٢٠٠٥،ص٨٨.
٢٧. صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات، الكويت ،٢٠٠٥.
٢٨. الطاهر لطرش، تقلبات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥، ص ١٧٥.
٢٩. طه حسين ، غسيل الأموال ظاهرة من مظاهر الفساد الإداري، مطبعة الديوان، بغداد، ٢٠٠٨.
٣٠. عبد الحميد الغزالي، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعيا وأسلاميا مع الاشارة إلى الازمة المالية العالمية، الطبعة الثانية، دار النشر للجامعات،القاهرة،٣٢٧،٢٠٠٩.
٣١. عبد الرحمن يسري، اقتصاديات النقود والمصارف،الدار الجامعية ، الاسكندرية ،٢٠٠٧،ص١١٨.\
٣٢. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي،الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى،٢٠١٣،ص٢٣.

٣٣. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق،الجزء الأول،الطبعة الثانية، مطبعة الديوان،بغداد،٢٠٠٠،ص٢٢٥
٣٤. عبد المنعم السيد علي،اقتصاديات النقود والمصارف، جامعة المستنصرية،الجزء الثاني،٢٠٠٣،ص٢٢٦.
٣٥. عبد علي المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية - من البابليين إلى الطبيعيين، الجزء الأول، مطبعة الميناء ، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٣٧.
٣٦. عدنان عباس علي ، تاريخ الفكر الاقتصادي في الفكر الاغريقي إلى أنتشار وتطور الفكر الكلاسيكي، الجزء الأول، مطبعة عصام،بغداد،١٩٧٠،ص٩٦.
٣٧. عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠، ص٣٨٨.
٣٨. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٦، ص١٨٩.
٣٩. مازن زاير جاسم اللامي، الفساد بين الشفافية والاستبداد، بغداد، مطبعة دانية ، ٢٠٠٧.
٤٠. ماير توماس واخرون، النقود والبنوك، ترجمة السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٢، ص٤٠٣.
٤١. مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي (بين النظرية والسياسة)،ترجمة ، محمد ابراهيم منصور،الرياض ، دار المريخ للنشر ، ١٩٩٩.
٤٢. مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الكلي،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر، الاردن،٢٠٠٤،ص٣٥١.
٤٣. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر،٢٠٠٦، ص١١٥.
٤٤. محمد حامد دويدار،عادل احمد حشيش،مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي،الاسكندرية،١٩٨٣،ص٢١٤.
٤٥. محمد صالح تركي القريشي،ناظم نور الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب، الموصل،٢٠١٠،ص٣٧٨.
٤٦. محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيحة،النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية،بيروت،٢٠٠٣،ص١٠٧-١٠٩.
٤٧. محمد عزيز، النقود والبنوك، مطبعة المعارف للنشر، بغداد،٢٠٠٤،ص٢٩٠.
٤٨. محمود حسن الوادي،احمد العساف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى،عمالن،دار المسيرة للنشر،٢٠٠٩.
٤٩. مروان السمحان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة، عمأن،الطبعة الأولى، ٢٠١١،ص٢٥٩.
٥٠. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم،بيت الحكمة،بغداد،٢٠١٠.

٥١. مهدي ابو فطيم ،جريمة غسيل الأموال ، جامعة لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ،٢٠٠٥.
٥٢. نزار سعد الدين العيسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ، الدار العلمية للنشر،الاردن،٢٠٠١،ص٢٩٧.
٥٣. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق،٢٠١٠ص٤٠.
٥٤. هيل عجمي الجنابي، رمزي ياسين ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان ،٢٠٠٩،ص ٢٧١.
٥٥. وداد يونس يحيى ،النظرية النقدية،الجامعة المستنصرية،٢٠٠١،ص٣٨.
٥٦. وداد يونس،النظرية النقدية (النظريأت،مؤسسات،سياسات) ، الجامعة المستنصرية، بغداد ، ٢٠٠١،ص٨٧.
٥٧. وديع طوروس ، المدخل إلى الاقتصاد النقدي ، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠١١، ص٩٦.
٥٨. وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية الداخلية- قضأيا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للنشر والطباعة ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٩٣.
٥٩. يسرى مهدي السامرائي،زكريا مطلق الدوري،الصيرفة المركزية للسياسات النقدية،اكاديمية الدراسات العليا،الطبعة الأولى،ليبيا،٢٠٠٦،ص١٠-٢٠.
٦٠. عبود ، محمد سالم ، ظاهرة غسيل الاموال المشكلة – الاثار مع اشارة خاصة الى العراق ، جامعة بغداد ، الطبعة الثانية ،٢٠١٣.
٦١. عبد العظيم ، حمدي ،غسيل الاموال في نطاق التعامل الدولي ، دار النهضة ، القاهرة، ١٩٩٨ .

ثانياً - الاطاريح والرسائل الجامعية

١. أبن عابد، مختار، ٢٠١٤، فعالية قيادة السياسة الأقتصادية الدورية المغلقة (دراسة مقارنة قياسية لحالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، تخصيص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر.
٢. المعموري،امجد فخري عبيد، ٢٠١٨، توجهات السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ودورها في توجيه نافذة بيع العملة والاحتياطيات الدولية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة كربلاء.
٣. البياتي، علي حسين طعمان،٢٠١٨، أثر بعض المتغيرات الأقتصادية الكلية في عرض النقد كمتغير داخلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة تكريت.
٤. تويج، رعد حمود عبدالحسين، ٢٠١٠، الطلب على النقود وإدارة السياسة النقدية مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والأقتصاد ، جامعة الكوفة.
٥. جمال، خوجة ، ٢٠٠٨، جريمة تبيض الأموال / دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، الجزائر.
٦. الحمدي، عقيل مجيد محمد عباس، ٢٠٠٥، أثر الدولرة في السياسة النقدية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة.

٧. المطيري، صقر بن هلال، ٢٠٠٤، جريمة غسيل الأموال، رسالة ماجستير، الرياض.
٨. الشافي، نادر عبد العزيز، ٢٠٠١ ، تبيض الأموال / دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، بيروت.
٩. حميد، رسول، ٢٠١٠، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
١٠. رحيم، سمياء، ٢٠٢٠، أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.
١١. سعيد، عفراء هادي، ٢٠٠٤، البنك المركزي والاقتراض الحكومي ، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة بغداد.
١٢. عبدالله ، خبابة ، ٢٠١٣، أنعكاسات غسيل الأموال على تمويل التنمية في الدول النامية ، رسالة ماجستير ، الجزائر.
١٣. علي، قدور ، ٢٠١٣، المسؤولية الجزائية للبنك عن جنحة تبيض الأموال، رسالة ماجستير، الجزائر.
١٤. كامل، مصطفى ، ٢٠٠٥، ظاهرة غسيل الأموال وعلاقتها بالجهاز المصرفي والإجراءات الدولية لمكافحتها، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
١٥. كريم، فلاح حسن، ٢٠١٠، دور السياسة النقدية في أستقرار سعر الصرف في العراق (دراسة قياسية للمدة من ١٩٨٠-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والأقتصاد ، جامعة بغداد.
١٦. مسعد، غيث عاصي، ٢٠٠١، دور البنك المركزي الأردني في معالجة المشاكل الأقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة بغداد .

ثالثاً: البحوث والدراسات

١. ابراهيم، نوال طارق، و حاجم، وائل عذب، الفساد المالي والإداري : مفهومه، أسبابه، أنواعه، وسبل معالجته في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد٢٢، العدد ٩٣.
٢. أحمد، نوفل ، ٢٠١٠، الفساد المالي رؤى ومعالجات، بحث منشور في مجلة هيئة النزاهة، العدد لشهر حزيران.
٣. إسماعيل، عوض فاضل ، ٢٠١٣، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الأقتصادية، كلية الإدارة والأقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد ١٦، العدد ٤٣.
٤. بركات، عبدالله عزت، ٢٠١٦، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد ١٢، العدد٤.
٥. حسن، باسم عبدالهادي، ٢٠٠٨، السياسة النقدية في العراق وإصلاحاتها وتحدياتها الجديدة، الهيئة الوطنية للاستثمار، الدائرة الأقتصادية، بغداد.
٦. الحمداني، رفاه شهاب، واحمد شهاب، وعبد القادر نايف الحمداني، ٢٠١٨، قياس أثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الأجمالي العراقي للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥، مجلة المنصور، العدد ٣٠.

٧. داغر، محمود محمد، ٢٠١٤، السياسة النقدية في العراق: من التبعية إلى الأستقلال غير الفعال، بحوث أقتصادية عربية، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة بغداد، العدد ٦٥
٨. رحيل، محمد أحمد،٢٠١٩،مظاهر الفساد المالي والإداري وآثارها على المرفق العام (دراسة قانونية)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد ٤، الجزء ١، المجلد ٣.
٩. الزبيدي، حسن لطيف، و السعدون، عاطف لافي، ٢٠٠٦، الفساد جذوره وثماره المرة في العراق ، مجلة الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، العدد ١٨، بغداد.
١٠. سعدون، فخري، ازاد احمد وسميرة، ٢٠١١، أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ ولمنتصف ٢٠١٣، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد٧، العدد٢٣.
١١. سلمان، وعذافة ، بشائر عزيز و حيدر حسين ، أستراتيجية جذب الودائع وتأثيره في عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصاد ، المجلد ١٣، العدد ١، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة المثنى.
١٢. شندي، أديب قاسم، و علي، مصطفى راشد، ٢٠٠٤، ظاهرة غسيل الأموال وأنعكاساتها على الأقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الأقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد ١، العدد ١٤.
١٣. شهاب، سمير فوزي، ٢٠١٣، قياس أثر عرض النقد (m١) على الناتج المحلي في العراق للمدة من (٢٠٠٤- لمنتصف٢٠١٦)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الأقتصادية، جامعة تكريت، المجلد ١٥، العدد ٣٠.
١٤. صالح، حيدر صاحب، والاعرجي، كاظم سعد، ٢٠٢٣، تحليل العلاقة بين تغييرات عرض النقد والناتج المحلي الأجمالي في الجزائر، المجلة العراقية للبحوث الأنسانية والاجتماعية والعلمية، العدد ٨.
١٥. صالح، مظهر محمد، ٢٠١٠، نظام معدلات الصرف في العراق: نموذج تشخيصي للواقع العراقي، المجلة العراقية للعلوم الأقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة الثالثة، العدد ٢٥.
١٦. عبد الرحيم، ثريا، ٢٠١٠، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاظر، مجلة العلوم الأقتصادية ، جامعة بغداد، المجلد ١٤، العدد ٢٣.
١٧. عبد النبي، وليد عيدي، مزاد العملة ودوره في استقرارسعر الصرف الدينار العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، متوفر في منشورات البنك المركزي.
١٨. عبدالرحمن، ماهر عزيز، ٢٠١٧، قياس تأثير مزاد العملة كأداة نقدية فعالة لسوق السيولة النقدية لإرساء أسس النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة التكنلوجية، المجلد ٢، العدد ٣٧.
١٩. عبدالعباس، بشير، ٢٠٢٠، غسيل الأموال العراقية في ظل بيئة الفساد المالي والإداري، مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد ٦ ، العدد ٧.

٢٠. عبدالله، علي وهيب، و داوود، سمير سهام،٢٠٢٣، قياس وتحليل أستجابة التضخم لصدمة عرض النقد في الاقتصاد العراقي، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد ١٢، العدد ٢٨.
٢١. عبدالنبي، زيد مجبل،و كاظم، صالح حسن، ٢٠٢٠، الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في العراق ، هيئة النزاهة.
٢٢. عكاوي، سلمان، عمر محمود، وزهير أحمد ، ٢٠٠٤، دور مزاد العملة الأجنبية في تحقيق الأستقرار في قيمة الدينار العراقي للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١١)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، كلية الإدارة والأقتصاد ،العدد ١٠١.
٢٣. العكيلي، رحيم حسن، ٢٠٢١، العلاقة بين هيئة النزاهة وقاضي التحقيق، بحث منشور على الموقع الالكتروني لهيئة النزاهة (www.nazaha.iq).
٢٤. علي، أحمد بريهي ، ٢٠١٤، الطلب على العملة الأجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف، المجلة العراقية للعلوم الأقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، المجلد ١٥، العدد ٤٣.
٢٥. الغالبي،الجبوري، عبد الجليل و سوسن كريم،٢٠٠٨، أستجابة المتغييرات الأقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة دول النامية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والأقتصادية ، جامعة القادسية، المجلد ٩١٠، العدد ٧.
٢٦. المحمدي، احمد عباس عبدالله، و عودة، سوسن جبار، الفساد المالي والإداري وأثره على الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال (الاسباب والمعالجات)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد١٢، العدد ٢٤.
٢٧. المشهداني، عبد الرحمن نجم، ٢٠٢٣، تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في ظل قيود التحويل الخارجي وامكانية السيطرة عليه ، مركز العراق للدراسات الاستشرافية.
٢٨. المشهداني،آل طعمة، أحمد إسماعيل وحيدرحسين ،٢٠١٠، السياسة النقدية في تحقيق الأستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩).
٢٩. مكي، عبد المجيد، ٢٠٠٩، الفساد المالي والإداري في العراق أسبابه ومخاطره، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد ٧، العدد ٢.
٣٠. موسى، إبراهيم ، ٢٠٠٩، قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الأقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة ١٩٩٠، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد ١٩.
٣١. نصيف، نشأت أحمد، ٢٠٢٠، الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، كلية المأمون / القانون الجنائي، المجلد ٣، العدد١٠.
٣٢. الوائلي، سمير فخري نعمة، ٢٠١٣، أثر تغيرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الفائدة حالة دراسية للعراق للمدة من (٢٠٠٤- لمنتصف٢٠١٢)، مجلة الكوت للعلوم الأقتصادية، والإدارية، جامعة واسط، العدد ١٩.

٣٣. يونس، نعمان منذر ، وجسوم، بكر حميد، وإسماعيل، عطية محمد، ٢٠٢١، تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت ، المجلد ١٦، العدد (خاص)، الجزء ٢.
٣٤. عبود ، محمد سالم، ظاهرة غسيل الاموال في البيئة العراقية ، مجلة اوراق عراقية، العدد ٣ ،تموز ٢٠٠٥ .

رابعاً :- التقارير الرسمية

١. البنك المركزي العراقي ، ملخص أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، اعلأن صحفي، ٢٠٠٩.
٢. قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (٩٣) لسنة ٢٠١٤.
٣. الأونتكاد، ٢٠١٤، تقرير التجارة والتنمية ٢٠١٤(نيويورك، الامم المتحدة).
٤. البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية لأعوام مختلفة.
٥. البنك المركزي العراقي، تقارير السياسة النقدية للاعوام (٢٠٠٤-٢٠٢٢.)
٦. البنك المركزي العراقي، مكتب غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، التقارير السنوية للاعوام (٢٠١٦-٢٠٢٢).
٧. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية.
٨. صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات، اتجاهات التجارة الخارجية(٢٠٠٤-٢٠٢٢)

المصادر الأجنبية

١) Andrey Chouchane – verdier: Liberia listion financiere et crolssance economique –Le casde I Afrique subsahariennc, Harmattan, Paris, ٢٠٠١,p٣٥.
٢) Bank of Thailand (٢٠١٣) "Foreign exchange policy and intervention under inflation targeting in Thailand " BIS Papers No٧٣.
٣) Bertelsmann Stiftang, BTI ٢٠٠٣- Iraq country Report. Gulersloh: Bertelsmann stiftung , ٢٠٠٣.
٤) Brian Snowdon & Howard R. Vene , modern , Macroeconomics, Edward Elgar, Cheltenham, UK, ٢٠٠٥,P.٢٤٤.
٥) Ching, Ho Dong, ٢٠١١," Endogenous money – A structural model of monetary Base", Occasional paper No. ٥٢, The South East Asian Central Banks, Research and Training centre , kualo Lupar, Malaysia.
٦) Cuevas, Con Alfredo and Werner Alej and rom.(٢٠٠١) "The Mexican Experience with a Floating Exchange Rate Regime", IMF work paper.

٧) Cullen O. Roche: Understanding the modern monetary system, orc am ٥-Financial Group, SSRN Papers , ٢٠١١.

٨) Dow, Sheila .C., & Hollard, John,٢٠٠٢, "Keynes, Uncertainty and The Global Economy ", Edward Elgar, Cheltenham, UK.

٩) Ezeji , chigbu Emmanuel and Fortunatus, okorontah chikeziem, ٢٠١٣, "Exogeneity of money supply Evidence from Nigeria", Journal of Research in Economics and International Finance, (JREIF) (ISSN ٢٣ ١٥-٥٦٧١) Vol. ٢(٤) pp ٦٢-٦٣ April.

١٠) Fontana. Giusepp,٢٠٠٤, "Rethinking endogenous money: A constructive Interpretation of the Debate Between Horizontality and structuralists", Black well publishing Ltd, USA, Metroeconomica ٥٥,٤,(٣٦٧).

١١) Garcia B,Angel,٢٠٠٧,"The post keynesain Theory of Banking and the Endogenous money supply", Revista venezolana de Analisis de coyuntura, vol. XII, NO.١, (ene - jun) .

١٢) Griffiths, Alan and Wall , Stuart, "Applied Economics", ١٠th Edition, (England:١٨- pearson,٢٠٠٤).

١٣) Haghighat ,Jafar,٢٠١١,"Endogenous and Exogenous money: an Empirical Investigation from Iran", Journal of Accounting ,finance and Economics, vol.١ , No.١. July Issue.

١٤) Handa, Jagdish,٢٠٠٩,"monetary Economics", ٢nd Ed , Routledge, London and New York.

١٥) Henry ،James S.: Taxing Tax Havens How to Respond to the Panama Papers. available at : www.foreignaffairs.com/articles/panama/٢٠١٦-٠٤-١٢/taxing-tax-havens.

١٦) Hewitson . Gillian, ١٩٩٣, "An Intellectual History of money Endogeneity Theory", Department of Econmics, La Trobe.

١٧) Holmes. Alan R,٢٠٠٤, "operational constraints on the stabilization of money supply Growith", In controlling monetary Aggregates .Boston: Federal Reserve Bank of Boston, June, p:٧٣.

١٨) Jean Pierre Pattat, monnaic, institutions Financieres et politiques monetaires , op.cit, pp ٣٨٨-٣٨٩.

١٩) K, Amadeo , money supply and how It Affects you what It means, How It is measured, ٢٠١٩: ١-٢.

٢٠) Karice, Dusica, Labovic. Dragana, Bojovic. Petar, "financial and monetary critical Analysis of Endogeneity / Exogeneity of money supply". Uuion Uuiversity in Belgrade, Serbia. http:www.cedc.ro.

٢١) King, J.E , ٢٠١٢,"The Elgar companion to post Keynesian Economice", second Edition, Edward Elgar, Cheltenham , UK.

٢٢) Laho Musa Bukhari : Foreign Exchange policy and Its Relation to monetary ٦- policy, An Analytical standard study of Economic Effects, Hasan AL-Asriyya library, first Edition Beirut m Lebanon , year ١٤١٣ AH/٢٠١٠ AD.

٢٣) Maxwell Try and others : what does indpendece mean to Central Banks in the Monterey policy: eds by laran and jabriel (London rout Ledge ٢٠٠٠) p:١١١.

٢٤) Moor, Basil J, "Accommodation to Accommodationism : A Note ,"Journal of post Keynesian Economics, vol.٢١, No.١.

٢٥) Nell, Kevin S,٢٠٠٠,"The Endogenous / Exogenous Nature of south Africa s money supply under Direct and Indirect monetary control measures", Journal of post Keynesian Economics / winter ٢٠٠٠-٢٠٠١, Vol.٢٣, No.٢.

٢٦) OECD ٢٠١٤ : Illicit Financial Flow from Developing Countries: Measuring OECD Responses (Pari,OECD). available at: https://www.oecd.org/corruption/Illicit_Financial_Flows_from_Developing_Countries.pdf.

٢٧) Paley , Thomas I,٢٠١٧, "The Theories of endogenous money and the LM schedule: prelude to a reconstruction of ISLM", Revista de Economic. Politica, Vol.٣٧, n.١ (١٤٦), pp(٩-١٢),janeior – Marco.

٢٨) Paley, Thomas I, ٢٠١٣, Horizontality, verticality, and Structuralisms:" The Theory of endogenous money reassessed". IMLS working paper, June.

٢٩) Palley , Thomas I, ٢٠٠١,"Endogenous money: what It is and why it matters", public policy Department, AFL-CIO, Washington, November.

٣٠) Panagopoulos, Yann is and spiliotis, Aristotelis ,٢٠٠٨, "Alternative money Theories: ٩G٧ Testing", Journal of post keynesain Economics / summer, Vol.٣٠, No.٤, pp.(٦٠١-٦٠٣).

٣١) Peter rose, money and capital markets , ٦ed (New York Mckrw hill) ١٩٩٧. P.٤٥٦.

٣٢) Pilkington, Philip,٢٠١٤, "Endogenous money and The Natural Rate of Interest : The Reemergence of Liquidity preference and Animal spirits in the post- keynesian Theory of capital market", Levy Economics Institute, working paper No.٨١٧.

٣٣) R. Glenn Hubbard, A.P.. Macroeconomics. Pearsnoq , (٢٠١٢).

٣٤) Show , W.A. "Theory and principle of Central Banking "pitman ١٩٣٠, pp ٧٨-٨٠.

٣٥) Smith Vera- Rational of Central Banking : P.S king and Jon.١٩٣٦ – p١٤٨.

٣٦) Thwaini , Falah Hasan and Hamdan. Ahmed Abdu l Zahra , ٢٠١٧, "money Endogenous or exogenous variable . with reference to Iraq", Bank and Bank systems (open-Access), volume ١٢, Issue ٤.

٣٧) UNDP : A Snapshot of Illicit Financial Flows from Eight developing countries: result and issues from investigation(New York, NY,UNDP).

٣٨) UNDP ٢٠١١ :Illicit Financial Flows from the Least Developed Countries: ١٩٩٠-٢٠٠٨ (New York, NY ,UNDP).

٣٩) Word bank ٢٠١٦ : Illicit Financial Flows (IFFs)(Washington, DC, Word bank) available at: http://www.worldbank.org/en/topic/financialmarketintegrity/brief/illicit-financial-flows-iffs.

٤٠) Word bank a ٢٠١٦:The Word bank Group's Response to Illicit Financial Flows: A Stocktaking (Washington, DC ,Word bank).available http://documents.worldbank.org/curated/en/٥٠٢٣٤١٤٦٨١٧٩٠٣٥١٣٢/pdf/١٠٤٥٦٨-BR-.

Summary

Money laundering is a phenomenon of the current era and has many economic, social and banking effects that may affect the Iraqi economy in general and the banking sector in particular. Since monetary policy is one of the most important economic policies, its role is to reduce the phenomenon of money laundering by establishing an office for money laundering and financing terrorism for the purpose of controlling and reducing this phenomenon through a set of legislations that prohibit encroachment on public funds and restructuring the economic system and relying on the private sector will reduce unemployment as well as encourage foreign investment and provide the appropriate investment environment for it and give the Iraqi economy the ability to control and direct economic activity.

Based on the above, this research addresses the role of monetary policy in reducing the phenomenon of money laundering in Iraq during the period from ٢٠٠٤ to ٢٠٢٢ AD. Through this research, the research problem can be answered, which is the role of monetary policy in reducing money laundering? It has been shown that monetary policy has contributed to reducing money laundering through many laws issued by the Central Bank of Iraq, the most important of which is the Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Law. The newly introduced tools represented by the foreign currency sales window, which was a gateway through which legitimate funds passed with ease, and the exploitation of the foreign currency sales window to pass these funds and other factors. The lack of integration and coordination between the regulatory agencies responsible for combating corruption led to dispersion and lack of control over confining financial and administrative corruption, and thus lack of control over the phenomenon of money laundering. The scourge of corruption clings to legal and regulatory bodies to cover up money smuggling and money laundering operations that make them pass laws and legislative oversight. However, this phenomenon can generally be

reduced through a set of recommendations that were mentioned, which are: adopting alternative policies to maintain the exchange rate of the currency due to the diversity of sources of foreign income, not depleting foreign exchange reserves resulting from oil sales, and activating the real sector (agriculture and industry) through monetary policy development plans. Re-operating Iraqi factories, laboratories and production facilities that were completely destroyed during the Iraq war to increase national income, reduce unemployment and narrow the gap between the different classes of Iraqi society. Issuing strict laws prohibiting the transgression and waste of public money and eliminating corruption in all its forms and other proposals. All of these proposals help reduce the phenomenon of money laundering in Iraq and limit it to a certain level.

Keywords: monetary policy, money laundering, Central Bank of Iraq, foreign currency selling window.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Muthana University-Faculty of Management and Economics
Department of Financial and Banking Sciences

The role of monetary policy in the phenomenon of money laundering in Iraq for the period (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

Master Thesis Submit

to board of the College of Administration and Economic - Methane University It is part of the requirements of obtaining a Master's degree in Financial and Banking Sciences

by

Walaa Hamid Abdel Bari

Supervised By

Ass .Prof .Pr : Ali Jaber Abdul Hussein

١٤٤٥ H. ٢٠٢٤ A.D